الانحراف في السلوك الاستهلاكي
و أثره على معدلات التضخم ومؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر

د. علاء بسيوني عبدالرؤف محمد

مدرس الاقتصاد
كلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر
جمهورية مصر العربية

الملخص

اهتم البحث بدراسة وتحليل السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري ومدى الانحراف فيه عن مستوى الاستهلاك الرشيد، وأثر ذلك على معدلات التضخم ومؤشرات التنمية الاقتصادية، وقد استقر البحث على اختيار ضوابط ومعايير السلوك الاستهلاكي في الإسلام معياراً لقياس مدى الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري. وقد توصل البحث إلى أنه يوجد تغير ملحوظ في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري نحو زيادة الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار بداية من عام 1994 واستمر في ذات الاتجاه وبمعدلات آخذه في الارتفاع حتى عام 2018. وباختبار العلاقة بين معدل التضخم في مصر كمتغير تابع ومعدلات التغير في الاستهلاك النهائي الكلي تبين وجود علاقة ارتباط ذات تأثير طردي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 5%.، وقد تم التنبؤ بأنه كان يمكن تخفيض معدل التضخم من 14.4% عام 2018 إلى 2.08%، -0.9% لذات العام وذلك إذا تم خفض الاستهلاك النهائي الكلي بمقدار الإسراف المقدر، والإسراف والتبذير المقدر على التوالي.

كما أنه باختبار العلاقة بين معدلات الادخار المحلي والاستثمار المحلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، واختبار العلاقة بين الاستثمار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مصر، اتضح وجود علاقة ارتباط ذات تأثير طردي ومعنوي بين كل منهم عند مستوى معنوية أقل من 5%. وبافتراض زيادة الادخار المحلي بمقدار الإسراف والتبذير المقدر لعام 2018 فإن معدل الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي يرتفع من 6.2% إلى 18.52%، ومن ثم يرتفع معدل الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.66% إلى 35.79%، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لذات العام من 5.31% إلى 8.91% أي بمقدار 67.8% من قيمته. وهذا ما يثبت أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على التضخم والادخار والاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي ومسار التنمية الاقتصادية.

هذا وقد تعرض البحث إلى وسائل معالجة الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري، انطلاقاً من أن هذه الظاهرة ليست وليدة اللحظة وأن علاجها لا يمكن أن يأتي دفعة واحدة وإنما بالتدرج على المدى الطويل نسبياً، وذلك من خلال الإقناع الأدبي لأعضاء المجتمع، وتبني سياسات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تعمل على ضبط السلوك الاستهلاكي للمجتمع في إطار السلوك الرشيد.

الكلمات المفتاحية: *الاستهلاك الرشيد، ضوابط السلوك الاستهلاكي، مصر، التضخم، التنمية الاقتصادية، الإسراف، التبذير، الادخار، الاستثمار، الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي.*

المقدمة

يعد النشاط الاستهلاكي هو المحرك الأول لجميع الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، وذلك نظراً لأنه المكون الرئيسي للطلب الكلي، والموجه الأساسي للنشاط الاستثماري، والمحدد الرئيسي لمستويات الادخار والاستثمار في المجتمع، كما يعد الطلب الاستهلاكي من أهم العوامل المؤثرة على معدلات التضخم ومستويات التشغيل والبطالة والادخار والاستثمار ومن ثم التنمية الاقتصادية، لذلك فإن دراسة السلوك الاستهلاكي للمجتمعات والعوامل المؤثرة فيه تعد من أوسع الأبواب

* تم استلام البحث في مايو 2020، وقبل للنشر في يونيو 2020، وتم نشره في يونيو 2022.

(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2022.243122

لفهم التغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد الكلي، كما أن دراسة السلوك الاستهلاكي للأفراد والمجتمعات تعد معياراً لتقييم مسألة الرشد الاقتصادي التي تفترضها العديد من الدراسات وتعتمد عليها في التحليل الاقتصادي سواء على مستوى الفرد أو المنشأة أو المجتمع، وهو ما قد يلقي بظلاله على طبيعة التحليل الاقتصادي في حالة عدم ثبوت الرشد الاقتصادي للفرد أو المجتمع سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك، ويهدف البحث إلى التعرف على مدى الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري وأثر ذلك على معدلات التضخم ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث

تبين من تتبع السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري أن لهذا السلوك آثاراً إيجابية وسلبية، وإن كانت الآثار السلبية تفوق الآثار الإيجابية مما ينعكس سلباً على أداء الاقتصاد المصري. وعليه، فإن دراسة السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري والوقوف على طبيعته وتقدير وتحليل الآثار السلبية للانحراف في هذا السلوك وإمكانية ضبطه وتحليل الآثار الإيجابية المتوقعة بناء على هذا الضبط سيكون له مردود إيجابي على أداء الاقتصاد الكلي خاصة معدلات التضخم ومؤشرات التنمية الاقتصادية. ومن ثم تكمن مشكلة البحث في التعرف على طبيعة السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري، وتقدير وتحليل الآثار السلبية للانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على الأداء الاقتصادي ومعدلات التضخم ومؤشرات التنمية الاقتصادية، وكذلك تقدير وتحليل الآثار الإيجابية المتوقعة إثر الالتزام بضوابط السلوك الاستهلاكي ومستوى الاستهلاك الرشيد.

أهداف البحث

يمكن استعراض أهداف البحث في النقاط التالية:

أ- الوقوف على الآثار السلبية للانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ب- تقدير وتحليل الآثار الاقتصادية للانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على أداء الاقتصاد المصري بصفة عامة ومعدلات التضخم ومؤشرات التنمية الاقتصادية بصفة خاصة.

ج- تقدير وتحليل الآثار الاقتصادية المتوقعة في حالة ضبط السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري في إطار مستوى الاستهلاك الرشيد.

الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث

يمكن استعراض الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث على النحو التالي:

أ- **الأهمية النظرية**

ترتكز الأهمية النظرية للبحث على النقاط التالية:

1- إلقاء الضوء على أهمية تحليل السلوك الاستهلاكي في الدراسات الاقتصادية.

2- التعرف على ماهية ومعايير الرشد الاقتصادي واستكشاف المعيار الأمثل لقياس أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي على الحياة الاقتصادية.

3- بيان أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي عن مستوى الاستهلاك الرشيد على معدلات التضخم ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

ب- **الأهمية التطبيقية**

يمكن استعراض الأهمية التطبيقية للبحث من خلال النقاط التالية:

1- الإشارة إلى الآثار السلبية للانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري وانعكاساتها على مؤشرات الاقتصاد الكلي خاصة معدلات التضخم ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

2- قياس أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

3- استدراك بعض الأدوات العملية والتطبيقية التي يمكن استخدامها في ضبط السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري نحو مستوى الاستهلاك الرشيد.

4- فتح المجال أمام الباحثين والدارسين لعمل مزيد من الدراسات المتعلقة بالنشاط الاستهلاكي وأثره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

5- التوعية ببعض مظاهر الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري وآثارها السلبية على معدلات التضخم والتنمية الاقتصادية، وضرورة ترشيد النشاط الاستهلاكي في ضوء معايير السلوك الاستهلاكي في الإسلام.

6- التوعية بالآثار الإيجابية للالتزام بمعايير السلوك الاستهلاكي في الإسلام على انخفاض معدلات التضخم وتحقيق القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية.

فرضيات البحث

يقوم البحث على فرض أساس هو أن هناك انحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري عن مستوى التوسط والاعتدال مما يؤثر على معدلات التضخم والتنمية الاقتصادية، وحتى يمكن التثبت من مدى صحة هذا الفرض تم تقسيمه إلى مجموعة من الفروض الفرعية التي يهدف إلى اختبارها والتأكد من صحتها، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

أ- وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدلات التغير في الاستهلاك النهائي الكلي في مصر.

هذا ويمكن التعرف على أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي على التنمية الاقتصادية من المنظور العكسي من خلال التعرف على أثر الانضباط في السلوك الاستهلاكي والعدول عن الوضع القائم على معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في مصر، وذلك من خلال اختبار الفروض التالية:

ب- وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية بين معدل الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) في مصر.

ج- وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مصر.

الأدبيات الاقتصادية حول متغيرات الدراسة

الأدبيات الاقتصادية حول العلاقة بين التغير في الاستهلاك النهائي والتضخم

الحديث عن العلاقة بين التضخم والاستهلاك في النظريات الاقتصادية جاء في إطار الحديث عن الطلب الكلي وأثره على معدلات التضخم، وذلك في التحليل الكينزي أثناء تفسيره للتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار والتي تعتمد على التفاعل بين قوى العرض الكلي والطلب الكلي، وقد فرق « كينز» في تحليله لأثر الزيادة في الطلب الكلي على معدلات التضخم بين حالتين هما:

1- **حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتسمى الحالة العامة**، حيث يكون هناك جزء من الموارد الاقتصادية لم يستغل بعد ومن ثم فإن زيادة الإنفاق (الطلب) الكلي نتيجة زيادة أحد مكوناته أو زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات وبذلك يزداد الدخل الحقيقي غير أن عناصر الإنتاج لن ترتفع فوراً نتيجة زيادة الطلب عليها بل تدريجياً وبشكل متتالي، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة عوامل الإنتاج وهذا ما ينعكس على زيادة الأسعار بشكل ما،(كينز، 2010: 336، 337) وهذا ما أطلق عليه كينز بالتضخم الجزئي، الذي ينتج عن عدة عوامل من أهمها: (دبات، 2015: 30، 31)

- جمود الجهاز الإنتاجي مع زيادة الطلب الكلي.
- الضغوطات التي تقوم بها النقابات العمالية على رجال الأعمال من أجل رفع الأجور.
- حالات الجمود المختلفة التي تسود الأسواق مما يقلل من الاستجابة الكاملة لزيادة الطلب الكلي.

تجدر الإشارة إلى أن «كينز» اعتبر أن التضخم بهذه الحالة لا يثير مخاوف لأنه سيحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح وقد تقوم السلطات النقدية بخلقه في حالة الكساد لتحقيق قدر أكبر من التوظيف (كينز، 2010: 336، 337).

2- **حالة ما بعد بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتسمى الحالة الاستثنائية**، ومن ثم فإن الزيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي إلى الزيادة في الأسعار حيث أن الإنتاج وصل إلى طاقته القصوى مما يتعذر معه زيادة العرض

الكلي من السلع والخدمات وهذا ما يؤدي إلى تضخم حقيقي، حيث أن الاختلاف بين أسواق السلع والخدمات وأسواق عوامل الإنتاج سوف يؤدي إلى حدوث فجوات تضخمية نتيجة فائض الطلب، ويسمي «كينز» التضخم في هذه الحالة بالتضخم البحت (كينز، 2010: 338).

الأدبيات الاقتصادية حول العلاقة بين التغير في إجمالي الادخار والاستثمار المحلي:

يعتقد العديد الاقتصاديين أن الادخار دعامة أساسية للاستثمار حيث يتم من خلاله تكوين رأس المال والمحافظة على التراكم الرأسمالي واستقرار النشاط الاقتصادي، وتبدوا العلاقة بين الادخار والاستثمار في رأي الكثيرين علاقة مزدوجة في حين نجد القول بإن الادخار يسبب الاستثمار يتم القبول به على نطاق واسع مع الاقتصاد الكلي الكلاسيكي، نجد أن الرأي بأن الاستثمار يسبب الادخار يتم القبول به على نطاق واسع مع الاقتصاد الكلي الكينزي (Palley,1996: 5). حيث اختلفت النظريات الاقتصادية في نوع العلاقة بين الادخار والاستثمار، حيث أسس الكلاسيك رؤيتهم على ما ذكره آدم سميث في أن كل ما يدخر يستثمر، أي أن كل ادخار يتحول إلى استثمار، وأن هناك علاقة بين الادخار وسعر الفائدة. (عمران، 2016: 27، 28) ويجادل الاقتصاديون الكلاسيك الجدد بأن مستوى الادخار يحدد مستوى الاستثمار ومعدل الفائدة المتوازن. وأن الطلب على الاستثمار دالة في الإنتاجية الهامشية لرأس المال. وبالتالي فإن الادخار هو السبيل لزيادة الإنفاق الاستثماري، مما يزيد بالتالي من تراكم رأس المال ويزيد في النهاية من النمو الاقتصادي. ومع ذلك، هناك العديد من الانتقادات والقيود على النظرة الكلاسيكية الجديدة (Alrasheedy & Alaidarous, 2018: 3).

أما الفكر الكينزي فقد اعتبر أن الادخار دالة في الدخل لا في سعر الفائدة، وأن الدخل هو الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، وأن هناك نوعين من المساواة بين الادخار والاستثمار هما؛ المساواة التعريفية والتي تعني التساوي بينهما عند كل مستوى من الدخل في نفس الفترة مساواة ضرورية ولا يمكن تخلفها وليست شرطاً للتوازن الكلي، والمساواة الوظيفية حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار إلى زيادات متتالية في الدخل بفعل المضاعف ومن ثم زيادات متتالية في الادخار، وحيث تتلاشى هذه الزيادات يتساوى الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي. ولكن الزيادة في الادخار والاستثمار ركنا أساسياً لضمان النمو الاقتصادي بمعدلات متنامية أو مستقرة (عمران، 2016: 28، 29).

أما العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، فقد تعرضت لها بعض الدراسات القياسية خاصة مع بداية تطبيق معادلة Feldstein- Horioka التي توضح درجة اعتماد الاستثمارات المحلية على الادخارات المحلية للإجابة على التساؤل القائل «ما هو حجم الاستثمارات المحلية التي يتم تمويلها من خلال المدخرات المحلية؟» ومن ثم توضح درجة التكامل المالي للدولة مع العالم الخارجي ومدى اعتمادها على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. وقد وجدت بعض الدراسات علاقة ارتباط مرتفعة بين معدل الاستثمار المحلي والادخار المحلي من جهة وحركية مرتفعة لرؤوس الأموال الأجنبية من جهة أخرى، وهو ما سُمي بلغز Feldstein-Horioka وتم تطبيق هذه المعادلة على الاقتصاد المصري خلال فترة 1970-2012، واتضح أن الاستثمارات المحلية في مصر تعتمد بدرجة كبيرة على المدخرات المحلية 80% (نجا، 2015: 7، 8).

الأدبيات الاقتصادية حول العلاقة بين التغير في الاستثمار المحلي والناتج المحلي:

اهتم كثير من الاقتصاديون الكلاسيك بنظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح وقد كان لكل منهم أفكاره وآرائه الخاصة حول هذا الموضوع، ورغم هذا الاختلاف إلا أن هناك اتفاق واضح على أن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار)، وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، وأن الأرباح هي مصدر تكوين رأس المال، ومن ثم فإن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيس للنمو، وأن توسيع السوق عامل مساعد في توسع الاقتصاد (ضيف، 2015: 20).

أما بخصوص نظريات النمو في المدرسة الكينزية فيمكن التعبير عنها من خلال نموذج Harrod-Domar الذي يبحث في الشروط المطلوبة للحصول على النمو الاقتصادي السلس والمستدام في الدخل القومي، ويرتكز على أن الاستثمار ضرورة لأي اقتصاد وأهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. ويفترض هذا النموذج وجود علاقة تربط بين الحجم الكلي لرصيد رأس المال وإجمالي الناتج الوطني (ضيف، 2015: 23). ومن ثم فإن

هذا النموذج يعتمد على معامل رأس المال باعتباره العامل الحاسم للنمو الاقتصادي، ويركز على إمكانية النمو المطرد من خلال تعديل العرض على الطلب على رأس المال (Karmakar, 2020).

أما نظريات النيوكلاسيك في النمو والعلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي فمن أهمها نموذج Solow الذي يوضح أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي في المجتمع، أي أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال رصيد رأس المال الذي يتراكم نتيجة لارتفاع معدلات الادخار والاستثمار به فضلاً عن زيادة العمل كمًا ونوعًا والتحسن في المستوى التقني في المجتمع، ومن ثم فإن زيادة الادخار والاستثمار سوف تؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي في المجتمع مما يترتب عليه زيادة معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) (نجا، 2015: 7).

حدود البحث

تركز هذه الدراسة على مدى الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري عن مستوى الاستهلاك الرشيد، وأثر ذلك على كل من معدلات التضخم والتنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن المتغير المستقل في هذه الدراسة هو التغير في الطلب الاستهلاكي للمجتمع المصري بما يفوق مستوى الاستهلاك الرشيد الذي يعبر عنه متوسط إنفاق الطبقة الاجتماعية للمجتمع المصري الذي اتخذه البحث معيارًا لتحديد مستوى الاستهلاك الرشيد. وقد تم التعبير عن المتغير التابع الأول التضخم بمعامل التضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون وفقاً لبيانات البنك الدولي.

ولقياس أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على التنمية الاقتصادية تطلب الأمر تقسيم الدراسة القياسية على مرحلتين:

أولهما دراسة العلاقة بين معدلات الادخار والاستثمار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تقدير أثر الانضباط في السلوك الاستهلاكي على الاستثمار المحلي.

والثانية دراسة العلاقة بين معدل الاستثمار المحلي معبراً عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي تقديرات سنوية وفقاً لبيانات البنك الدولي، ومن ثم تقدير أثر الانضباط في السلوك الاستهلاكي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

منهج البحث

اعتمد البحث على منهج التحليل الاستقرائي مع استخدام الأسلوب الوصفي في وصف ظاهرة الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري واستقراء وتحليل نتائجها الحالية والمتوقعة، وكذلك آلية التحليل القياسي في تقدير حجم الظاهرة والآثار السلبية لها والآثار الإيجابية المتوقعة في حالة ضبط السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري في ضوء مستوى الاستهلاك الرشيد.

خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى عدد من النقاط الرئيسية وذلك على النحو التالي:

- أولاً: الانحراف في السلوك الاستهلاكي وكيفية الحكم عليه.
- ثانياً: ضوابط الاستهلاك الرشيد (السلوك الاستهلاكي) في الإسلام.
- ثالثاً: مظاهر الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري.
- رابعاً: قياس أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على معدلات التضخم.
- خامساً: أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على التنمية الاقتصادية.
- سادساً: وسائل معالجة الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري.
- خاتمة: النتائج والتوصيات.

هذا وسوف يتم دراسة وتحليل ذلك على النحو التالي:

أولاً- الانحراف في السلوك الاستهلاكي وكيفية الحكم عليه:

يستهدف البحث تحت هذا العنصر التعرف على ماهية الانحراف في السلوك الاستهلاكي، وكيفية الحكم على السلوك الاستهلاكي لشخص ما أو لمجتمع ما بأنه منحرف عن السلوك الاستهلاكي الأمثل ومستوى الرشد الاقتصادي، وهذا ما يتطلب تحديد المعيار الذي سوف يتم على أساسه الحكم على السلوك الاستهلاكي لشخص ما أو لمجتمع ما بأنه منحرف أو غير منحرف، وهذا ما سوف يتم التعرف عليه من خلال ما يلي:

أ- **ماهية الانحراف في السلوك الاستهلاكي:** يقصد البحث بالانحراف في السلوك الاستهلاكي أن السلوك الاستهلاكي لشخص ما أو لمجتمع ما منحرف عن السلوك الأمثل ومستوى الاستهلاك الرشيد، مما يؤدي إلى سوء تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وتبديد الثروات والحد من التراكم الرأسمالي.

ب- **كيفية الحكم على السلوك الاستهلاكي:** يتطلب الحكم على السلوك الاستهلاكي ومدى اقترابه أو ابتعاده عن مستوى الاستهلاك الرشيد تحديد المعيار الذي سوف يتم القياس عليه، وهو ما يتطلب استعراض وجهات النظر حول مسألة الرشد الاقتصادي في النظم الاقتصادية لتحديد المعيار الذي سوف يتم القياس عليه، وذلك على النحو التالي:

1- **مفهوم الرُشد الاقتصادي:**

يدور مفهوم الرُشد الاقتصادي حول معاني الاستقامة والهداية والتوفيق في حفظ المال ورعايته، وهذا ما يمكن التعرف عليه من خلال ما يلي:

الرُشد لغة: يطلق على معاني؛ الاستقامة، والهداية، وإصابة الحق والصواب، وكل ذلك نقيضُ الغيّ والضلال، قال تعالى **(وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ)** (الأعراف: من الآية: 146). ومنه **الرشيد**؛ وهو من صفات الله تعالى واسم من أسماءه ومعناه الذي أرشد الخلقَ إلى مصالحهم؛ أي هداهم ودلَّهم عليها. وقيل الرشيد: هو الذي تنساق تدابيرُه إلى غاياتها على سنن السَّداد من غير إشارة مشير ولا تسديد مسدد. (ابن منظور، 2003) وقيل الرُشد هو الاستقامة على طريق الحقّ مع تصلُّبٍ فيه، والرشيد في صفات الله تعالى الهادي إلى سواء الصراط، والذي حَسُن تقديرُه فيما قدَّر. (البستاني، د.ت: 104) وبذلك فإن معنى الرُشد في اللغة لا يَخرج عن معاني؛ الاستقامة، والهدايةِ، وإصابة الحق والصواب، وهو نقيض الغي والضلال.

مفهوم الرُشد اصطلاحًا: يدور مفهوم الرشد في القرآن الكريم حول معانيه اللغوية سالفة الذكر، وقد ورد في القرآن الكريم على ستة أوجه هي:

- **الرُشد: بمعنى الهداية**؛ كما في قوله تعالى: ﴿**أُولَـٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ**﴾ (الحجرات: من الآية: 7) أي المهتدون والموفَّقون، ونحو ذلك في القرآن كثير.
- **الرُشد: بمعنى التوفيق**؛ كما في قوله تعالى: ﴿**فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا**﴾ (الكهف: من الآية: 17) أي موفقاً وهو الذي أصاب الفلاحَ، واهتدى إلى السعادة.
- **الرُشد: بمعنى الصواب**؛ كما في قوله تعالى: ﴿**لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا**﴾ (الكهف: من الآية: 24) أي صواباً وخيراً ومنفعة.
- **الرُشد: بمعنى إصلاح المال**؛ كما في قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا**﴾ (النساء: من الآية: 6) أي إصلاحاً في دينهم، وحفظاً لأموالهم.
- **الرُشد: بمعنى العقل في الدين**؛ كما في قوله تعالى: ﴿**أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ**﴾ (هود: من الآية: 78) أي عاقلاً فيه خير يَقبل ما يأمر به لوطٌ عليه السلام ويترك ما ينهاه عنه.
- **الرُشد: بمعنى المخرج والعاقبة**؛ كما في قوله تعالى: ﴿**وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا**﴾ (الكهف: من الآية:10) أي مخرجاً واجعل عاقبتنا رشداً.

هذا وقد اختلف الفقهاء في ماهية الرُشد وإن كان هناك قاسم مشترك بينهم يتمثل في أن الراشد هو: من يملك القدرةَ على حفظ المال وتنميتِه، وحسن استثماره والقيام به، بعيدًا عن الإسراف أو التبذير أو الضياع. وقد اختلف الفقهاء في حقيقتِه وضابطه على قولين هما:

- **الرأي الأول: قول المالكية والحنفية والحنابلة**؛ أن الرُشد هو الصلاح في المال فقط وبذلك فإن رشد الغلام هو قدرتُه على إصلاح المال وإنمائه وعدم تبذيره، دون أن يراعى فيه عدالة أو فِسق في الدين (حماد، 2008: 230)، وعلى

ذلك عرَّف الإمامُ مالك رحمه الله الرُّشدَ بقوله: هو تثمير المال وإصلاحه (منظمة المؤتمر الإسلامي، د. ت: 732). وعرَّفه أبو حنيفة بقوله هو: إصلاح المال وصونه عن المعاصي. والرُّشد عند الحنابلة هو: الصلاح في المال، فإذا ثبت أن الفاسق يُنفق مالَه في المعاصي؛ كشراء الخمر أو آلات اللهو فهو غيرُ رشيد، وإن كان فسقُه لغير ذلك كالكذب، ومنع الزكاة مع حفظه لماله دُفع إليه ماله ولم يُنزع منه.

- **الرأي الثاني: قول الشافعية**؛ وهو أن الرُّشد يشمل صلاح الدين والمال معاً، وعلى ذلك لا يَسلّم المالُ إلا لمن كان مصلحاً لماله غير فاسق في دينه. لأن الفاسق غير رشيد، ولأن إفساده لدينه يمنع الثقة به في حفظ ماله، كما يمنع قبول شهادته، وثبوت الولاية له على غيره، وإن لم يعرف منه كذب ولا تبذير (المقدسي، 1968: 350).

وسبب اختلاف الفقهاء في حقيقة الرُّشد هو اختلافُهم في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَ ابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ**﴾ (النساء: من الآية: 6)، حيث أتى قوله تعالى: ﴿رُشْدًا﴾ نكرةٌ في سياق الشَّرط، والنكرة من الاسم المخصوص في أصل الوضع؛ لأن المقصود به تسمية فرد من الأفراد، والنكرة لا تعم على الأخلاق عند الحنفية، وتعم عند الشافعية. وبناءً على ذلك يكون الرُّشد المذكور في الآية عند الحنفية والمالكية ومن معهم خاصاً بصلاح المال فقط، ويكون عند الشافعية عاماً فيشمل صلاح الدين والمال معاً. وقد نوقش القول إن الفاسق غير رشيد، بأنه غير رشيد في دينه، أما في ماله وحفظه فهو رشيد، ثم هو منتقض بالكافر، فإنه غير رشيد ولا يحجر عليه لذلك، وكذلك لو طرأ الفسق على المسلم بعد دفع ماله إليه لم يزل رشده، ولم يحجر عليه من أجله، ولو كانت العدالة شرطاً في الرشد لزال بزوالها كحفظ المال، ولا يلزم من منع قبول القول منع دفع ماله إليه، فإن من يعرف بكثرة الغلط والغفلة والنسيان أو من يأكل في السوق ويمد رجليه في مجامع الناس .. وأشباه ذلك، لا تقبل شهادتهم وتدفع إليهم أموالهم.

وبذلك فإن الفاسق إن كان ينفق ماله في المعاصي كشراء الخمر، وآلات اللهو، أو يتوصل به إلى الفساد، فهو غير رشيد؛ لتبذيره لماله، وتضييعه إياه في غير فائدة. وإن كان فسقه لغير ذلك كالكذب، ومنع الزكاة، وإضاعة الصلاة مع حفظه لماله دفع ماله إليه؛ لأن المقصود بالحجر حفظ المال وماله محفوظ بدون الحجر، ولذلك لو طرأ الفسق بعد دفع ماله إليه لم ينزع منه (المقدسي، 1968: 350، 351).

2- **الرشد الاقتصادي في الفكر الوضعي:**

يُعد افتراض الرُّشد في الاقتصاد الوضعي من المُسلّمات الرئيسة في التَّحليل الاقتصادي؛ فهو يمتدُّ ليشمل تصرُّفات المستهلك، وتصرفات المنتج، وتصرفات الحكومة الاقتصادية، وتصرفات مالكي عناصر الإنتاج، ويمكن النظر إلى الرشد في الفكر الاقتصادي الوضعي من زاويتين هما: (الصغير، د. ت: 163).

- **التركيز على الطريق أو المنهج المتبع لتحقيق الرشد:** ومن ثم فإن الرشد يعني؛ اختيار الشيء تبعاً لبناء منطقي معين.
- **التركيز على الهدف أو النتيجة المتوخَّاة من تحقيق الرشد:** ومن ثم فإن الرشد يعني؛ اختيار الشيء لغرض تحقيق هدفٍ معيَّن.

والوضع الأمثل بالنسبة للمستهلك الرشيد يتحقق عندما يجمع بين الأمرين معاً؛ أي أن يختار الطريق الصحيح للوصول إلى الهدف المنشود، ويحسن اختيار الوسائل الكفيلة لتحقيق الأهداف المنشودة. ومن ثَم فإنَّ استهداف الفرْد أقصى منفعة بأسلوب متعقِّل قائم على الموازنة والمفاضلة في مجال الاستهلاك يُكسِبه صفةَ الرشد (الرماني، 2001: 23).

وبذلك فإن افتراض الرشد الاقتصادي بالنسبة للمستهلك في الفكر الاقتصادي الوضعي يركز على أن له هدفاً معيناً من استهلاك السلع والخدمات، وهو تحقيق أقصى فائدة أو منفعة ممكنة؛ حيث يكون بإمكان المستهلك تقويم الفائدة والضرر من السلعة، ثم اختيار الوسيلة المناسبة للوصول إلى تحقيق هذا الهدف. ويكون المستهلك في الفكر الوضعي رشيداً إذا استطاع تحقيق أقصى قدر من حاجاته بدخله المحدود، وذلك وفق أسلوب عقلاني يضمن له الحصول على أقصى منفعة ممكنة بغض النظر عن مضمون المنفعة، وعن آثارها الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، وعن الوسائل والسبل التي يسلكها المستهلك للوصول إلى هذه المنفعة، حيث ينظر الفكر الوضعي إلى الكون والحياة نظرة مادية خالصة (غانم، 1983: 16).

والرشد الاقتصادي في الفكر الوضعي يتحقَّق بتحصيل أقصى منفعة يحدِّد طبيعتَها العقلُ المادي، ولا يأخذ في الاعتبار طبيعة هذه المنفعة وآثارها على المصلحة الحقيقية للفرد والمجتمع، ولا طبيعة الوسائل التي يسلكها المستهلك

لتحقيق هذه المنفعة، حيث أن الاقتصاد الرأسمالي لا يضع من الضوابط ما يحقق هذا الرشد في الوسائل والهدف الذي يتوخَّاه المستهلك من سلوكه، بل يتحدث عن القيود التي تقيِّد سلوك المستهلك أو المنتج في اندفاعه نحو تحقيق المنفعة القصوى، كأسعار السلع والخدمات والدخل المتاح. كما أنه لا يميز بين اختيار الفرد الذي تعبر عنه دالة المنفعة وبين مصلحته الحقيقية، بل يفترض تطابق الاختيار مع المصلحة (الرماني، 2001: 23، 24).

وبذلك فإن الرشد في الاقتصاد الوضعي يفتقد إلى الضوابط في الوسائلِ والأهداف، مما يجعل مفهومَه قاصراً عن تحقيق الرشد الحقيقي، ولا يفي بالغرض الذي وضع من أجله وهو تحليل المعطيات الاقتصادية على أساسه ووفق منهجه.

3- الرشد الاقتصادي في الإسلام:

يتفق الاقتصاد الإسلامي مع الفكر الوضعي في إقراره للمبدأ الاقتصادي وأسلوب وطريقة السلوك، حيث أنه يوصي المسلم بسلوك طريق المفاضلة والموازنة الدقيقة للوصول إلى أقصى منفعة ممكنة بشرط أن تكون من المنافع المباحة المقصودة عادة وعرفاً وعقلاً. إلا أن الإسلام لا يَقْصِر مفهوم الرشد على الطبيعة المادية للسلع ودرجة إشباعها، بل يمتد ليشمل طبيعة الوسيلة والمنفعة التي يسعى المستهلك إلى تحقيقها، والهدف المنشود من استهلاك هذه المنافع، ويدخل كل ذلك ضمن مقومات الرشد الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي (الرماني، 2001: 48).

فاستهداف أقصى منفعة ممكنة عن طريق إشباع الحاجات وفق أسلوب عقلاني لا يكفي لتحقيق الرشد الاقتصادي في التصور الإسلامي، خاصة إذا كانت المنفعة المتوخاة أو الوسيلة المتبعة لا تتفق مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية (الصغير، د. ت: 166). والرشد الاقتصادي في التصور الإسلامي لا يقتصر مفهومه على تحقيق أقصى منفعة دنيوية فقط، حيث يمتد الأفق الزمني لسلوك المستهلك إلى الحياة الدنيا والآخرة، ويمزج بين نجاح الإنسان في الدنيا والآخرة (البوطي، د. ت: 45). فالسلوك الاقتصادي الرشيد مقوم أساسي من مقومات سعادة الإنسان في الدنيا والأخرة (دنيا، 2007: 15).

وقد قدم الاقتصاد الإسلامي لكل من البُعد الزمني لسلوك المستهلك والحرية والمنفعة مفهوماً يجعل المستهلك يتجاوز بسلوكه منطقة الضرر ويجعله يرتفع بسلوكه إلى مستويات من الرشد التطوعي، ومن ثم فهو لا يقتصر في إنفاق دخله على منافعه المشروعة فقط، بل يتجاوز ذلك ليصل إلى مصالح المجتمع والأمة الإسلامية وحاجاتها (الرماني، 2001: 48).

وبذلك فإن الرشد الاقتصادي في الإسلام؛ يعني حصول المستهلك للسلع والخدمات على منفعة مشروعة، وفق طريقة مباحة، يترتَّب عليها نفع في الدنيا وأجر في الآخرة (الصغير، د. ت: 167). كما يعني السلوك الرشيد للمستهلك المسلم أن يتصرف بعقلانية وحكمة في إشباع حاجاته الأساسية، وفق ما شرعه الله تعالى من أحكام. ومن ثم فإن استهداف المستهلك للتوازن والتوسط والاعتدال في الاستهلاك هو من الرشد الاقتصادي، والتوازن ينفي الانطلاق نحو الحد الأقصى للإشباع، كما ينفي السقوط إلى الحد الأدنى، والوفاء الأمثل لاحتياجات المستهلكين الذي هو بلوغ حد التوازن؛ لأن تجاوز هذا الحد أو عدم بلوغه يسفر عن الاختلال، وليس ذلك من الرشد الاقتصادي في شيء.

والرشد الاقتصادي في أحكام الإسلام حقيقيةً واقعة؛ إذ أن الفرد المسلم رشيد بطبعه يؤمن بالله ورسوله ﷺ، ويعيش أحكام الشريعة الإسلامية في جميع مجالات حياته خاصة الاقتصادية منها، فلا يتصرف ولا يتدبر أموره إلا على نحو يرضي الله عز وجل.

4- أهمية الرشد الاقتصادي في حياة المستهلك:

يتحقق الرشد الاقتصادي في سلوك المستهلك بحسن تصرفه في نفقاته، بحيث يدبرها باعتدال ووسطية لتحقيق أعلى درجات الإشباع لحاجاته الإنسانية بعيداً عن الإسراف والتبذير والتقتير. ويفترض أن المستهلك الرشيد يعرف مصالحه ويوازن بينها وهو أدرى من غيره في توجيه سلوكه الاستهلاكي بما يحقق له أقصى منفعة ممكنة، ويدرأ عنه الضرر والمفاسد، وتكمن أهمية الرشد الاقتصادي في حياة المستهلك في النقاط التالية:

- الرشد الاقتصادي للمستهلك يحميه من نفسه ويضبط تصرفاته الاقتصادية فيلبي حاجاته، وحاجات من يعول باعتدال بعيداً عن الإسراف والتبذير والتقتير، ويضبط إنفاقه الاستهلاكي وفق سلم أولويات محدد دون إفراطٍ أو تفريط (أونيس وعكوش، 2017: 9)، (الصغير، د. ت: 172).

- الرشد الاقتصادي يحافظ على أموال المستهلك من الإسراف والتبذير مما يعمل على زيادة تعبئة المدخرات والاستثمارات داخل المجتمع (ميدني، 2008: 84، 85). بينما يؤدي غياب الرشد الاقتصادي إلى تبديد الموارد الاقتصادية وسوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للفرد والمجتمع.
- أن غياب الرشد الاقتصادي يضعف من قدرة الاقتصاديين على تحليل الظواهر والمشكلات الاقتصادية ووضع حلول عملية لها.
- أن غياب الرشد الاقتصادي يحد من فرص نجاح السياسات والنظريات الاقتصادية المعاصرة وقدرتها على حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه العالم اليوم؛ حيث أن الفرد والمجتمع الاقتصادي ليس رشيداً بالدرجة التي تفترضها النظريات والتحليلات الاقتصادية (أونيس وعكوش، 2017: 8، 9).

يستنتج من ذلك أن مفهوم الرشد في الاقتصاد الإسلامي أعم وأشمل منه في الفكر الوضعي، كما أنه يمتلك من الضوابط والأحكام التي تجعل من تحديد مستوى الاستهلاك الرشيد أكثر تصوراً وتوقعاً في الدراسات الاقتصادية، ومعياراً أنسب للتعرف على مدى الانضباط أو الانحراف في السلوك الاستهلاكي، وهذا ما يدفع البحث نحو مزيد من التعرف على ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي.

ثانيًا - ضوابط الاستهلاك الرشيد (السلوك الاستهلاكي) في الإسلام

لما كان النشاط الاستهلاكي مجال واسع متعدد الجوانب والتأثيرات الاقتصادية، فإن تحديد مدى انحراف السلوك الاستهلاكي لمجتمع ما يتطلب التحديد الدقيق لجوانب الاستهلاك ومستوى الاستهلاك الرشيد، ونظراً لأن مفهوم الرشد الاقتصادي في الإسلام أكثر شمولاً، ويمتلك من الضوابط والتوجيهات التي تجعله أكثر وضوحاً، إضافة إلى كونه متوافقاً مع الثقافة الدينية للمجتمع المصري، اتجه البحث إلى اتخاذ الرشد الاقتصادي في الإسلام معياراً لقياس مدى انحراف السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري والآثار الاقتصادية له، وهذا ما يتطلب التعرف على ضوابط السلوك الاستهلاكي في الإسلام ومستوى الاستهلاك الرشيد الذي يتحدد في ضوء هذه الضوابط.

هذا وينطلق السلوك الاستهلاكي في الإسلام من مبدأ الاستخلاف في الأرض وأن المال مال الله ونحن مستخلفون فيه، لذلك فيد المسلم على ماله ليست مطلقة ليتصرف فيه كيف يشاء، وإنما يجب عليه الالتزام بالأوامر الشرعية والتوجيهات النبوية، لقوله ﷺ (لاَ تزولُ قدَمُ ابنِ آدمَ يومَ القيامةِ من عندِ ربِّهِ حتَّى يسألَ عن خمسٍ: عن عمرِهِ فيمَ أفناهُ، وعن شبابِهِ فيما أبلاَهُ، وعن مالِهِ من أينَ اكتسبَهُ وفيمَ أنفقَهُ، وماذا عملَ فيما علِمَ) (الألباني، 1408هـ: 2416، بسند صحيح) وهو في ذلك ليس مسئولاً مسئولية دينية فقط، وإنما مسئولية دنيوية أيضاً من خلال ولي الأمر، والسلطة التشريعية في البلاد، الذين إن قصروا في ذلك يعدوا مخالفين من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، وبذلك فإن المسلم إن اتخذ سلوكاً استهلاكياً يخالف ضوابط السلوك الاستهلاكي في الإسلام يجب على ولي الأمر اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تكفل عودة السلوك الاستهلاكي للأفراد والمجتمع إلى السلوك القويم، سواء بإقامة الحدود الشرعية على استهلاك المحرمات كالخمور، أو باستخدام الضرائب التعزيرية لتقويم الانحراف نحو الاستهلاك التفاخري أو استهلاك السلع غير المرغوب فيها كفرض ضريبة على استهلاك السجائر، أو غير ذلك من الإجراءات والسياسات الكفيلة بتحقيق ذلك. ويمكن استعراض أهم ضوابط السلوك الاستهلاكي في الإسلام فيما يلي:

أ- الوسطية والاعتدال في السلوك الاستهلاكي

يضبط الإسلام اتجاه السلوك الاستهلاكي للفرد وللمجتمع نحو الطيبات والسلع النافعة البانية للنفس والحياة الإنسانية ويحرم استهلاك السلع الضارة أو الإنفاق عليها قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ (الأعراف: من الآية: 157) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ (الإسراء: الآية: 29) وقال أيضاً في صفات عباد الرحمن ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ (الفرقان: الآية: 67)، والإسلام يضبط السلوك الاستهلاكي للفرد والمجتمع بضوابط عديدة من أهمها إيجاب الاستهلاك إلى الحد الذي يشبع احتياجات الفرد ومن يعول من أفراد أسرته في ضوء متوسط استهلاك الطبقة الاجتماعية.

ب- النهي عن الإسراف والتبذير والتقتير وسوء التدبير

سواء كان إنفاقاً خاصاً أو عاماً والإسراف؛ هو زيادة الإنفاق على ما هو مباح من السلع والخدمات على أن يحدد مستوي الإنفاق في ضوء المتوسط العام لمستوى الطبقة الاجتماعية، وحكمه عدم الجواز لقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الأعراف: الآية: 31) كما أن الإسراف غير جائز ولو على أوجه البر والخير التي وضع لها الإسلام ضابطاً أخر في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ (البقرة: من الآية: 219) وأصل العفو في اللغة الزيادة مما يكون فاضلاً عن حد كفاية الإنسان في نفقة نفسه وعياله، والمعنى أن الناس لما علموا أن الله ورسوله يحضان على الإنفاق في سبيل الله، ويدلان على عظيم ثوابه، سألوا عن مقدار ما كلفوا به أي هذا الإنفاق، هل هو كل المال أو بعضه؟ فأعلمهم الله تعالى أنه «العفو" أي فضل أموالهم. (يوسف، 2010: 18، 19) ويتسع مفهوم العفو ليشمل مشاركة المسلم الآخرين في فضل منافع أمواله، تحقيقاً لأمر النبي ﷺ، فيما ورد عن أبي سعيد الخدري قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ فَجَعَلَ يَصْرِفُهَا يَمِينًا وَشِمَالاً، فقال رسول الله ﷺ (مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ مِنْ ظَهْرٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لا ظَهْرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لا زَادَ لَهُ) حتى ذكر أصناف الأموال حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل عنده (البيهقي، 1988: 267)، (الألباني، 1409هـ: 17788، بسند صحيح). وما ورد عن ركب المصري، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ تَوَاضَعَ مِنْ غَيْرِ مَنْقَصَةٍ، وَذَلَّ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مَسْكَنَةٍ، وَأَنْفَقَ مَالا جَمَعَهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَرَحِمَ أَهْلَ الذُّلِّ وَالْمَسْكَنَةِ، وَخَالَطَ أَهْلَ الْفِقْهِ وَالْحِكْمَةِ، طُوبَى لِمَنْ ذَلَّ فِي نَفْسِهِ، وَطَابَ كَسْبُهُ، وَصَلَحَتْ سِيرَتُهُ، وَكَرُمَتْ عَلانِيَتُهُ، وَعُزِلَ عَنِ النَّاسِ شَرُّهُ، طُوبَى لِمَنْ عَمِلَ بِعِلْمِهِ، وَأَنْفَقَ الْفَضْلَ مِنْ مَالِهِ، وَأَمْسَكَ الْفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِ».(البيهقي، 2003: 75) [1] ويتسع مفهوم العفو في رأي البعض ليشمل المال والجهد البشري الذي يستهدف بناء المجتمع وتمويل تنميته خاصة في المجتمعات التي تمتلك قدراً كبيراً من القوة العاملة ولا تمتلك الأموال اللازمة لتحقيق التنمية (يوسف، 2010: 18، 21).

أما عن مبدأ الإيثار في قوله تعالى ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الحشر: من الآية: 9) فيمكن تصنيفه على أنه إجراء طارئ لمواجهة حالات معينة، وهي التي تعجز فيها موارد المجتمع عن تحقيق حد الكفاية المعيشية لجميع المواطنين كحالات الهجرة الجماعية والجفاف والقحط والمجاعات، ففي هذه الحالات لا يكون المسلم مطالباً بإنفاق العفو فقط فيما يفوق تمام كفايته، وإنما مطالب بالإيثار على نفسه والتنازل عن جزء من تمام كفايته محافظة على حياة غيره من أعضاء المجتمع.

أما التبذير؛ فهو الإنفاق على السلع المحرمة وحكمه عدم الجواز ولو كان قليلاً لقوله تعالى ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ (الإسراء: الآية: 26، 27) وهذا ما يدخل فيه الإنفاق على الخمور ولحم الخنزير والسجائر وسائر المواد المخدرة وغيرها من السلع الضارة التي يكون في استهلاكها دمار للحياة الإنسانية وليس بناءً لها، وكذلك الخدمات المحرمة. والإسلام ينهي عن التبذير سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كالتصدق وإعطاء المال للمبذر الذي تعلم أنه سينفقه على المحرمات ومعصية الله تعالى، وهذا ما يدل عليه تعقيب الآية الأولى بقوله تعالى ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾ بعد الأمر بالإنفاق والتصدق على ذي القربى والمساكين وأبناء السبيل، وقد كان التقدير أن يختتم الآية بالحديث عن الظلم وعاقبة الظالمين بعد الأمر بإعطاء كل ذي حق حقه (حق هذه الفئات في الميراث والصدقات) للدلالة على عدم جواز إعطاء المبذرين من هذه الفئات من الصدقة إن عُلِمَ أنهم سوف ينفقون هذه الأموال على المحرمات. كما أن الآية لم تشمل الإنفاق على الفقراء لأن الفقير ليس له دخل أو مال لينفقه على المحرمات من الأساس،[2] لذلك لم تشمله الآية. كذلك الأمر في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ

(1) ملحوظة؛ ضعفه بن حجر وكثير من المحدثين، وقال إنه من كلام الحسن البصري.

(2) الفرق بين الفقير والمسكين: أن الفقير؛ هو الشخص الذي لا يمتلك شيئاً من مال أو مصدر للدخل أو عمل، قال تعالى ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: الآية: 273). أما المسكين؛ فهو يمتلك شيئاً من المال أو مصدر للدخل أو عمل ولكنه لا يكفيه ليصل به إلى حد الكفاية المعيشية التي أقرتها الشريعة لأعضاء المجتمع في ضوء متوسط الطبقة الاجتماعية، بدليل قوله تعالى ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (الكهف: الآية: 79)، كذلك قوله تعالى ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (الأنفال: 41) حيث لم تذكر الآيات فئة الفقراء رغم أنهم مستحقين وذلك أن الفقير الذي يحصل على شيء من التركة أو الغنيمة يعد مالكاً له وإن قل، ومن ثم فإنه يخرج من فئة الفقراء ليدخل في زمرة المساكين طالما أن ما حصل عليه لا يكفي بلوغه حد الكفاية المعيشية.

فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ (النور: من الآية: 33) فيه أمر وتوجيه بمكاتبة العبيد (الرقيق) الذين يرغبون في العمل والحصول على المال اللازم لتحرير أنفسهم من الرق بل ومساعدتهم على تحقيق ذلك بإعطائهم من الصدقة، ولكن بشرط (إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) والخيرية لا يمكن أن تتوافر في المبذر الذي ينفق المال على المحرمات.

وبذلك فإن الدولة في الإسلام وهي مأمورة بتوفير حد الكفاية المعيشية لجميع مواطنها، ومساعدة كل من لا يستطيع توفير حد الكفاية المعيشية لنفسه ومن يعول من أفراد أسرته بمجهوده الخاص حتى يصل إلى هذا الحد تكون في حل من مساعدة المبذرين الذين ينفقون الأموال على المعاصي والمحرمات، وهو ما يفتح الباب لرفع الدعم (العيني والنقدي) عنهم عقوبة وردعاً لهم خاصة مع عجز الدولة عن القيام بذلك (الحالة المصرية)، فما معنى أن تقترض الدولة وتستدين من أجل تقديم الدعم لفئة من الناس هم في الأساس يقومون بإنفاق مبالغ مالية تفوق عدة مرات مقدار الدعم الموجه لهم على أوجه الإنفاق المحرمة مثل التدخين وتعاطي المخدرات، وهذا ما ينطبق على فئات المساكين وأبناء السبيل، أما فئة الفقراء الذين لا يمتلكون أي مصدر للدخل فيجوز إعطائهم الدعم العيني إن خشي أنهم سوف يستخدمون الدعم النقدي في الإنفاق على المحرمات. ففي حين بلغ نصيب الفرد من الدعم السلعي 28 جنيه شهرياً عام 2015، و50 جنيه عام 2018/ 2019 بلغ متوسط إنفاق الفرد المدخن 3968 جنيه سنوياً عام 2015 بما يعادل 331 جنيه شهرياً، وبلغت نسبة الإنفاق على التدخين في الشريحة الأكثر فقراً 6% من الإنفاق الكلي للأسرة مقابل 3.4% للشريحة الأعلى إنفاقاً، كما بلغت نسبة المدخنين الذين يعملون مقابل أجر نقدي 56.2% من إجمالي المدخنين، 17.6% للمتعطلين ومن هم خارج قوة العمل، 11.2% لمن يعمل لحسابه الخاص ولا يستخدم أحد، 15% لصاحب العمل ويستخدم آخرين، كما بلغت نسبة الأسر التي بها فرد مدخن 43.4% من إجمالي الأسر، وبلغ عدد المدخنين 15.9 مليون، (الجهاز المركزي، 2016: 7، 13، 15) وذلك وفق تقديرات عام 2015 وهذا يعني أن الفئات الفقيرة تستهلك نسبة كبيرة من دخولهم على الإنفاق على التدخين، وإمكانية تخفيض مخصصات الدعم السلعي بنسبة تقارب 50% بحجب الدعم عن المبذرين الذين ينفقون أموالهم على التدخين وأوجه الإنفاق المحرمة حتى يتم الإقلاع عنها.

أما التقتير؛ فهو الإمساك في الإنفاق الاستهلاكي عن مستوى أهل الطبقة الاجتماعية رغم القدرة والاستطاعة وهو يعد إمساك عن الإنفاق الواجب شرعاً، ومما ورد عن التقتير في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإنفاق ۚ وَكَانَ الْإِنسَانُ قَتُورًا﴾ (الإسراء: الآية: 100) فالإنسان طبع على البخل وخشية الإنفاق.

أما سوء التدبير؛ فهو ألا يوزع الفرد نفقته في جميع حوائجه على التقسيط والاستواء، ويشمل عدم التقدم لإيجاد الشيء الذي يحتاج إليه عند إمكانه وتوافره وتأخيره إلى وقت الشدة والاضطرار إليه فيأخذه بأعلى الأسعار، وكذلك التعجيل في شراء ما يحتاج إليه مما يعرضه للتلف قبل بلوغ الحاجة، (الدمشقي، 1310هـ: 34) فالإسلام يدعوا إلى التوسط والاعتدال في الأمور كلها، ويحث على الأخذ بمبدأ الأولويات في الأمور الاقتصادية وغيرها، فلا يبدأ الفرد المسلم في الإنفاق على السلع التحسينية قبل مراعاة ما هو ضروري، كما لا يبدأ في الإنفاق على السلع الكمالية قبل مراعاة ما هو تحسيني، والإسلام لم يكتف بالحس على ذلك فحسب بل وضع من التشريعات ما يضمن الالتزام بمبدأ الأولويات والحفاظ على الأموال والممتلكات مثل تشريع الوصاية على الأطفال والمجانين، والحجر على أموال السفهاء والمغفلين[1] لقوله تعالى ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ (النساء: الآية: 5) وقوله ﴿فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ (البقرة: من الآية: 282) وهذا ما يدل على حرص الإسلام على الحفاظ على الأموال والممتلكات والموارد الاقتصادية وعدم تبديدها، وضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد والمجتمع.

كما ينبذ الإسلام الإنسان اللؤم؛ وهو ذلك الذي يمسك عن الإنفاق على أبواب الخير ورد الجميل الإنفاق الاجتماعي. ومن أقوال السَّلف والعلماء في الإنسان اللُّئيم؛ كان زيد بن أسلم يقول: يا ابن آدم! أمرك ربك أن تكون كريماً وتدخل الجنة، ونهاك أن تكون لئيماً وتدخل النار. وقال الشعبي: الناس من نبات الأرض، فمن دخل الجنة فهو كريم، ومن دخل النار فهو

(1) الفرق بين السفيه والمغفل: أن السفيه؛ هو شخص عاقل ولكن تصرفاته المالية تجري على غير مقتضى العقل والرشد، فينفق ماله إسرافاً وبداراً في غير مواضع الإنفاق. أما المغفل؛ فهو شخص عاقل ينفق ماله في مواضع الإنفاق، ولكنه لا يستطيع فهم المعاملات المالية فيغبن فيها، إما لانقطاعه عن الأسواق، أو بالثقة فيمن هو ليس أهلاً للثقة، ومنشأ ذلك هو نقص في الإدراك في مواضع البيع والشراء، وبالتالي فهو سهل الانقياد والخداع (أبو زهرة، 1959: -139 141).

لئيم. وقال الشافعي: طُبِع ابن آدم على اللؤم، فمن شأنه أن يتقرب ممن يتباعد منه، ويتباعد ممن يتقرب منه، وأصل كل عداوة اصطناع المعروف إلى اللئام. وقال الجاحظ: اللئيم الذي يفسده الإحسان. وقالوا: اللئيم كذوب الوعد، خؤون العهد، قليل الرفد. وقالوا: اللئيم إذا استغنى بَطر، وإذا افتقر قنط، وإذا قال أفحش، وإذا سُئِل بخل، وإن سأل ألح، وإن أُسْدِي إليه صنيع أخفاه، وإن استُكْتِم سرًّا أفشاه، فصديقه منه على حذر، وعدوُّه منه على غرر (الدرر السنية، 2017).

ج- **ضبط مستوى إنفاق الطبقة الاجتماعية**

في حين عمل الإسلام على ضبط الاستهلاك الخاص في ضوء مستوى الطبقة الاجتماعية فإنه ضبط مستوى الإنفاق الاستهلاكي للطبقة الاجتماعية أيضاً من خلال النهي عن الاستهلاك الترفي والاستهلاك التفاخري، فعن عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلَاءَ، لم ينظُرِ اللهُ إليه يومَ القيامةِ. فقال أبو بكرٍ: إنَّ أحدَ شِقَّيْ ثوبي يَسْتَرْخِي، إلا أن أتعاهدَ ذلكَ منه؟ فقال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: إنكَ لَسْتَ تَصْنَعَ ذلِكَ خُيَلاءَ. (البخاري، 1400هـ: 3665، بسند صحيح). وعن هبيب بن مغفل الغفاري، أن رسولُ اللهِ ﷺ قال: مَن وطِئَهُ منَ الخُيلاءِ وطِئَهُ في النَّارِ. (الوداعي، 1411هـ: 1198، بسند صحيح). وما روي عن عبدالله بن محصن وأبو الدرداء وعبدالله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: مَنْ أصبَحَ منكمْ آمنًا في سِرْبِهِ، معافًى في جَسَدِهِ، عندَهُ قوتُ يومِهِ، فكأنَّما حِيزَتْ لَهُ الدنيا بحذافِيرِهَا (الألباني، 1408هـ: 6042، بسند حسن). كما أن الإسلام يعمل على ضبط السلوك الاستهلاكي للفرد وللمجتمع وفق مبدأ فقه الأولويات بعدم مراعاة الإنفاق على الحاجيات قبل إشباع الضروريات، أو الإنفاق على التحسينات (الكماليات) قبل إشباع الحاجيات، وبذلك فإن الإسلام يعمل على الحد من الإنفاق الترفي أو البذخي والوقاية من آفة الاستهلاك التفاخري التي لها العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد.

والمسلم لا يأكل السحت لقوله تعالى إنكاراً على بني إسرائيل (سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ) (المائدة: الآية: 42)، والسحت هو أخذ أموال الناس أو شيء من ممتلكاتهم من غير طيب نفس، ويدخل فيه الرشوة، وما أخذ بماء الحياء، ومهر البغي، وما دفع مقابل الأعمال الدنيئة، وعلاقته بالاستهلاك أنه من أوسع الأبواب التي تؤدي إلى الاستهلاك التفاخري والإسراف والتبذير، فالمرء الذي لا يتحمل المشقة في جمع الأموال والحصول عليها سرعان ما ينفق هذه الأموال على أوجه الإنفاق المحمودة والمذمومة على حدٍ سواء، مما يعمل على تفشي ظاهرة الاستهلاك التفاخري بآثارها الضارة على المجتمع. وقد شدد النبي ﷺ في العديد من الأحاديث على أهمية التراض بين الناس وعدم أخذ أموال الناس بغير رضاهم فقال في حجَّةِ الوداعِ (لا يحلُّ لامرئٍ من مالِ أخيه إلا ما أعطاهُ من طِيبِ نفسٍ ولا تظلِموا) (الألباني، 1399هـ: 281، بسند حسن) وعن الممتلكات والأغراض قال ﷺ (لا يحِلُّ لامرئٍ أنْ يأخُذَ عصا أخيه بغيرِ طِيبِ نفسٍ منه. قال ذلك لشدَّةِ ما حرَّم اللهُ مِن مالِ المسلِمِ على المسلِمِ) (البستي، 1414هـ: 5978، بسند صحيح) وعن البخس في أموال الناس وأكل أموالهم وانتقاصها ظلماً حتى ولو كان غير مسلماً قال ﷺ (ألا من ظلَم مُعاهَدًا أو انتقصَه، أو كلَّفه فوقَ طاقتِه، أو أخذ منه شيئًا بغيرِ طيبِ نفسٍ؛ فأنا حجيجُه يومَ القيامةِ) (الألباني، 1421هـ: 3006، بسند حسن) ولما سأله أصحابه أن يسعر لهم قال ﷺ (لأَلْقَيَنَّ اللهَ من قبْلِ أنْ أُعطِيَ أحدًا من مالِ أحَدٍ شيئًا بِغيرِ طِيبِ نفْسٍ، إنَّما البيْعُ عن تَراضٍ) (الألباني، 1408هـ: 5029، بسند صحيح).

كما ورد عن النبي ﷺ قوله (إنَّ هذا المالَ خَضِرةٌ حُلوةٌ، فمن أعطيناه منها شيئًا بطِيبِ نفسٍ منا، وحُسْنِ طُعمةٍ منه، من غيرِ شرَهِ نفسٍ، بُورِك له فيه، ومن أعطيناه منها شيئًا بغيرِ طِيبِ نفسٍ منا، وحُسْنِ طُعمةٍ منه، وشَرَهِ نفسٍ، كان غيرَ مُبارَك له فيه) (الألباني، 1421هـ: 839، بسند صحيح).

هذا وقد (كانَ المسلِمونَ يرغبونَ في النَّفيرِ معَ رسولِ اللَّهِ ﷺ فَيدفعونَ مفاتحَهُم إلى ضُمَنائِهِم ويقولونَ لَهُم: قد أحلَلنا لَكُم أن تأكُلوا ما أحببتُمْ، فكانوا يقولونَ: إنَّهُ لا يحلُّ لَنا، أنَّهم أذِنوا عن غَيرِ طيبِ نفسٍ. فأنزلَ اللَّهُ -عزَّ وجلَّ- لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ إلى قولِهِ: أَوْ مَا مَلَكْتُمْ مَفَاتِحَهُ) (الوداعي، 1411هـ: 1572، بسند صحيح).

د- **ضبط مستوى الإشباع في الأنشطة الاستهلاكية**

المسلم في استهلاكه ليس رمراماً يأكل كلما أتيح له أو وجد طعاماً وذلك مضمون ما ورد عن النبي ﷺ أنه قال: **(نحن قومٌ لا نأكلُ حتَّى نجوعَ وإذا أكلنا لا نشبعُ)** (بن باز، د. ت: 274، بسند ضعيف) وعن أم المؤمنين عائشة رضي الله

عنها أنها قالت **(مَن حدَّثكم أنَّا كنَّا نشبَعُ مِن التَّمرِ فقد كذَبكم فلمَّا افتَتَح صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قُرَيظةَ أصَبْنا شيئًا مِن التَّمرِ والوَدَكِ)** (البستي، 1414هـ: 684، بسند صحيح) فالمسلم في استهلاكه لا يصل إلى حد تمام الشبع (الإشباع) أو الشبع المفرط وإنما يظل دائماً فيما هو دونه عند مستوى يقارب الحد الأدنى من الإشباع، وهو المستوى الذي يغذي النفس ويردها عن مكامن الشهوة ويبقي الجسم في حيوية ونشاط، أما تمام الشبع أو الإشباع المفرط الذي يزيد عن الحاجة ويصيب الجسم بالثقل والوخم والخمول فهذا منهي عنه طبقاً لما ورد عن النبي ﷺ وعن حال أهل بيته في الحديث السابق ومضمون قوله ﷺ **(ما ملأ آدميٌّ وعاءً شرًّا من بطنٍ، بحسبِ ابنِ آدمَ أكلاتٍ يُقمنَ صُلبَهُ، فإن كان لا محالةَ: فثلُثٌ لطعامِه، وثُلُثٌ لشرابِه، وثُلُثٌ لنفَسِه)** (الترمذي، د. ت: 2380، بسند حسن صحيح) والإسلام لم يقف عند هذا الحد في تنظيم السلوك الاستهلاكي للمسلم بل اتخذ مسلكاً عملياً بالتدريب على ذلك سنوياً طوال شهر رمضان وصيام النوافل. ولا شك أن كل هذا له دلالات اقتصادية عديدة منها؛ أن الرشد الاقتصادي للمستهلك في الإسلام يقف عند مستوى أقل من مستوى الإشباع التام أو المفرط، وهذا ما له تأثيرات كبيرة مستويات الاستهلاك والادخار والاستثمار في المجتمع، وأن استهداف المسلم مستويات إشباع أقل من مستوى الإشباع التام أو المفرط يجعل من السهولة إمكانية تحقيق هذا المستوى من الإشباع لجميع أعضاء المجتمع.

هـ- السلوك الاستهلاكي الرشيد في الإسلام يمتد ليشمل صالح الأمة والمجتمع

يمتد مفهوم الرشد الاقتصادي للفرد المسلم ليشمل مشاركة الغير في الاستفادة من ممتلكاته، وهذا ما يعمل على تعظيم الاستفادة من هذه الممتلكات للوصول إلى المنفعة القصوى منها للفرد والمجتمع، وذلك إعمالاً لما ورد عن أبي سعيد الخدري قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ فَجَعَلَ يَصْرِفُهَا يَمِينًا وَشِمَالاً، فقال رسول الله ﷺ **(مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ مِنْ ظَهْرٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لا ظَهْرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لا زَادَ لَهُ)** حتى ذكر أصناف الأموال حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل عنده. (البيهقي، 1988: 645)، (الألباني، 1409هـ: 17788، بسند صحيح) ومن ذلك يتضح أنه من السنة مشاركة الأخرين في فضل الأموال والممتلكات مثل ظهر الدواب والسيارات وفضل الطعام وغير ذلك ابتغاء الأجر والجزاء الأخروي، مما يعمل على تعظيم المنافع والاستفادة القصوى من الأموال والممتلكات.

و- إدخال البعد والجزاء الأخروي في تقدير المنفعة

المسلم في تقديره للمنفعة التي يحصل عليها من استهلاك ممتلكاته وأمواله يأخذ في الاعتبار المنفعة الأخروية التي يحصل عليها نتيجة إيمانه بالله عز وجل وحسن الجزاء الذي يحصل عليه، بإنفاق بعض أمواله أو فائض ممتلكاته في سبيل الله تعالى خدمة لمصالح الأمة والمجتمع الذي يعيش فيه، وهذا ما يعمل على إظهار نوع من التكافل الاجتماعي بين أعضاء المجتمع، وتحقيق الاستفادة القصوى من الأموال والممتلكات، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ز- الحس على الحفاظ على الثروة وعدم تبديدها:

يحس الإسلام على الحفاظ على الثروة وعدم تبديدها في الأنشطة الاستهلاكية، فعن سعيد بن حريث المخزومي، أن رسول الله ﷺ قال: **من باعَ دارًا أو عقارًا فلم يجعَل ثمنَه في مثلِه كانَ قمِنًا أن لاَ يبارَكَ فيه.** (الألباني، 1407هـ: 2035، بسند حسن) وما روي عن المغيرة بن شعبة، أن رسول الله ﷺ قال، **إنَّ اللَّهَ عزَّوجلَّ حرَّمَ عليكم عقوقَ الأمَّهاتِ ووأدَ البناتِ ومنْعاً وهاتِ وكرهَ لكم ثلاثاً قيلَ وقالَ وكثرةَ السُّؤالِ وإضاعةَ المالِ** (النيسابوري، 1374هـ: 593، بسند صحيح). وعن جهم بن أبي جهم، قال: قدم خالد بن عرفطة العذري على عمر بن الخطاب فسأله عما وراءه، فقال: تركتهم يسألون الله لك أن يزيد في عمرك من أعمارهم، ما وطئ أحد القادسية إلا وعطاؤه ألفان أو خمس عشرة مائة، وما من مولود ذكراً كان أو أنثى إلا ألحق في مائة وجريبين في كل شهر. قال عمر: **إنما هو حقهم و أنا أسعد بأدائه إليهم لو كان من مال الخطاب ما أعطيتهموه، ولكن قد علمت أن فيه فضلاً، فلو أنه إذا خرج عطاء أحد هؤلاء ابتاع منه غنماً فجعلها بسوادهم، فإذا خرج عطاؤه ثانية ابتاع الرأس والرأسين فجعله فيها، فإن بقي أحد من ولده كان لهم شيء قد اعتقدوه، فإني لا أدري ما يكون بعدي، و إني لأعم بنصيحتي من طوقني الله أمره،** فإن رسول الله ﷺ قال: «**من مات غاشاً لرعيته لم يرح ريح الجنة**» (البلاذري، 1988: 435)، (ابن عساكر، د. ت: 354). ومن ثم فالإسلام حريص على عدم إضاعة المال بإنفاقه في غير موضعه على مظاهر البذخ والاستهلاك التفاخري لما لها من أثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع، وهذا ما استخلصه الإمام

الجاحظ في قوله «**لا تشتروا ما ليس لكم إليه حاجة فيوشك أن تبيعوا ما لا تستغنون عنه**» (الجاحظ، 1935: 10) والذي شخص وعالج مشكلة التضخم من خلال ضبط النشاط الاستهلاكي وترشيده في ضوء الضوابط الإسلامية، وبالتالي فإن كل زيادة في الدخل عن مستوى الطبقة الاجتماعية تتحول إلى ادخار ومن ثم إلى استثمار يضيف إلى القاعدة الإنتاجية في المجتمع، نتيجة لتحريم الاكتناز وإيجاب الزكاة في الأموال المكتنزة.

ح- **التخطيط الجماعي لمواجهة الإنفاق على بعض الحاجات الاجتماعية**

يُعد هذا التوجيه من لطائف الشريعة الإسلامية وهو ما يستشف من قوله تعالى ﴿**وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**﴾ (التوبة: 122) فالشريعة الإسلامية ومع مطالبتها جميع أفراد المجتمع المسلم بالتفقه في الدين خففت عنهم التكليف بالسعي في طلب العلم والإنفاق عليه من خلال التوجيه بالتخطيط الجماعي للقيام بذلك، بأن يتم اختيار طائفة من كل فرقة أو جماعة ليتفقهوا في الدين بالسعي في طلب العلم والإنفاق عليه ثم يعودوا ليبلغوا العلم إلى أهلهم وهو ما يوفر الكثير من الجهد والتكاليف.

يُستنتج من ذلك أن السلوك الاستهلاكي الرشيد في الفكر الإسلامي هو الذي يبتعد عن أوجه الإسراف والتبذير والتقتير وسوء التدبير في ضوء متوسط استهلاك الطبقة الاجتماعية، ويمتد مفهوم الرشد الاقتصادي في الإسلام مشاركة الأخرين في الاستفادة من فضل منافع الأموال والممتلكات وتحقيق الاستفادة القصوى منها للفرد والمجتمع، كما يمتد ليشمل احتساب الجزاء الأخروي عند تقدير المنفعة، لذلك يرى البحث أن الإخلال بالإنفاق الاستهلاكي وفق هذا المفهوم يعد انحرافاً في السلوك الاستهلاكي من المنظور الإسلامي، ومن ثم فإن تتبع السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري وقياسه على هذا المعيار يوضح مدى الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري، ومن ثم إمكانية قياس أثره على معدلات التضخم والتنمية الاقتصادية في مصر.

ثالثاً - مظاهر الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري

بالنظر إلى السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري يلاحظ أنه مسرف بطبعه مقارنة بالدول والشعوب الأخرى، أو أنه على الأقل يبتعد كثيراً عن مستوى الرشد الاقتصادي، ويتأثر كثيراً بالمشاهدة، ويُعَاني من آفة الاستهلاك التفاخري، وهذا يعني زيادة الطلب الاستهلاكي، وضعف الادخار ومن ثم الاستثمار، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في تغطية الزيادة في الطلب على السلع والخدمات الناتجة عن الزيادة السكانية والزيادة في متوسط الدخول، مما يعني اختلال العلاقة بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع والخدمات المعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، مما يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم وظهور الفجوة التضخمية التي تؤثر على مجمل الأنشطة الاقتصادية بالدولة،(**الحاج**، 2005: 212) ومن ثم التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي. غير أن إثبات ذلك وإدراك مدى تأثير السلوك الاستهلاكي على معدل التضخم يحتاج التحرك على محورين هما؛ مقارنة معدلات الادخار في مصر بالدول الأخرى خاصة المتقاربة معها في مستوى الدخل والنمو الاقتصادي، والتعرف على الاستهلاك الرشيد وموقف المجتمع المصري منه، وهذا ما يسعى إليه البحث من خلال النقاط التالية:

أ- **معدلات الادخار في مصر مقارنة بالدول الأخرى**

ينطلق الحديث في هذا العنصر من حقيقة أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك، ومن ثم فإنه يعبر أيضاً بطريقة عكسية عن مدى ميل المجتمع المصري للاستهلاك، وبالتالي فإن مقارنة نسبة إجمالي الادخار إلى الناتج المحلي لمصر ومجموعة الدول التي تنتمي إلى نفس شريحة الدخل يعد مؤشراً مبدئياً لمدي اقتراب أو ابتعاد السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري من مستوى الاستهلاك الرشيد، وهو ما يعبر عنه الشكلين البيانين التالين:

يتضح من الشكلين (1، 2)؛ أن معدلات الادخار في مصر منسوبة إلى الدخل القومي كانت في معظم الأحيان أقل من معدلات الادخار العالمية باستثناء الفترة 1987: 1994 وهي التي سبقت بداية شيوع ظاهرة الانحراف في السلوك الاستهلاكي نحو الزيادة في الاستهلاك عن متوسط الطبقة الاجتماعية للمجتمع المصري، كما أنها أخذت اتجاها عاماً هابطاً بداية من عام 1992 والذي يمكن إرجاعه إلى تحرير التجارة الخارجية والتي كانت من أهم بنود برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذي طبقته مصر خلال هذه الفترة، وتطور وسائل الإعلام والاتصال التي أدت إلى شيوع ظاهرة الاستهلاك الترفي

والتفاخري نتيجة أثر المشاهدة. وذلك باستثناء السنوات من 2004: 2008 التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الادخار إلى الدخل القومي في مصر نتيجة لوجود ارتفاع ملحوظ في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية خلال هذه السنوات. (البنك الدولي، 2020) هذا وقد زادت حدة الاتجاه العام الهابط في معدلات الادخار إلى الناتج القومي في مصر بداية من عام 2008 لتصل إلى 36.7% من معدل الادخار العالمي عام 2015، بالرغم من وصول معدلات الفائدة على الجنيه المصري إلى أعلى معدلاتها لتصل إلى قرابة 20% في ذات العام، وهذا ما يمكن إرجاعه إلى الاستقرار والانخفاض النسبي في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية خلال الفترة 2010: 2014، بينما اتجهت معدلات الادخار إلى الدخل القومي الثبات والارتفاع خلال الفترة 2015: 2018 للتزايد الملحوظ في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (البنك الدولي، 2020).

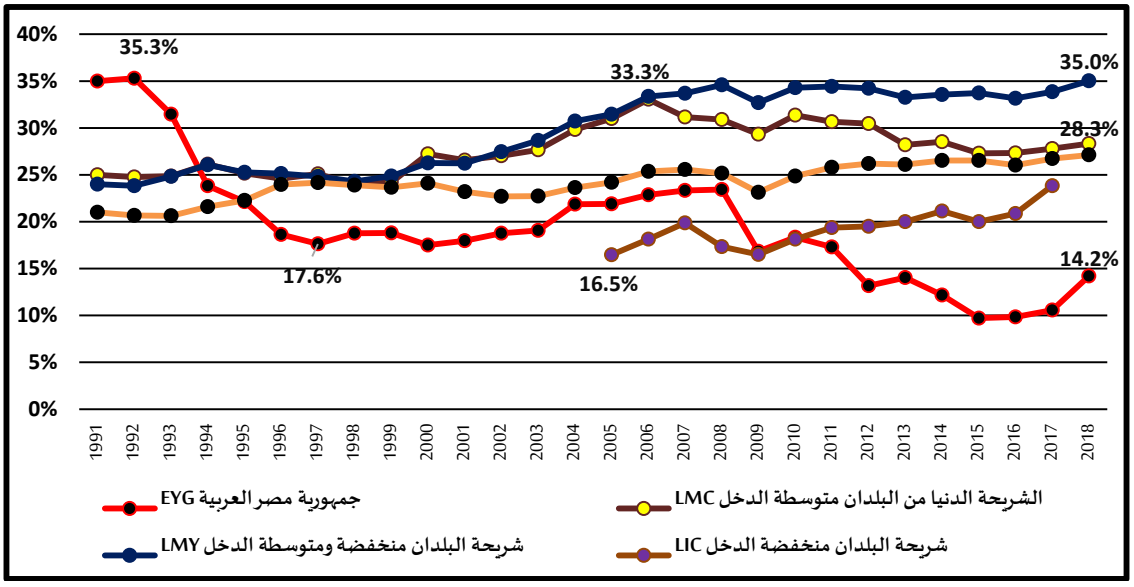

شكل رقم (1) نسبة إجمالي الادخار إلى الدخل القومي لمصر
وشرائح الدول التي تنتمي إلى نفس شريحة الدخل في الفترة 1991: 2018

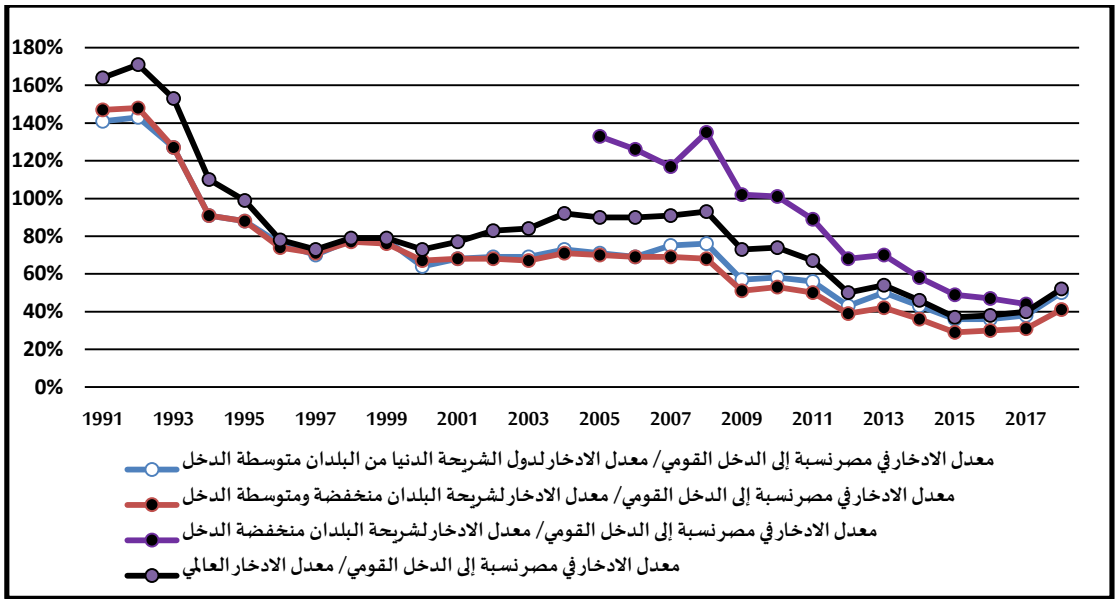

المصدر؛ من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي الجدول رقم (1) بالملحق.

شكل رقم (2) معدل الادخار في مصر إلى الدخل القومي نسبة إلى شرائح الدول التي تنتمي إليها في الفترة 1991: 2018

كما أن معدلات الادخار كنسبة إلى الدخل القومي في مصر كانت أقل من معدلات الادخار في شريحة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل التي تنتمي إليها مصر،[1] باستثناء الفترة 1987: 1993، ليصل معدل الادخار في مصر إلى الدخل القومي إلى 28.8% من معدل الادخار في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل عام 2015، ثم اتجه للارتفاع ليصل إلى 40.6% عام 2018، 50.2% من معدل الادخار في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل عام 2018. بل إنه بداية من عام 2011 أصبح معدل الادخار في مصر منسوباً إلى الدخل القومي أقل من معدل الادخار لشريحة الدول ذات الدخل المنخفض ليصل إلى 48.6%، 44.3% من معدل الادخار لشريحة الدول ذات الدخل المنخفض للسنوات 2015، 2017 على التوالي. وبالرغم من أن انخفاض معدل الادخار في مصر خاصة في الفترة الأخيرة اشتركت فيه عوامل أخرى غير الاستهلاك إلا أنه يظل مؤشراً قوياً على أن السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري خاصة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي وتحرير التجارة الخارجية أعلى من مستوى السلوك الاستهلاكي في العديد من الدول التي تنتمي إلى نفس شريحة الدخل والمستوى الاقتصادي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع النسبي لمعدلات التضخم في مصر عن دول الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل بمتوسط 9.5% في مصر مقابل 6.5% لدول الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل التي تنتمي مصر إليها خلال الفترة 1994: 2018 لا يعني عدم وجود إسراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري وإن كان يحط منه، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى الارتفاع النسبي في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في مصر بالقيم الثابتة للدولار الأمريكي وفقاً لسنة الأساس 2010 عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في دول الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والذي بلغ 2252.5 دولار عام 2018 مقابل 2833.5 دولار في مصر لذات العام، بمتوسط عام 2259.5 دولار في مصر مقابل 1450.6 دولار لدول الشريحة في الفترة 1994: 2018. (البنك الدولي، 2020) أي أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في مصر يرتفع عن نظيره في شريحة الدول بما يقارب 25.7% عام 2018، 55% كمتوسط للفترة 1994: 2018، وهذا يعني أن دخل الأفراد في مصر أعلى نسبياً من دخول الأفراد في دول الشريحة أي أنه من المفترض أن الميل الحدي للاستهلاك في مصر أعلى من نظيره في دول الشريحة، أو أن الميل الحدي للادخار في مصر من المفترض أنه أعلى نسبياً منه في دول الشريحة، أي أن الارتفاع النسبي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة يلاشي أو يضعف تأثير الارتفاع النسبي في معدلات التضخم في مصر عن شريحة الدول التي تنتمي إليها، وذلك من وجهة نظر البحث.

ب- مستوى الاستهلاك الرشيد وموقف المجتمع المصري منه

بالرغم من أن معدل الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي في المجتمع المصري أقل من مثيله على مستوى العالم، ومعدلات الادخار في العديد من الدول التي تنتمي إلى نفس شريحة الدخل والمستوى الاقتصادي، إلا أنه لا يمكن القول بأن السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري يفوق مستوى الاستهلاك الرشيد إلا بعد مقارنة السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري بضوابط ومعايير السلوك الاستهلاكي الرشيد، وهي من وجهة نظر البحث تتمثل في ضوابط ومعايير السلوك الاستهلاكي في الإسلام، وهو ما يتطلب عرض السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على ضوابط ومعايير السلوك الاستهلاكي في الإسلام، للتعرف على مدى الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري من عدمه، وذلك على النحو التالي:

1- تقدير حالة السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري:

بالنظر للسلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري يتضح أنه مسرفاً بطبعه خاصة فيما يتعلق بالعادات والتقاليد والاستهلاك التفاخري ونفقات الزواج وتكوين الأسرة، مقارنة بعديد من الدول، وهذا ما يمكن إرجاعه لانتشار ثقافة الفقر لدى غالبية أعضاء المجتمع وميل للاستهلاك التفاخري للتغلب على عقدة العوز خاصة مع زيادة تأثير المحاكاة والتقليد في السلوك الاستهلاكي نتيجة التطور الهائل في وسائل الإعلام والاتصال، حتى أصبحت سلة استهلاك الفرد والأسرة بالمجتمع المصري تحتوي نسبة كبيرة من السلع التي لا حاجة حقيقية إليها، ولا تقل بأي حال عن 50% من تكاليف الزواج وتأسيس أسر الجديدة، وذلك لا يدل على نمط الاستهلاك

(1) **الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل:** هي قائمة تحتوي على 47 دولة ومنطقة وفقاً لتصنيف البنك الدولي حسب مستوي الدخل في كل دولة عام 2020، ومن أهم الدول في هذه الشريحة مصر والهند وإندونيسيا والمغرب وتونس وباكستان وأزباكستان والسودان وفيتنام وغانا وكينيا وموريتانيا .. الخ.

الترفي أو ارتفاع مستويات الدخول في المجتمع المصري بقدر ما يدل على الابتعاد عن فقه الأولويات ومعايير الإنفاق والسلوك الاستهلاكي في الإسلام، ولا شك أن سبب ذلك هو عدم مراعاة الضوابط الإسلامية المحددة لمستوى الإنفاق والنشاط الاستهلاكي.

2- **مدى انحراف السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري عن مستوى الاستهلاك الرشيد:**

المجتمع المصري مثل بقية المجتمعات العربية يعاني تفشى ثقافة استهلاك ترفي تفاخري، فالعالم العربي يستهلك ربع الإنتاج العالمي، في حين أن إنتاجه أقل من ذلك بكثير، وإذا ما تم النظر للسلوك الاستهلاكي للمصريين سوف يُلاحظ إنفاقاً متزايداً على الاستهلاك، وتراجع معدلات الادخار، حيث أن لاكتساب الممارسات الاستهلاكية دلالات اجتماعية تجعل منها عنوانا للوجاهة والطبقة الاجتماعية والهوية الثقافية في مجتمع يعاني اختلالات حادة، أبرزها الانقسام الطبقي بين من يملكون ومن لا يملكون (فوزي، 2016). وتشير دراسة استقصائية لسيكولوجية المستهلك المصري وتصرفاته الشرائية إلى أن 43% من أسر عينة الدراسة تعتمد على الدخل المستقبل للإنفاق الاستهلاكي الحالي سواء عن طريق الشراء بالتقسيط، أو القروض الاستهلاكية، أي أن المستهلك المصري في سلوكه الاستهلاكي يتجاوز دخله المتاح التصرف فيه، وذلك نتيجة توافر ظروف اجتماعية معينه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الذي يُعد من أهم العوامل التي تؤثر مباشرة على هيكل الإنفاق الاستهلاكي، في مقابل انخفاض الميل الحدي للادخار، كما استمر الدخل هو المحدد الرئيس لمستوى الإنفاق الاستهلاكي للمجتمع المصري، في حين تميز المستهلك المصري برغبته الزائدة في شراء السلع المستوردة نظراً لما تمتلكه من خصائص ومزايا (كاظم، 2016: 106- 108). ويوضح الشكل التالي حجم الائتمان الاستهلاكي في مصر خلال الفترة 2004: 2020.

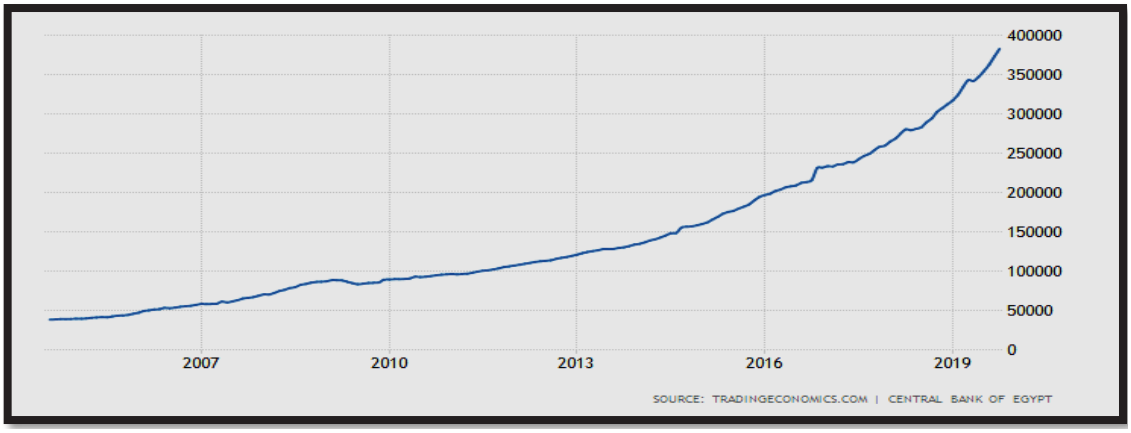

Source: Trading Economics, Last Visit, 19-12-2019, Link: https://ar.tradingeconomics.com/egypt/consumer-credit

شكل رقم (3) تطور حجم الائتمان الاستهلاكي في مصر خلال الفترة من 2004: 2020 (بالمليون جنيه)

يتضح من الشكل السابق أن حجم الائتمان الاستهلاكي في مصر في ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة، باستثناء الفترة من أواخر عام 2008 وحتى بدايات عام 2010 التي شهد فيها انخفاضاً طفيفاً يمكن إرجاعه إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية. كما يلاحظ أن حجم الائتمان الاستهلاكي ومعدلات الزيادة فيه أخذت في الارتفاع وبصور ملحوظة خاصة منذ العام 2015 وحتى 2020، وهذا ما يدل على تصاعد الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع المصري خلال هذه الفترة، وزيادة اعتماده على تمويل الاستهلاك الحالي عن طريق الدخل المستقبل سواء عن طريق الشراء بالتقسيط، أو القروض الاستهلاكية، أي أن المستهلك المصري في سلوكه الاستهلاكي يتجاوز دخله المتاح التصرف فيه. ويلاحظ أن نفس الفترة التي تزايد فيها حجم الائتمان الاستهلاكي بمعدلات هي نفسها الفترة التي انخفض فيها معدل الادخار إلى الدخل القومي (انظر شكل رقم: 1، 2)، أي أن الزيادة في الاستهلاك تمثلت في انخفاض معدل الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي، والزيادة في الائتمان الاستهلاكي في نفس الوقت. مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن الزيادة في الاستهلاك الحالي وتمويله عن طريق الزيادة في الائتمان (خاصة مع تزايد إصدار بطاقات الائتمان على المشتريات) أو الشراء بالتقسيط سوف تؤثر سلباً على إجمالي الادخار والقدرة على تمويل الاستهلاك في المستقبل، مما يدفع إلى زيادة الائتمان الاستهلاكي مرة أخرى.

ولا شك أن البذخ في السلوك الاستهلاكي له تداعيات اقتصادية واجتماعية ونفسية عديدة على المجتمع تتمثل في: ارتفاع نسبة الحقد الاجتماعي، وتمزق الروابط الاجتماعية، والشعور المستمر بأن التملك هو أساس الحراك الاجتماعي في حين أن وسائل الصعود على السلم الاجتماعي المتحضر في تراجع مثل التعليم، والثقافة، والالتزام الديني والأخلاقي. وتعود

هذه الثقافة الاستهلاكية في مجتمع قرابة ثلث سكانه (32.5 عام 2017) في عداد الفقراء (البنك الدولي، 2020) إلى عوامل عديدة من أهمها؛ الانفتاح الاقتصادي في سبعينيات القرن الماضي، وما تلاه من سياسات اقتصادية لم تول أهمية للتنمية بمعناها الشامل، رافق ذلك هجرة العمالة المصرية إلى دول الخليج وبعض الدول الأوروبية، والتي عادت إلى مجتمعها بثقافة محافظة، تغلفها نزعة استهلاكية، ورغبة في المباهاة الاجتماعية، أدت إلى نوع من الاختلال في توازن الريف المصري، حيث تحول الاستهلاك إلى عنوان السعادة، والاحتفال بكل المناسبات، بما في ذلك المناسبات والأعياد الدينية، التي لم يعد هناك تركيز على ما تحمله من مضامين روحية وإنسانية بقدر اعتبارها مناسبة للاستهلاك (فوزي، 2016).

كما أفادت دراسة ميدانية عن تغير ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري، أن 85.5% ممن شملتهم العينة يشعرون بالتغير في سلوكهم الاستهلاكي، بينما أفاد 82% منهم أن هذا التغير يسير بخطي ما بين السريعة والمتوسطة نحو زيادة استهلاك السلع الكمالية بنسبة 64.5%، والسلع الأساسية بنسبة 35.5% من آراء العينة، (الصياد، 2016: 274، 275) أما عن أسباب تغير الثقافة الاستهلاكية أفاد 69% ممن شملتهم العينة أن برامج الدعاية والإعلان تؤثر على حجم مشترياتهم من السلع، بينما أفاد 66.5% أن هذه البرامج تؤثر على شرائهم لسلعة معينة، في حين أفاد 26% فقط أن برامج الدعاية تؤدي إلى تزييف الوعى الاستهلاكي، أما عن أثر الهجرة الخارجية على الاستهلاك فقد أفاد 83% ممن سافروا إلى الخارج بزيادة نسبة الإنفاق بعد الاستقرار في الوطن، بينما أفاد 77.5% منهم بتأثر عاداتهم الاستهلاكية والتسوق بأساليب ومراكز التسوق في الخارج، في حين بلغت نسبة من تغيرت أساليب تسوقهم بعد العودة للوطن 74% (الصياد، 2016: 281، 282).

هذا وقد كانت أكثر الفئات العمرية تأثراً بتغير الثقافة الاستهلاكية الأبناء الذكور بنسبة 55% يليها الإناث بنسبة 49% ثم الأمهات 38.5% ثم الآباء 15% ويرجع ذلك إلى أن الفئات الأقل سناً أقل تقديراً ووعياً بالتحديات المالية ومصاعب الحياة التي تواجه الأسرة، فضلاً عن أنهم أكثر فئات المجتمع استجابة لما يطرأ على المجتمع من تغير وأكثرهم تبنياً للتكنولوجيا وأساليب الحياة الجديدة، وتشير الدلالة الإحصائية إلى وجود علاقة معنوية ذات أثر إيجابي عند مستوى 5% على الأقل بين سرعة التغير في ثقافة الاستهلاك وكل متغير من المتغيرات المستقلة، باستثناء متغير العمر الذي ارتبط بعلاقة عكسية معنوية عند المستوى الاحتمالي 5%. هذا وقد كان من أهم الآثار الاجتماعية لتغير الثقافة الاجتماعية للمجتمع المصري، زيادة الإنفاق (الإسراف) البذخي بنسبة 65%، وسيادة روح المظهرية بنسبة 60% من آراء العينة. بينما تمثلت أهم الآثار الاقتصادية في ارتفاع أسعار السلع والخدمات بنسبة 83.5%، وانخفاض مستوى المخزون السلعي بنسبة 62.5%، وزيادة الواردات السلعية، والضغط على ميزان المدفوعات وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية بنسبة 65%، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الدعم على حساب الاستثمار الحكومي وزيادة عجز الموازنة بنسبة 57.5% من آراء العينة. كما جاء التغير في أسلوب الشراء لصالح الشراء بالتقسيط بنسبة 79.5% من آراء العينة (الصياد، 2016: 284- 288).

كما تتعدد مظاهر التغير في ثقافة الاستهلاك للمجتمع المصري سواء من خلال زيادة حجم المستهلك من السلع وتنوعها، والتركيز على شراء السلع الكمالية غالية الثمن المستوردة من الخارج، كما اقترن التغير في ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري بالمستويات التعليمية والمعيشية، وبمنطقة الإقامة، ودرجة التعرض للانفتاح على الثقافات الخارجية والدعاية والإعلان (الصياد، 2016: 294). ومن مظاهر الإسراف في السلوك الاستهلاكي أن وصل عدد خطوط المحمول 96.2 مليون خط، في دولة وصل عدد سكانها والقاطنين بها 92 مليون نسمة بما فيهم الأطفال، وتزايد فيها عدد مستخدمي الإنترنت من 4.5 مليون عام 04/ 2005 إلى 44.7 مليون مستخدم عام 13/ 2014، ووصل عدد مستخدمي الإنترنت عن طريق المحمول 27.37 مليون عام 15/ 2016. (الجهاز المركزي، 2018) وكذلك الإنفاق الضخم على الديكورات وتجهيزات المنازل خاصة تجهيز العرائس وتكوين الأسر الجديدة، والذي يشمل العديد من السلع والخدمات التي لا يحتاج إليها العروسان، والعديد من السلع التي وإن احتاجوا إليها فلن يستخدموها إلا بعد عدة سنوات، وكذلك الإنفاق البذخي في ليلة العرس، الذي قد يتسع ليشمل مدخرات الزوج وأسرته لعدة سنوات، ويعد المبرر الأساسي لهذا الإنفاق هو المحاكاة والتقليد في السلوك الاستهلاكي دون وجود حاجة حقيقية لشراء هذه السلع.

كما كان لتطبيق سياسة الدعم في الحقب الماضية وتقييم بعض السلع بأقل من تكلفتها الحقيقية أثر على زيادة المطلوب منها والإسراف في استخدامها، وهو ما تعاني منه مصر حالياً، حيث أدى الدعم بأنواعه المختلفة (السلعي، الكهرباء، الطاقة) إلى ضعف وعي المواطنين بأهمية الترشيد في استخدامها وتعودهم على أنماط استهلاكية من الصعب تغييرها، حيث أدى دعم السولار والبنزين والمشتقات البترولية إلى تزايد عدد سيارات الركوب، كما أدى دعم السكر إلى تعود المجتمع المصري على استهلاكه بمعدلات تفوق المعدلات العالمية، حيث تشير بيانات مجلس المحاصيل السكرية بوزارة الزراعة إلى تحول مصر من الاكتفاء الذاتي من السكر بنسبة 118.4% عام 1972 إلى العجز لتصل نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 69.5%

عام 2016، وذلك بسبب زيادة معدلات استهلاك الفرد من السكر سنوياً، والتي ارتفعت من 16.6 كيلوجرام عام 1972 إلى 25.5 كيلوجرام عام 1982 ثم إلى 34 كيلوجرام عام 2016، وهو ما يفوق المعدلات العالمية التي سجلت 22 كيلوجرام للفرد سنوياً، والمعدل الصحي الذي يصل إلى 24 كيلوجرام للفرد سنوياً، وذلك بسبب النمط الاستهلاكي للمواطنين خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي (علام، 2017). كما أدى دعم الخبز أن أصبحت مصر الأولى على العالم في استيراد القمح ففي دراسة لترشيد استهلاك القمح وإمكانية سد الفجوة الغذائية منه اتضح أن متوسط استهلاك الفرد سنوياً من القمح في مصر تراوح بين 194.9 كيلوجرام عام 2006، 156.4 عام 2010 بمتوسط عام 162.22 كيلوجرام للفترة 1996: 2011، وذلك مقارنة بـ 75 كيلوجرام للمتوسط العالمي، لذلك أوصت الدراسة بالعمل على خفض متوسط استهلاك الفرد من القمح إلى 120 كيلوجرام سنوياً،(رشاد وحسن، د. ت: 2، 16) هذا وقد وصل متوسط نصيب الفرد من استهلاك القمح إلى 141.5 كيلوجرام عام 2015، 137.8 كيلوجرام عام 2016، 163.9 كيلوجرام عام 2017 (الجهاز المركزي، 2018). وذلك في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة الفاقد من الخبز، وكذلك أدى دعم الكهرباء إلى عدم الإحساس بالمسؤولية عن ترشيد استهلاك الطاقة حتى في ظل الأزمة، وكل هذا أدى إلى ثقل الأعباء المالية والمسئولية الملقاة على عاتق الحكومة في توفير هذه السلع ومخصصات تمويلها.

يستنتج مما سبق؛ أن الشعب المصري قد دأب على التوسع في إنفاقه الاستهلاكي وشراء ما ليس له إليه به حاجة، مما شكل ضغطاً متزايداً على أسعار السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، وبذلك فإنه يوشك أن يبيع ما لا يستغني عنه من أجل الوفاء باحتياجاته الأساسية كما قال الجاحظ (الجاحظ،1935: 10).

أما مظاهر التبذير في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري فيتجلى أبرزها في استحواذ الدخان والمشروبات الكحولية على 4.7% من الإنفاق الاستهلاكي كنسبة من الإنفاق الكلي السنوي للأسرة عام 2015 وميلها إلى الاتجاه التصاعدي، حيث بلغت 3.4% عام 2011، 4.1% عام 2013 (الجهاز المركزي، 2016: 12)، وهي نسبة قد تزيد بمقدار 2%: 3% إذا أضيف إليها الإنفاق على المواد المخدرة غير المصرح بها قانوناً، وذلك في الوقت الذي اتجهت فيه نسبة الإنفاق على الطعام والشراب إلى الانخفاض من 39.9% عام 2011 إلى 37.6%، 34.4% عامي 2013، 2015 على التوالي. كما أنه من اللافت للنظر ارتفاع نسبة الإنفاق على الدخان في الريف عن الحضر والتي بلغت 4.9% مقابل 4.5% للحضر، وذلك بالرغم من انخفاض متوسط دخل الفرد في الريف عن الحضر والذي بلغ 8544 جنيه في الريف مقابل 12773.9 جنيه في الحضر عام 2015 (الجهاز المركزي، 2016: 8، 16). هذا ويمكن تقدير إجمالي الإنفاق السنوي على الدخان والمشروبات الكحولية بـ 94.7، 105.3 مليار جنيه للسنوات 2015، 2016 على التوالي،[1] وذلك بخلاف الإنفاق على المخدرات والأدوية المخدرة غير المصرح بها قانوناً، حيث تؤكد دراسات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، أن حجم الإنفاق على المخدرات في مصر تتجاوز 26 مليار جنيه عام 2016. (حميد، 2016)

وبذلك فإن الامتناع عن الإنفاق على بند التبذير (السلع المحرمة شرعاً وقانوناً) وحده من شأنه أن يوفر 131.3 مليار جنيه على الأقل وفقاً لتقديرات عام 2016، وهذا من شانه أن يزيد من مستوى الأجر النقدي السنوي للعامل بمقدار 5189 جنيه سنوياً، وهو ما يوازي 432 جنيه شهرياً،[2]وهذا ما يعني إمكانية زيادة الأجر الحقيقي للعامل بهذه المبالغ والتي تمثل 10.6% من دخله، مما يرفع المستوى المعيشي للعاملين بهذه النسبة، أو تحولها إلى الادخار مما يزيد إجمالي المدخرات بالأسعار الجارية من 154.7 إلى 286 مليار جنيه بنسبة زيادة تقدر بحوالي 85%، ويرفع نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي من 9.33% إلى 17.2% لعام 2016، ويرفع نسبة إجمالي الادخار المحلي من 5.7% إلى 10.6% لعام 2016.[3] وخفض إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية للعملة المحلية من 2961.1 إلى 2829.8 مليار جنيه لعام 2016، وكذلك نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 109.3% إلى 104.5% لنفس العام.[4]

(1) تم تقدير هذه المبالغ وفقاً للمعادلة التالية: (الإنفاق السنوي على الدخان والمشروبات الكحولية = مجموع الاستهلاك النهائي الخاص × نسبة الإنفاق على الدخان كنسبة من الإنفاق الكلي) وفقاً لبيانات وزارة التخطيط والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(2) تم تقدير هذه المبالغ وفقاً للمعادلة التالية: الإنفاق المقدر على السلع المحرمة لسنة 2016 (131.3) مليار جنيه/ عدد المشتغلين في مصر عام 2016 (25.3) مليون عامل.

(3) تم تقدير هذه النسب بناء على إضافة مبلغ الإنفاق المقدر على السلع المحرمة لسنة 2016 إلى كل من إجمالي الادخار المحلى، وإجمالي الادخار بالأسعار الجارية للعملة المحلية وقسمة ذلك على الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام. وذلك من واقع بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

(4) تم تقدير هذه النسب من خلال طرح مبلغ الإنفاق المقدر على السلع المحرمة لسنة 2016 من إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية للعملة المحلية وقسمة ذلك على الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام. وذلك من واقع بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

3- تقدير حجم ظاهرة الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري

بناء على ما سبق وبعد اعتماد البحث ضوابط السلوك الاستهلاكي في الإسلام معياراً لتحديد مستوى الاستهلاكي الرشيد وقياس مدى الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري عنه، يمكن البدء في تقدير حجم الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري، وذلك باعتبار أن معيار الإسراف في السلوك الاستهلاكي في الإسلام هو الزيادة في الإنفاق على ما هو مباح من السلع والخدمات المباحة بما يفوق متوسط إنفاق الطبقة الاجتماعية، وأن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك، يمكن تقدير حجم الإسراف في مصر على النحو التالي:

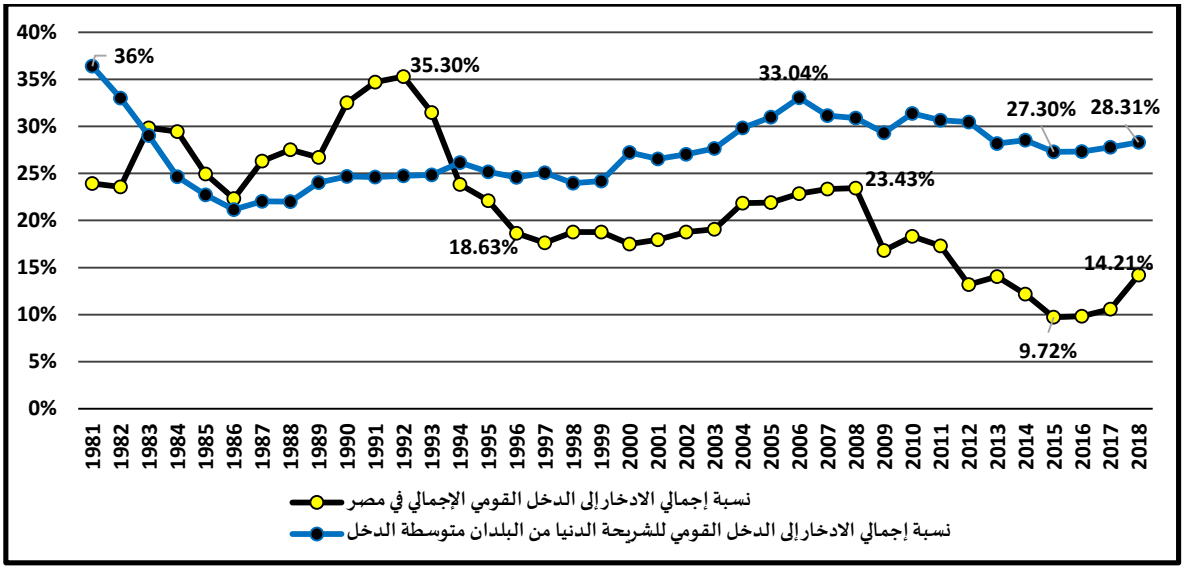

المصدر؛ من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي الجدول رقم (2) بالملحق.

شكل رقم (4) معدلات الادخار كنسبة إلى الدخل القومي في مصر
والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل التي تنتمي إليها في الفترة 1981: 2018

يتضح من الشكل (4): اتجاه معدلات الادخار في مصر كنسبة إلى الدخل القومي إلى الانخفاض عن مثيلتها في الدول التي تنتمي إلى نفس شريحة الدخل (الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل التي تنتمي إليها مصر) وهذا يدل على ارتفاع درجة الميل الحدي للاستهلاك في مصر عن نظيره في الدول الأخرى التي تنتمي إلى نفس شريحة الدخل (باعتبار أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك)، كما يدل على الإسراف والانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري بمقدار الفرق بين نسبة الادخار إلى الدخل القومي لدول الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل التي تنتمي مصر إليها ونسبة الادخار إلى الدخل القومي في مصر، وذلك بالنظر إلى ضوابط السلوك الاستهلاكي في الإسلام التي اتخذها البحث معياراً لقياس مدى الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري والتي تعتبر أن الإسراف هو الزيادة في الإنفاق على السلع والخدمات المباحة فيما يفوق متوسط الطبقة الاجتماعية.

كما يتضح من الشكل أن الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري (الإسراف) يمكن اعتباره قد بدأ عام 1994 حيث كانت معدلات الادخار إلى الدخل القومي في مصر في السنوات السابقة أعلى من مثيلتها في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل التي تنتمي مصر إليها. كما أن معدلات الإسراف في مصر متمثلة في الفجوة بين معدلات الادخار إلى الدخل القومي في مصر وشريحة الدول التي تنتمي إليها أخذت في الزيادة والاتساع لتصل إلى 17.6% من الدخل القومي في مصر عام 2015 بمتوسط عام 10.4% للفترة من 1994: 2018، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب تم ذكرها سابقاً من أهمها الانفتاح الاقتصادي، وتحرير التجارة الخارجية، وشيوع الاستهلاك التفاخري نتيجة ممارسات العائدين من الخارج، وتطور وسائل الإعلام والتسويق والاتصال.

هذا ويمكن تقدير الإسراف المقدر والذي يعبر عن مقدار الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي لمصر (النقص في إجمالي الادخار إلى الدخل القومي) عن متوسط الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها، وهو متوسط الاستهلاك والادخار في الدول

التي تنتمي إلى نفس شريحة الدخل، وهي الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل التي تنتمي مصر إليها وفقاً لتصنيف البنك الدولي، كما في الشكل البياني التالي:

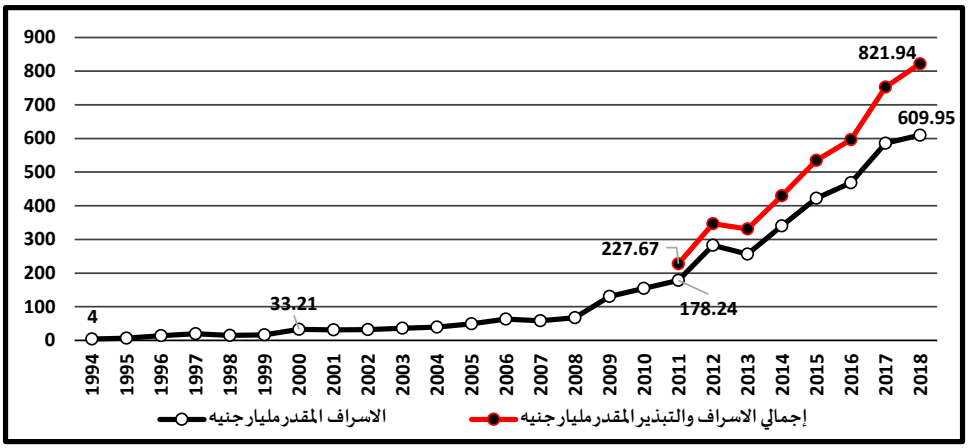

المصدر؛ من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي الجدول رقم (2) بالملحق.

شكل رقم (5) الإسراف والتبذير المقدر في مصر في الفترة 1994: 2018

يتضح من الشكل (5) أن الإسراف المقدر قد بدأ في الزيادة بداية من عام 1994 والذي وافق نهاية تطبيق السياسة الانكماشية لبرنامج الإصلاح لتصل تقديرات الإسراف في هذا العام حوالي 4 مليار جنيه، مستمراً في الزيادة طوال الفترة 1994: 2018 ليصل إلى 33.21 مليار جنيه عام 2000، 178.24 مليار جنيه عام 2011، 609.95 مليار جنيه عام 2018. أما بند التبذير وهو الإنفاق على المحرمات مثل الدخان والمشروبات الكحولية والمخدرات، فقد تم تقديره اعتمادا على نسب الإنفاق على هذا البند الواردة في بحوث الدخل والإنفاق الصادرة عن الجهاز المركزي للمحاسبات والتي بلغت 3.4%، 4.1%، 4.7% من الإنفاق الاستهلاكي كنسبة من الإنفاق الكلي السنوي للأسرة للسنوات 2011، 2013، 2015 على التوالي، (الجهاز المركزي، 2016: 12) وميلها إلى الاتجاه التصاعدي. وبإضافة المبالغ المهدرة في الإنفاق على بند التبذير إلى بند الإسراف المقدر ترتفع التقديرات إلى 227.67 مليار جنيه عام 2011، 821.94 مليار جنيه عام 2018 مما يدل على زيادة المبالغ المهدرة والانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري بشكل مضطرد. هذا ويمكن التعرف على نسب الادخار والإسراف والتبذير المقدر إلى الناتج المحلي الإجمالي لمصر من خلال الشكل التالي:

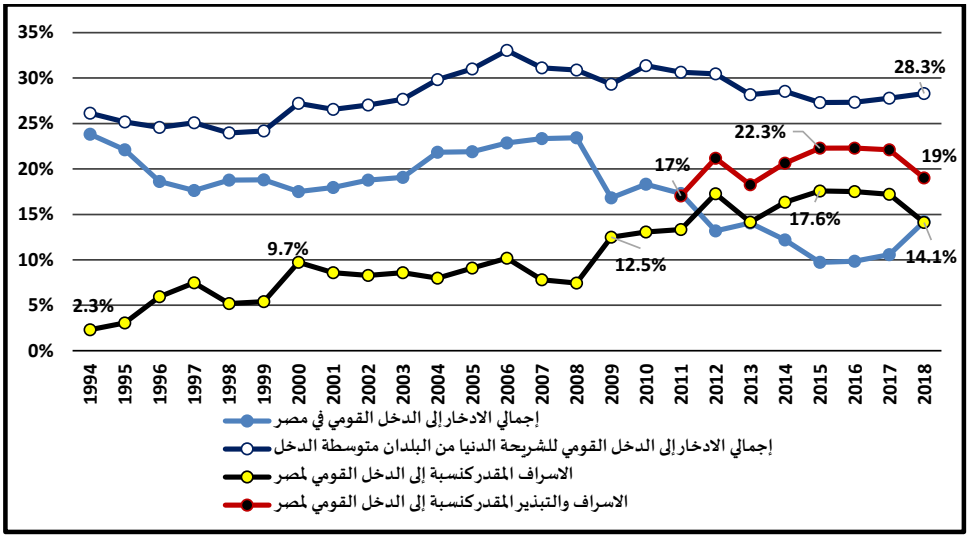

المصدر؛ من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي الجدول رقم (2) بالملحق.

شكل رقم (6) إجمالي الادخار، والإسراف والتبذير المقدر كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لمصر للفترة 1994: 2018

يتضح من الشكل (6) تزايد معدلات الإسراف المقدر من فترة لأخرى والذي بدأ بـ 2.3% من الدخل القومي عام 1994 ليصل إلى 9.7%، 12.5%، 17.6% للسنوات 2000، 2009، 2015 على التوالي، بمتوسط عام 15.3% للفترة 2009: 2018. وبإضافة تقديرات المبالغ التي تم إنفاقها على السلع الضارة والمحرمة (التبذير) تصل نسبة الإسراف والتبذير المقدر إلى 17%، 22.3%، 19% للسنوات 2011، 2015، 2018 على التوالي بمتوسط عام 20.3% للفترة 2011: 2018، ولا شك أن هذه النسب تمثل مبالغ مالية ضخمة وتعد إهداراً للموارد الاقتصادية المتاحة كان يمكن أن يكون لها العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية على الاقتصادي القومي في حالة إذا ما أحسن استغلالها.

كما يتضح أن نسبة إجمالي الادخار إلى الدخل القومي للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل التي تنتمي مصر إليها كانت دائماً تفوق نسبة إجمالي الادخار إلى الدخل القومي في مصر خلال الفترة بمتوسط عام 10.4% طوال الفترة 1994: 2018، 15.3% للفترة 2009: 2018 ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى الآثار الاقتصادية السلبية للأزمة المالية العالمية والثورة المصرية وعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة الأحداث السياسية تلتها وهو ما أثر سلباً على مؤشرات الاقتصاد المصري في الوقت الذي ضعف فيه هذا التأثير على النمط الاستهلاكي لأعضاء المجتمع.

رابعًا - قياس أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على معدلات التضخم

يمكن دراسة العلاقة بين الانحراف في السلوك الاستهلاكي والتضخم على النحو التالي:

أ- طبيعة العلاقة بين الانحراف في السلوك الاستهلاكي ومعدلات التضخم

يؤدي الإسراف والمبالغة في السلوك الاستهلاكي إلى تزايد الطلب الاستهلاكي المحلي ومن ثم تزايد معدلات التضخم، حيث يؤدي الانحراف في السلوك الاستهلاكي إلى شيوع ظاهرة الاستهلاك التفاخري التي تؤثر على الاستهلاك القومي ككل، ومن ثم تزايد الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية بما يفوق قدرة الجهاز الإنتاجي على تغطيته، مما يؤدي إلى تزايد الضغط التضخمي. كما أن تزايد الطلب الاستهلاكي يؤدي إلى انخفاض الادخار المحلي، ومن ثم الاستثمار المحلي في الوقت الذي تدفع فيه الزيادة في الطلب الاستهلاكي إلى زيادة الطلب على الواردات، الذي ينعكس في صورة زيادة الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية، وارتفاع أسعار السلع المستوردة، ومستلزمات الإنتاج. هذا ويمكن التعرف على تطور معدلات الاستهلاك في مصر وأهم العوامل المؤثرة فيها من خلال الشكل البياني التالي:

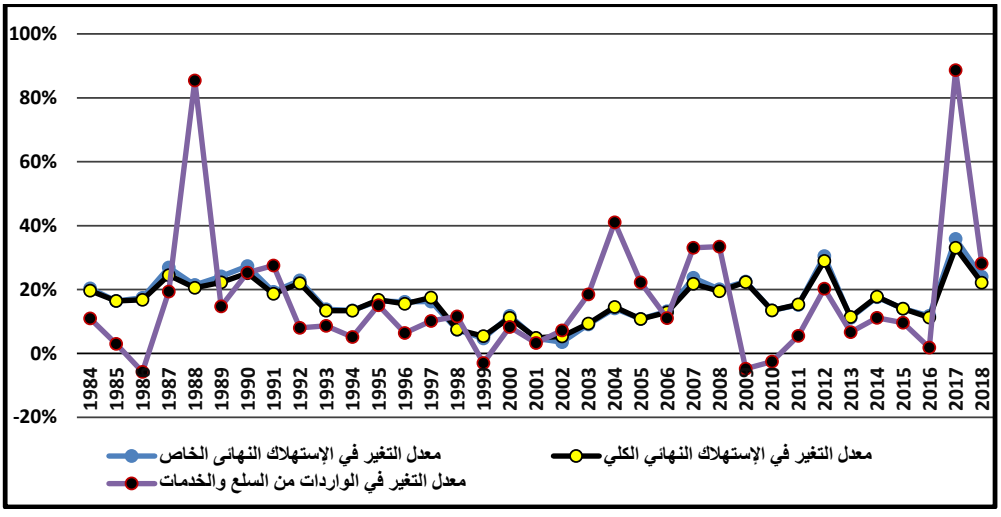

المصدر؛ من إعداد الباحث بناء على بيانات وزارة التخطيط، جدول رقم (3) بالملحق.

شكل رقم (7) معدلات التغير في الاستهلاك النهائي الخاص والكلي والواردات من السلع والخدمات (بالأسعار الجارية) في الفترة 1984: 2018م

يتضح من الشكل (7)؛ التطابق شبه التام بين معدلات تغير الاستهلاك النهائي الكلية والاستهلاك الخاص لكونه الأكثر تأثيراً على معدلات التغير الكلية، وارتفاع معدلات التغير في الاستهلاك الخاص تبعه الكلي في الفترة 1984: 1992

بمتوسط عام 21.8%، وذلك لما شهدته هذه الفترة من موجات الانفتاح الاقتصادي لمصر على الخارج، مما أدى إلى ارتفاع معدل التغير في الاستهلاك الخاص من 17.4% عام 1986 إلى 26.9% عام 1987، ومعدل التغير في الواردات من -5.8% عام 1986 إلى 19.4 عام 1987 ثم إلى 85.5% عام 1988 بسبب انخفاض قيمة الجنيه. أما الاستهلاك الحكومي فقد حافظ على معدلات تغيره متجهاً إلى الانخفاض النسبي خلال هذه الفترة باستثناء عام 1988.

أما الفترة 1992: 2002 فقد شهدت انخفاضاً في معدلات التغير في الاستهلاك الخاص تبعه الكلي نتيجة السياسة الانكماشية التي طبقتها الدولة خلال هذه الفترة، مما أدى إلى انخفاض معدلات التغير في الاستهلاك الخاص إلى 3.5% والكلي إلى 5.3% عام 2002، أما الاستهلاك الحكومي فقد اتجهت معدلات تغيره إلى الارتفاع غير المستقر لتصل إلى 26.5% عام 1997 ثم أخذ في الانخفاض مجدداً ليبلغ 6.6% عام 2001. ومع تعويم الجنيه عام 2003 وانخفاض قيمته ارتفع معدل التغير في الواردات ليصل إلى 41% عام 2004 ثم اتجه إلى الانخفاض مع التحسن في قيمة الجنيه ليصل إلى 11% عام 2006، ليتجه مرة أخرى إلى الارتفاع مع ارتفاع معدلات الأسعار العالمية ليصل إلى 33.4% عام 2008، ثم انخفض إلى -4.8%، -2.6% عام 2009، 2010 على التوالي نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية بتأثير الأزمة المالية العالمية أغسطس 2008، ليذهب إلى الارتفاع مجدداً حتى عام 2012 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي والثورة المصرية وما أعقبها من أحداث سياسية، لينخفض مجدداً بسبب إصدار بعض القوانين لتحجيم الاستيراد خلال الفترة 2013: 2016. هذا وقد شهدت معدلات التغير في الاستهلاك الخاص والكلي ارتفاعاً غير مستقر طوال الفترة 2002: 2012 بمتوسط عام 17.2% طوال هذه الفترة، تبعه انخفاض نسبي ليصل إلى 11.3% عام 2016.

ب- اختبار العلاقة بين معدل التضخم ومعدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي:

- الفرض الصفري: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي.
- الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي.

هذا وبالاعتماد على البيانات المتوفرة عن معدلات التضخم والاستهلاك في مصر في الفترة من 1984: 2018م، وبرنامج التحليل الإحصائي (Eviews 10)، واتباع خطوات التحليل كانت خطوات ونتائج التحليل القياسي للعلاقة بين معدل التضخم ومعدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي على النحو التالي:

1- الخطوة الأولى: توصيف النموذج وتحديد مؤشرات المتغيرات ومصادر البيانات وتقدير الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج:

ينطوي هذا النموذج على متغيرين فقط هما التضخم والطلب الكلي وقد تعددت المؤشرات التي تعبر عنهما في الدراسات التطبيقية غير أنه بعد إجراء العديد من محاولات القياس التجريبية تم التوصل إلى أفضل النتائج في ظل المؤشرات التي تم الاستقرار عليها، وقد كانت المتغيرات والمؤشرات المعبرة عنها ورموزها بالنموذج القياسي على النحو التالي:

- معدل التضخم (INFL) الأسعار التي يدفعها المستهلكون تقديرات سنوية وفقاً لبيانات البنك الدولي، والذي يعبر عن مقدار التغير في المستوى العام في الأسعار.
- معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي (CA) وقد تم من بيانات وزارة التخطيط مجموع الاستهلاك النهائي الكلي، والذي يعبر عن مقدار التغير في الطلب الكلي للمجتمع على شراء السلع والخدمات.

هذا وقد تم أخذ قيم اللوغاريتم لمتغير معدل التضخم والرمز له (LINFL) وكذلك معدل التغير في الاستهلاك والرمز له (LCA) حيث يساعد الشكل اللوغاريتمي على افتراض خطية الدالة لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل القياسي، وكذلك حتى تتسم نتائج النموذج بجودة توفيق عالية نظراً لتحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي مقارنة بالأشكال الأخرى للدوال، كما أن المعلمات المقدرة في هذا الشكل تمثل المرونات الأمر الذي يسهل تحديد التأثير النسبي لكل متغير مستقل على المتغير التابع دون التأثر بوحدات القياس الخاصة بكل متغير. هذا ومن تم رسم المتغيرات وتقدير الإحصاءات الوصفية للتأكد من عدم وجود مشكلات مبدئية في النموذج وذلك على النحو التالي:

يتضح من الشكل: عدم وجود قيم شاذة أو قيم مفقودة للمتغيرات الداخلة في النموذج.

يلاحظ من الإحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج واستناداً على اختبار Jarque- Bear[1] حيث تفوق الاحتمالية له (0.36) للتضخم (0.77) للاستهلاك النهائي الكلي القيمة الحرجة وهي مستوى معنوية 5%، فأن سلاسل البيانات لمتغيرات النموذج تأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي في ظل وجود تباين ثابت، حيث يرتبط معدل التضخم بعلاقة طردية قوية مع الطلب الكلي المعبر عنه بمعدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي.

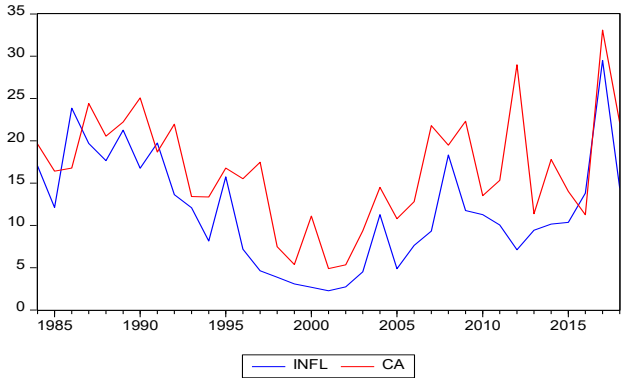

شكل رقم (8) رسم بيانات المتغيرات الداخلة في النموذج

جدول رقم (1)
تقدير الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الداخلة في النموذج

	INFL	CA
Mean	11.65657	16.42798
Median	11.27	16.40625
Maximum	29.5	33.08732
Minimum	2.27	4.896994
Std. Dev.	6.582861	6.533503
Skewness	0.588924	0.294384
Kurtosis	2.963520	2.949085
Jarque- Bear	2.025125	0.509309
Probability	0.363287	0.775184
Sum	407.98	574.9793
Sum Sq. Dev.	1473.358	1451.347
Observations	35	35

تقدير علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل

	INFL	CA
INFL	1	0.71046390
CA	0.71046390	1

معدل التغاير (Covariance) البيانات الأساسية

	INFL	CA
INFL	42.0959425	29.9834034
CA	29.6834034	41.4670471

2- **الخطوة الثانية: تحديد المنهج القياسي واختبار البيانات:**

تعتمد الدراسات التطبيقية عادة في دراسة العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية على نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية الذي يمثل حركية المدى القصير للعلاقة بين المتغيرات، والذي يستخدم عندما تتصف المتغيرات بخاصية التكامل المشترك ويطبق عادة للتوفيق بين سلوك المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير والأجل الطويل، حيث يفترض أن المتغيرات الاقتصادية عادة ما تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها وضع التوازن، ونظراً لأنه في كثير من الأحيان تكون أغلب سلاسل البيانات غير مستقرة وفي مثل هذه الحالات لا تصلح الطريقة التقليدية في دراسة علاقات الانحدار بين المتغيرات وهي في صورتها الأصلية (المستوى) حيث يؤدي ذلك إلى الحصول على ما يسمى بالانحدار الزائف، ومن ثم فإن الاختبارات الإحصائية العادية لا يمكن الاعتماد عليها، ويجب أخذ الفرق الأول لجميع هذه المتغيرات لتجنب هذه الظاهرة، إلا أن ذلك يؤدي إلى فقدان العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات التي تتميز بأهميتها الكبيرة لدى واضعي السياسات الاقتصادية، غير أنه إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة كل على حدة ولكنها تتصف بخاصية التكامل المشترك فيما بينها كمجموعة فإن البواقي تكون مستقرة مما يعني أن متغيرات النموذج تسير في نفس الاتجاه، وبالتالي يتحقق توازنها في الأجل الطويل (نجا، 2015: 17، 18). وإذا كان النموذج يحتوي على متغيرين فقط أي أن المعادلة وحيدة المتغير المستقل نختار منهجية «انجل-غرانجر» التي تقوم على تقدير المعادلة المطلوبة ثم استخراج البواقي لها ثم اختبار السكون وإذا كانت البواقي ساكنة عند المستوى نقول بأن هذه المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة، وإذا لم تكن ساكنة فلا نستطيع القول إنها متكاملة تكاملاً مشتركاً. أما إذا كان النموذج متعدد المتغيرات فيمكن قياس العلاقة بين المتغيرات بدون أخذ الفرق الأول لها لتحديد العلاقات طويلة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ متعدد المتغيرات (VECM) فضلاً عن تحديد العلاقات بين المتغيرات في الأجل القصير في الوقت

(1) Jarque-BearTest: هو اختبار إحصائي لتأكيد الفرضية المنعدمة «العينة مستقاة من جمهرة موزعة طبيعيا». ينتمي هذا الاختبار إلى الاختبارات غير المعلمية، حيث إنه لا يهتم بالتشابه الإحصائي للبيانات مع بيانات نظرية بنفس أبعادها (متوسط وحجم العينة مثلا). يقوم الاختبار على قياس مدى اقتراب مميزات النزعة المركزية للعينة المدروسة، وخصوصا معاملي الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis)، مع معاملات عينة موزعة طبيعيا، بنفس المتوسط والتباين. يتميز الاختبار أيضا بسهولة تطبيقه وبقوته الاختبارية بالنسبة للعينات الكبرى. القيمة الحرجة، التي بموجبها ترفض الفرضية تكون بدلالة عتبة القيمة الاحتمالية ودرجة الحرية الموافقة لتوزيع خي تربيع. وباستخدام القيم الاحتمالية (p-value) وباعتبار عتبة (في الغالب تعتبر 0.05): إذا كانت القيمة الاحتمالية أصغر من القيمة الحرجة 5% ترفض الفرضية المنعدمة، وإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من القيمة الحرجة 5% لا ترفض الفرضية المنعدمة.

نفسه. كما أنه من مزايا نموذج (VECM) أنه يساعد على تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات في الأجل القصير من خلال اختبار (Wald Test)، والعلاقة السببية في الأجل الطويل من خلال معنوية معامل تصحيح الخطأ (ECT).

وبالتالي فإنه من خلال العرض السابق يمكن اختبار العلاقة السببية بين معدل التضخم والطلب الكلي معبراً عنه بمعدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي باستخدام أسلوب منهجية انجل – غراينجر للمعادلة وحيدة المتغير المستقل التي تقوم على تقدير المعادلة المطلوبة ثم استخراج البواقي لها ثم اختبار السكون وإذا كانت البواقي ساكنة عند المستوى نقول بأن هذه المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة، أما إذا لم تكن ساكنة فلا نستطيع القول إنها متكاملة تكاملاً مشتركاً.

- **اختبار سكون البيانات (جذور الوحدة):**

يتم عمل هذا الاختبار لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار المتغيرات الداخلة في النموذج، ومن ثم درجة التكامل لكل متغير على حدة فضلاً عن تحديد فترات التباطؤ الزمني لمتغيرا النموذج، ومن خلال تحليل البيانات على برنامج (EViews10) تم تحديد فترة إبطاء واحدة للمتغير التابع معدل التضخم، وفترة إبطاء صفر للمتغير المستقل معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي وفقاً لمعيار (SC)، هذا ويمكن تلخيص نتائج اختبار جذور الوحدة في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2)
اختبار جذور الوحدة (سكون البيانات الداخلة في النموذج) عند مستوى معنوية 5%

	Level			The first difference			
	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and intercept	Intercept	None	القرار
القيم الحرجة	-3.548490	-2.951125	-1.951000	-3.552973	-2.954021	-1.951332	ساكن
INF	-2.782434	-2.856734	-5.552342	-11.23838	-11.41866	-11.60243	I(0)
CA	-3.718616	-3.794225	-1.149516	-9.261373	-9.318290	-9.447273	I(0)
المتغير العشوائي U	-5.731911	-5.467512	-5.552342	--	--	--	I(0)

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات جدول رقم (1) بالملحق باستخدام برنامج (Eviews 10).

يتضح من نتائج اختبار جذور الوحدة الموضحة بالجدول أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج ساكنة عند المستوى I(0) ومن ثم فإنه يمكن تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، أو بطريقة OLS، أو الانحدار العادي الطبيعي.[1]

- **اختبار التكامل المشترك:**

حيث أن المعادلة وحيدة المتغير المستقل نختار منهجية «انجل-غراينجر» التي تقوم على تقدير المعادلة المطلوبة ثم استخراج البواقي لها ثم اختبار السكون وإذا كانت البواقي ساكنة عند المستوى نقول بأن هذه المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة، أما إذا لم تكن ساكنة فلا نستطيع القول إنها متكاملة تكاملاً مشتركاً. ومن خلال تحليل البيانات على برنامج (EViews10) تم تحديد فترة إبطاء صفر للمتغير العشوائي، وقد كانت نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغير العشوائي (U) كما هو موضح بالجدول السابق والتي نستنتج منها أن المتغير العشوائي (U) ساكن عند المستوى وبذلك نستطيع القول إن المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة تكاملاً مشتركاً. وبذلك يتضح أن جميع السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج متكاملة من نفس الدرجة ويوجد بينها تكاملاً مشتركاً، ومن ثم يمكن تقدير النموذج باستخدام أحد النماذج التالية:

(1) تم اختيار نموذج الانحدار بناء على القاعدة التالية: (السواعي، 2018)

- إذا كانت جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى I(0) نستطيع تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، أو بطريقة OLS، أو الانحدار العادي الطبيعي.
- إذا كانت جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى I(1) مثلا ولا يوجد تكامل مشترك بينها، نستطيع أن نأخذ الفرق الأول لكل سلسلة حتى تصبح جميعها متكاملة أو ساكنة I(1) ومن ثم نستطيع تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.
- إذا كانت جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى ويوجد تكامل مشترك بينها، نستطيع تقدير هذا النموذج باستخدام ما يلي:
  - نموذج انحدار المربعات الصغرى العادية باستخدام مستويات البيانات، وهذا يزودنا بعلاقة توازن المدى الطويل بين المتغيرات.
  - نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية الذي يمثل حركية المدى القصير للعلاقة بين المتغيرات.
- إذا كانت بعض السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة I(0) وبعضها I(1) أو مزيج منهما نستطيع التقدير باستخدام نموذج ARDL وطريقة تصحيح الخطأ من خلال هذا النموذج.

- نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية الذي يمثل حركية المدى القصير للعلاقة بين المتغيرات.
- نموذج انحدار المربعات الصغرى العادية باستخدام مستويات البيانات، وهذا يزودنا بعلاقة توازن المدى الطويل بين المتغيرات.

وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير النموذج يتضح ما يلي:

Dependent Variable: LINFL
Method: Least Squares
Date: 04/13/20 Time: 13:25
Sample: 1984 2018
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.775762	0.149549	-5.187327	0.0000
LCA	1.123923	0.054462	20.63670	0.0000
U	0.082635	0.005406	15.28577	0.0000
R-squared	0.955392	Mean dependent var		2.268185
Adjusted R-squared	0.952604	S.D. dependent var		0.670245
S.E. of regression	0.145916	Akaike info criterion		-0.929753
Sum squared resid	0.681328	Schwarz criterion		-0.796438
Log likelihood	19.27068	Hannan-Quinn criter.		-0.883733
F-statistic	342.6817	Durbin-Watson stat		1.958970
Prob(F-statistic)	0.000000			

يتضح من نموذج تصحيح الخطأ أن العلاقة بين المتغير التابع معدل التضخم والمتغير المستقل معدل التغير في الاستهلاك النهائي علاقة طردية ومعنوية في الأجل القصير. أي أن معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي له تأثير وذا دلالة إحصائية على المتغير التابع معدل التضخم في مصر، وأنه يفسر حوالي 95.5% من التغير في المتغير التابع (التضخم)، كما كانت قيمة F (342.68) والاحتمالية لها تؤل إلى الصفر أي أن النموذج بكامله صالح للتحليل. وبالنظر إلى قيمة (Durbin-Watson)[1] وهي (1.958) نجد أنها قريبة من الرقم (2) ومقارنتها بالقيمة الجدولية المناظرة لعدد المشاهدات وهي (1.307) نجد أنها أكبر منها (Durbin-Watson, No Date: 4)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، أي أن المعادلة تخلو من وجود أي ارتباط ذاتي، مما يشير صحة اختبار النموذج المقدر والقدرة التفسيرية له.

كما يلاحظ: أن معامل التحديد (R-squared) يساوي 0.955 أي أن المتغير المستقل معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي يفسر ما يقارب 95.5% من التغير في المتغير التابع (التضخم)، وأن 4.5% من التغير في المتغير التابع معدل التضخم يرجع إلى عوامل أخرى (المتغير العشوائي).

وبالنظر إلى إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع معدل التضخم والمتغير المستقل معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي نجد أن: معامل تصحيح الخطأ (U) معنوي عند مستوى أقل من 5% مما يدل على وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغير المستقل، غير أن معامل تصحيح الخطأ موجب مما يشير إلى عدم وجود علاقة في الأجل الطويل. وحيث إن بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة كل على حدة وتتصف بخاصية التكامل المشترك فيما بينها كمجموعة فإن البواقي تكون مستقرة مما يعني أن متغيرات النموذج تسير في نفس الاتجاه، وبالتالي يتحقق توازنها في الأجل الطويل.

3- **الخطوة الثالثة: صياغة معادلة الانحدار ونموذج تصحيح الخطأ:**

```
Estimation Command:
==========================
LS LINFL C LCA U
Estimation Equation:
==========================
LINFL = C(1) + C(2)*LCA + C(3)*U
Substituted Coefficients:
==========================
LINFL = -0.775762109562 + 1.1239232352*LCA + 0.0826348574245*U
```

4- **الخطوة الرابعة: الكشف عن المشاكل القياسية بالنموذج:**

يمكن الكشف عن المشاكل القياسية في النموذج من خلال ثلاث خطوات هي رسم توزيع البواقي، اختلاف التباين، الارتباط الذاتي والتي يمكن إجرائها على النحو التالي:

(1) يختبر إحصائي اختبار Durbin-Watson الفرضية الصفرية القائلة بأن البقايا من انحدار المربعات الصغرى العادية ليست مرتبطة تلقائياً بالبديل الذي تتبعه البقايا لعملية AR1. وتتراوح إحصائيات Durbin-Watson في القيمة من (0) إلى (4)، وتشير القيمة القريبة من (2) إلى عدم الارتباط التلقائي، وتشير القيمة باتجاه (0) إلى الترابط الذاتي الإيجابي، وتشير القيمة باتجاه (4) إلى الترابط الذاتي السلبي.

- **توزيع البواقي:** يمكن الحكم بوجود مشاكل قياسية في النموذج من خلال الرسم البياني لتوزيع البواقي فإذا كان يتبع التوزيع الطبيعي يتم الحكم بعدم وجود مشاكل قياسية في النموذج المقدر والعكس صحيح. كما يمكن الحكم من خلال اختبار الفرض العدمي بأن التوزيع لا يتبع التوزيع الطبيعي والفرض البديل بأن التوزيع يتبع التوزيع الطبيعي تقدير.

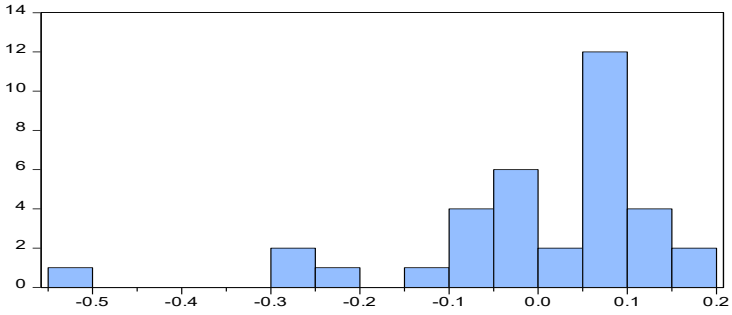

Series: Residuals	
Sample 1984 2018	
Observations 35	
Mean	1.02e-15
Median	0.054922
Maximum	0.196721
Minimum	-0.517321
Std. Dev.	0.141559
Skewness	-1.706743
Kurtosis	6.565570
Jarque-Bera	35.53256
Probability	0.000000

هذا ومن خلال الشكل البياني ونتائج اختبار توزيع البواقي يمكن القول إن البواقي غير موزعة توزيعاً طبيعياً نظراً لأن الاحتمالية لها تؤل إلى الصفر وأقل من مستوى معنوية 5%، وهذا ما يتضح من الشكل البياني أيضا. هذا ويمكن إرجاع ذلك إلى القصور النسبي في عدد المشاهدات أن أنه بزيادة عدد المشاهدات من الممكن أن يدخل توزيع البواقي في إطار التوزيع الطبيعي.

- **اختلاف التباين:** يمكن الحكم بوجود مشاكل قياسية في النموذج من اختبار التباين واختبار الفرض الصفري بأنه لا يوجد فروق بين متوسطات المجموعات في المجتمع، والفرض البديل بأنه يوجد متوسط مجموعة واحدة على الأقل يختلف عن متوسطات باقي المجموعات، وفي حالة إثبات الفرض الصفري يتم الحكم بوجود مشاكل قياسية في النموذج، وفي حالة قبول الفرض البديل يتم الحكم بعدم وجود مشاكل قياسية في النموذج. هذا ومن خلال نتائج اختبار التباين نجد أن الاحتمالية له (0.821) وهي أكبر من 5% أي أنه يمكن الحكم بعدم وجود مشاكل قياسية.
- **الارتباط الذاتي:** يمكن الحكم بوجود مشاكل قياسية في النموذج من اختبار الارتباط الذاتي واختبار الفرض العدمي بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي للمتغيرات الداخلة في النموذج، والفرض البديل بأنه يوجد ارتباط ذاتي للمتغيرات الداخلة في النموذج، فإذا كان هناك ارتباط ذاتي يتم الحكم بوجود مشاكل قياسية في النموذج والعكس صحيح. هذا ومن خلال نتائج اختبار الارتباط الذاتي للمتغيرات الداخلة في النموذج نجد أن الاحتمالية له (0828) وهي أكبر من 5% أي أنه يمكن الحكم بعدم ارتباط ذاتي أي عدم وجود مشاكل قياسية.

5- الخطوة الخامسة: التنبؤ:

تشير المعادلة المقدرة إلى أن التغير في الاستهلاك النهائي الكلي له أثر إيجابي ومعنوي على معدل التضخم، وأن التغير في الاستهلاك النهائي الكلي بنسبة 1% يترتب عليه تغير في المتغير التابع معدل التضخم بنسبة 1.12% تقريباً من معدله القائم. هذا وبافتراض انخفاض الاستهلاك النهائي الكلي بمقدار الإسراف المقدر لعام 2018 ينخفض معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي من 22.13% إلى 4.23% لذات العام بنسبة انخفاض 80.9% من قيمته،[1] وبالتعويض عن ذلك في معادلة الانحدار كانت النتائج على النحو التالي:

LINFL = -0.775762109562 + 1.1239232352*LCA + 0.0826348574245*U

هذا ويمكن تحويل المعادلة اللوغاريتمية إلى الصورة الأسية لتكون على الشكل التالي:

(1) تم حساب نسبة الانخفاض في معدل الاستهلاك النهائي الكلي باستبعاد أثر الإسراف بناء على المعادلة التالية: (((مجموع الاستهلاك النهائي الكلي لعام 2018 – الإسراف المقدر لعام 2018) - مجموع الاستهلاك النهائي الكلي لعام 2017)) ÷ مجموع الاستهلاك النهائي الكلي لعام 2017))) x 100= 4.23 x 100 ((((3408.1) ÷ ((3408.1 - (609.95 -4162.2)))%. وبطرح هذه النسبة من معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي لعام 2018 وهو (22.13%) نحصل على مقدار الانخفاض في معدل التغير في الاستهلاك النهائي المترتب على استبعاد الإسراف المقدر وهو (17.9%) وبقسمته على معدل الاستهلاك النهائي الكلي لعام 2018 وهو (22.13%) نحصل على نسبة الانخفاض في معدل الاستهلاك النهائي الكلي نتيجة انخفاض الاستهلاك الكلي بمقدار الإسراف المقدر وهي (80.9%).

$INFL = (CA)^{1.1239232352} * (2.718)^{-0.775762109562+(0.0826348574245*-1.335893)}$

$INFL = (4.23)^{1.124} * (2.718)^{-0.776+(0.083*-1.336)} = 2.08$

أي أن معدل التضخم كان من المتوقع أن ينخفض من 14.4% إلى 2.08% أي أنه سوف ينخفض بنسبة 85.53% من قيمته أي بمقدار 12.32% تقريباً، وذلك إذا تم خفض الاستهلاك النهائي الكلي بمقدار الإسراف المقدر[1]. وبافتراض انخفاض الاستهلاك النهائي الكلي بمقدار الإسراف والتبذير المقدر لعام 2018 ينخفض معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي من 22.13% إلى (-1.99%) لذات العام بنسبة انخفاض 108.99% من قيمته،[2] وبالتعويض عن ذلك في معادلة الانحدار كانت النتائج على النحو التالي:

$INFL = (-1.99)^{1.124} * (2.718)^{-0.776+(0.083*-1.336)} = -0.9$

أي أن معدل التضخم كان من المتوقع أن ينخفض من 14.4% إلى (-0.9%) أي أن معدل التضخم سوف ينخفض بنسبة 106.2% من قيمته أي بمقدار 15.3% تقريباً،[3] وذلك إذا تم خفض الاستهلاك النهائي الكلي بمقدار الإسراف والتبذير المقدر. أي أن المستوى العام للأسعار سوف ينخفض بنسبة 0.9% تقريباً.

خامساً- أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على التنمية الاقتصادية

يمكن دراسة العلاقة بين الانحراف في السلوك الاستهلاكي والتنمية الاقتصادية من خلال دراسة أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على الادخار والاستثمار ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عام على التنمية الاقتصادية في مصر وذلك على النحو التالي:

أ- قياس أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على معدلات الادخار

يؤدي الإسراف والمبالغة في السلوك الاستهلاكي إلى تزايد الطلب الاستهلاكي ومن ثم انخفاض إجمالي الادخار، وبالتالي الاستثمار المحلي. ويتلخص أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي على مقدار التغير والزيادة في الادخار نتيجة الالتزام بضوابط الاستهلاك الرشيد والتي اتخذها البحث كمعيار لقياس أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي، والتي من أهمها البعد عن الإسراف والتبذير أي أن إجمالي الادخار سوف يرتفع بمقدار المبالغ التي يتم إنفاقها على بنود الإسراف والتبذير، ومن ثم ترتفع نسبة إجمالي الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح بالشكل البياني رقم (9).

يتضح من الشكل أن معالجة الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري وما يترتب عليه من توفير للمبالغ المهدرة على أوجه الإسراف والتبذير والتي تتحول مباشرة إلى الادخار ومن ثم الاستثمار، وبإضافة الإسراف والتبذير المقدر إلى إجمالي الادخار ترتفع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة ليحد من الانخفاض الحاد ويحافظ على الاستقرار في معدلات الادخار خلال فترة الانفتاح الاقتصادي ويصل إلى معدلاته السابقة بما يفوق 30% بداية من عام 2004 حتى خلال فترة الأزمة المالية العالمية في 2008، وتجدر الإشارة أن الفجوة الكبيرة بين معدلات الادخار قبل وبعد إضافة الإسراف والتبذير المقدر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011: 2018 تعود إلى إضافة التبذير المقدر بداية من عام 2011 والآثار الاقتصادية للثورة المصرية وعدم الاستقرار السياسي خلال هذه الفترة. هذا وقد اتجهت معدلات إجمالي الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي في التحسن بداية من عام 2016.

---

(1) تم حساب مقدار الانخفاض في معدل التضخم بناء على المعادلة التالية: نسبة الانخفاض في معدل التضخم= معدل التضخم الفعلي لعام 2018 (14.4) - معدل التضخم المتوقع لعام 2018 بعد استبعاد أثر الإسراف (2.08) = 12.32.

(2) تم حساب نسبة الانخفاض في معدل الاستهلاك النهائي الكلي باستبعاد أثر الإسراف بناء على المعادلة التالية: (((مجموع الاستهلاك النهائي الكلي لعام 2018 – الإسراف والتبذير المقدر لعام 2018) - مجموع الاستهلاك النهائي الكلي لعام 2017)) ÷ مجموع الاستهلاك النهائي الكلي لعام 2017))) x 100= -1.99 x (((3408.1) ÷ ((3408.1) - (821.94 -4162.2))) =100%. وبطرح معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي لعام 2018 من هذه النسبة وهو (22.13%) نحصل على مقدار الانخفاض في معدل التغير في الاستهلاك النهائي المترتب على استبعاد الإسراف والتبذير المقدر وهو (24.12%) وبقسمته على معدل الاستهلاك النهائي الكلي لعام 2018 وهو (22.13%) نحصل على نسبة الانخفاض في معدل الاستهلاك النهائي الكلي نتيجة انخفاض الاستهلاك الكلي بمقدار الإسراف المقدر وهي (108.99%).

(3) تم حساب مقدار الانخفاض في معدل التضخم بناء على المعادلة التالية: نسبة الانخفاض في معدل التضخم= معدل التضخم الفعلي لعام 2018 (14.4) - معدل التضخم المتوقع لعام 2018 بعد استبعاد أثر الإسراف (0.9-) = 15.3.

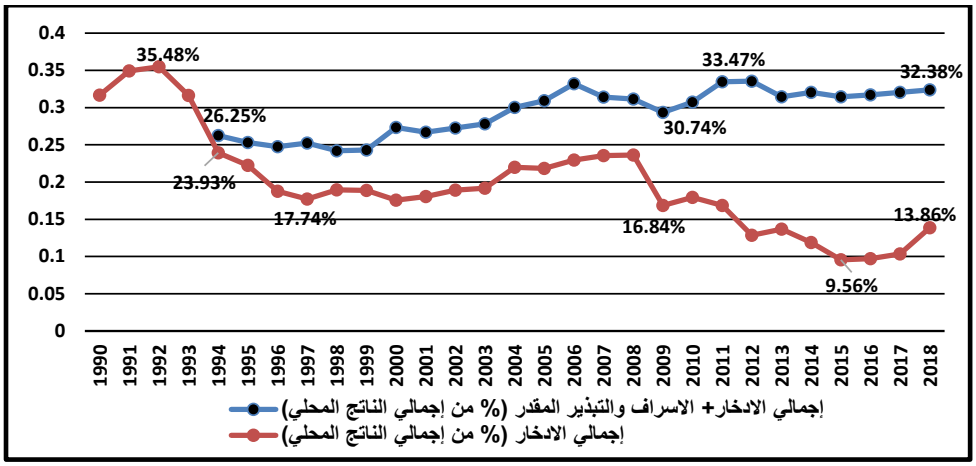

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم (3) بالملحق.

شكل رقم (9) معدلات الادخار كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد إضافة الإنفاق على الإسراف والتبذير المقدر في الفترة 1990: 2018

- الفرض الصفري: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الادخار المحلي والاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الادخار المحلي والاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

هذا وبالاعتماد على البيانات المتوفرة عن إجمالي الادخار والاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر في الفترة من 1960: 2018م، وبرنامج التحليل الإحصائي (Eviews 10)، واتباع خطوات التحليل كانت خطوات ونتائج التحليل القياسي للعلاقة بين إجمالي الادخار والاستثمار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

1- الخطوة الأولى: توصيف النموذج وتحديد مؤشرات المتغيرات ومصادر البيانات وتقدير الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج:

ينطوي هذا النموذج على متغيرين فقط هما إجمالي الادخار والاستثمار المحلي وقد تعددت المؤشرات التي تعبر عنهما في الدراسات التطبيقية غير أنه بعد إجراء العديد من محاولات القياس التجريبية تم التوصل إلى أفضل النتائج في ظل المؤشرات التي تم الاستقرار عليها، وقد كانت المتغيرات والمؤشرات المعبرة عنها ورموزها بالنموذج القياسي على النحو التالي:

- إجمالي الادخار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (S) تقديرات سنوية وفقاً لبيانات البنك الدولي، والذي يعبر عن مقدار التغير في إجمالي الادخار القومي.
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (I) تقديرات سنوية وفقاً لبيانات البنك الدولي، كمعبر عن الاستثمار المحلي.

هذا وقد تم أخذ قيم اللوغاريتم والفرق الأول لمتغير إجمالي الادخار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والرمز له (DLS) وكذلك الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والرمز له (DLI) وذلك للعمل على استقرار البيانات والتكامل المشترك بينها، كما يساعد الشكل اللوغاريتمي على افتراض خطية الدالة لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل القياسي، وكذلك حتى تتسم نتائج النموذج بجودة توفيق عالية نظراً لتحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي مقارنة بالأشكال الأخرى للدوال، كما أن المعلمات المقدرة في هذا الشكل تمثل المرونات الأمر الذي يسهل تحديد التأثير النسبي لكل متغير مستقل على المتغير التابع دون التأثر بوحدات القياس الخاصة بكل متغير. هذا ومن تم رسم المتغيرات وتقدير الإحصاءات الوصفية للتأكد من عدم وجود مشكلات مبدئية في النموذج وذلك على النحو التالي:

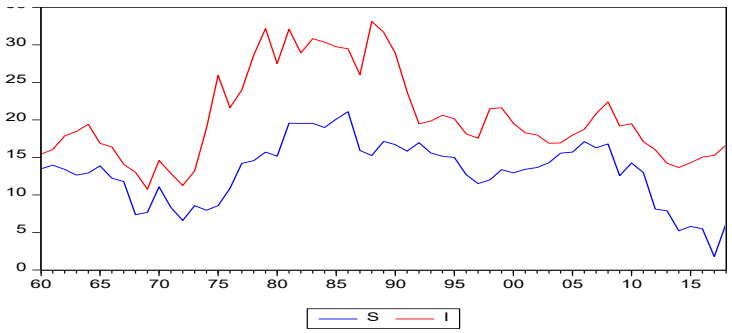

شكل رقم (10) رسم بيانات المتغيرات الداخلة في النموذج

يتضح من الشكل: عدم وجود قيم شاذة أو قيم مفقودة للمتغيرات الداخلة في النموذج.

يلاحظ من الإحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج واستناداً على اختبار Jarque- Bear حيث أن الاحتمالية له (0.077) للمتغير التابع و(0.35) للمتغير المستقل وهي أكبر من القيمة الجرجة وهي مستوى معنوية 5%، فأن سلاسل البيانات لمتغيرات النموذج تأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي في ظل وجود تباين ثابت، حيث يرتبط إجمالي الادخار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة طردية قوية مع الاستثمار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي معبراً عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

جدول رقم (3)
تقدير الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الداخلة في النموذج

	I	S
Mean	20.39684	13.03242
Median	18.88831	13.47624
Maximum	33.11688	21.08844
Minimum	10.74742	1.783860
Std. Dev.	5.990397	4.224187
Skewness	0.646146	-0.440055
Kurtosis	2.356446	2.746984
Jarque- Bear	5.123604	2.061581
Probability	0.077166	0.356725
Sum	1203.414	768.9128
Sum Sq. Dev.	2081.322	1034.938
Observations	59	59

تقدير علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل

	I	S
I	1	0.72268849
S	0.72268849	1

معدل التغاير (Covariance) البيانات الأساسية

	I	S
I	35.2766368	17.9773564
S	17.9773564	17.5413171

2- **الخطوة الثانية: تحديد المنهج القياسي واختبار البيانات:**

من خلال العرض السابق وحيث أن هذا النموذج يحتوي على متغيرين فقط أي أن المعادلة وحيدة المتغير المستقل يمكن اختبار العلاقة السببية بين معدل إجمالي الادخار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي(S) والاستثمار المحلي معبراً عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (I) باستخدام أسلوب منهجية انجل – غرانجر للمعادلة وحيدة المتغير المستقل التي تقوم على تقدير المعادلة المطلوبة ثم استخراج البواقي لها ثم اختبار السكون وإذا كانت البواقي ساكنة عند المستوى نقول بأن هذه المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة، أما إذا لم تكن ساكنة فلا نستطيع القول إنها متكاملة تكاملاً مشتركاً.

- **اختبار سكون البيانات (جذور الوحدة):**

يتم عمل هذا الاختبار لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار المتغيرات الداخلة في النموذج، ومن ثم درجة التكامل لكل متغير على حدة فضلاً عن تحديد فترات التباطؤ الزمني لمتغيرا النموذج، ومن خلال تحليل البيانات على برنامج (EViews10) تم تحديد فترة إبطاء واحدة لكل من المتغير التابع الاستثمار المحلي (I)، والمتغير المستقل إجمالي الادخار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (S) وفقاً لمعيار (SC)، هذا ويمكن تلخيص نتائج اختبار جذور الوحدة في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)
اختبار جذور الوحدة (سكون البيانات الداخلة في النموذج) عند مستوى معنوية 5%

	Level			The first difference			
	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and intercept	Intercept	None	القرار
القيم الحرجة	-3.490662	-2.913549	-1.946654	-3.490662	-2.913549	-1.946654	ساكن
I	-1.760796	-1.718071	-0.434525	-7.685314	-7.685260	-7.754790	I(1)
S	-1.210636	-1.181924	-0.911889	-8.011863	-8.008952	-8.036255	I(1)
المتغير العشوائي U	-2.869002	-2.888480	-2.918511	--	--	--	

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات جدول رقم (1) بالملحق باستخدام برنامج (Eviews 10).

يتضح من نتائج اختبار جذور الوحدة الموضحة بالجدول أن السلاسل الزمنية أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج ساكنة عند الفرق الأول I(1) ولا يوجد بينها تكامل مشترك عند المستوى وبأخذ الفرق الأول لكل سلسلة أصبحت جميعها متكاملة وساكنة I(1) ومن ثم نستطيع تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

- **اختبار التكامل المشترك:**

حيث أن المعادلة وحيدة المتغير المستقل تم اختيار منهجية انجل – غراينجر ومن خلال تحليل البيانات على برنامج (EViews10) تم تحديد فترة إبطاء صفر للمتغير العشوائي، وقد كانت نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغير العشوائي كما هو موضح بالجدول السابق والتي نستنتج منها أن المتغير العشوائي (U) ساكن عند المستوى وبذلك نستطيع القول إن المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة تكاملاً مشتركاً. وبذلك يتضح أن جميع السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج متكاملة عند الفرق الأول ويوجد بينها تكاملاً مشتركاً، ومن ثم يمكن تقدير النموذج باستخدام ومن ثم نستطيع تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

Dependent Variable: DLI
Method: Least Squares
Date: 04/25/20 Time: 13:47
Sample (adjusted): 1961 2018
Included observations: 58 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002967	0.016706	0.177583	0.8597
DLS	0.123655	0.061146	2.022292	0.0479
R-squared	0.068059	Mean dependent var		0.001312
Adjusted R-squared	0.051418	S.D. dependent var		0.130478
S.E. of regression	0.127079	Akaike info criterion		-1.254135
Sum squared resid	0.904354	Schwarz criterion		-1.183085
Log likelihood	38.36991	Hannan-Quinn criter.		-1.226460
F-statistic	4.089666	Durbin-Watson stat		1.935878
Prob(F-statistic)	0.047933			

يتضح من النموذج أن العلاقة بين المتغير التابع معدل الاستثمار المحلي معبراً عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل إجمالي الادخار كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية ومعنوية. أي أن التغير نسبة إجمالي الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي له تأثير وذا دلالة إحصائية على المتغير الاستثمار المحلي في مصر، وأنه يفسر حوالي 6.8% من التغير في المتغير التابع (الاستثمار المحلي)، كما كانت قيمة F (4.09) والاحتمالية لها أقل من 5% أي أن النموذج بكامله صالح للتحليل. وبالنظر إلى قيمة (Durbin-Watson) وهي (1.935) نجد أنها قريبة من الرقم (2) ومقارنتها بالقيمة الجدولية المناظرة لعدد المشاهدات وهي (1.449) نجد أنها أكبر منها،(Durbin-Watson, No Date: 4) مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، أي أن المعادلة تخلو من وجود أي ارتباط ذاتي، مما يشير صحة اختبار النموذج المقدر والقدرة التفسيرية له.

كما يلاحظ: أن معامل التحديد (R-squared) يساوي 0.068 أي أن المتغير المستقل معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي يفسر ما يقارب 6.8% من التغير في المتغير التابع (الاستثمار المحلي)، وأن 93.2% من التغير في المتغير التابع يرجع إلى عوامل أخرى (المتغير العشوائي).

3- **الخطوة الثالثة: صياغة معادلة الانحدار ونموذج تصحيح الخطأ:**

Estimation Command:
==========
LS DLI C DLS
Estimation Equation:
==========
DLI = C(1) + C(2)*DLS
Substituted Coefficients:
==========
DLI = 0.00296677771329 + 0.123655318749*DLS

4- **الخطوة الرابعة: الكشف عن المشاكل القياسية بالنموذج:**

يمكن الكشف عن المشاكل القياسية في النموذج من خلال ثلاث خطوات هي رسم توزيع البواقي، اختلاف التباين، الارتباط الذاتي والتي يمكن إجرائها على النحو التالي:

- **توزيع البواقي:** يمكن الحكم بوجود مشاكل قياسية في النموذج من خلال الرسم البياني لتوزيع البواقي فإذا كان يتبع التوزيع الطبيعي يتم الحكم بعدم وجود مشاكل قياسية في النموذج المقدر والعكس صحيح. كما يمكن الحكم من خلال اختبار الفرض العدمي بأن التوزيع لا يتبع التوزيع الطبيعي والفرض البديل بأن التوزيع يتبع التوزيع الطبيعي تقدير.

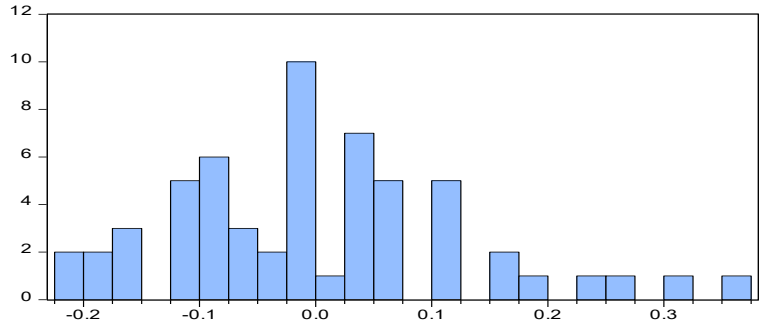

Series: Residuals	
Sample 1961 2018	
Observations 58	
Mean	6.22e-18
Median	-0.012410
Maximum	0.364734
Minimum	-0.214471
Std. Dev.	0.125960
Skewness	0.663637
Kurtosis	3.410416
Jarque-Bera	4.664400
Probability	0.097082

هذا ومن خلال الشكل البياني ونتائج اختبار توزيع البواقي يمكن القول إن البواقي غير موزعة توزيعاً طبيعياً نظراً لأن الاحتمالية لها أكبر من مستوى معنوية 5%، وهذا ما يتضح من الشكل البياني أيضا. مما يدل على عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج. هذا ويمكن إرجاع ذلك إلى القصور النسبي في عدد المشاهدات أن أنه بزيادة عدد المشاهدات من الممكن أن يدخل توزيع البواقي في إطار التوزيع الطبيعي.

- **اختلاف التباين:** يمكن الحكم بوجود مشاكل قياسية في النموذج من اختبار التباين واختبار الفرض الصفري بأنه لا يوجد فروق بين متوسطات المجموعات في المجتمع، والفرض البديل بأنه يوجد متوسط مجموعة واحدة على الأقل يختلف عن متوسطات باقي المجموعات، وفي حالة إثبات الفرض الصفري يتم الحكم بوجود مشاكل قياسية في النموذج، وفي حالة قبول الفرض البديل يتم الحكم بعدم وجود مشاكل قياسية في النموذج. هذا ومن خلال نتائج اختبار التباين نجد أن الاحتمالية لها (0.682) أكبر من 5% أي أنه يمكن الحكم بعدم وجود مشاكل قياسية.
- **الارتباط الذاتي:** يمكن الحكم بوجود مشاكل قياسية في النموذج من اختبار الارتباط الذاتي واختبار الفرض العدمي بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي للمتغيرات الداخلة في النموذج، والفرض البديل بأنه يوجد ارتباط ذاتي للمتغيرات الداخلة في النموذج، فإذا كان هناك ارتباط ذاتي يتم الحكم بوجود مشاكل قياسية في النموذج والعكس صحيح. هذا ومن خلال نتائج اختبار الارتباط الذاتي للمتغيرات الداخلة في النموذج نجد أن الاحتمالية لها (0.835) أكبر من 5% أي أنه يمكن الحكم بعدم ارتباط ذاتي أي عدم وجود مشاكل قياسية.

5- الخطوة الخامسة: التنبؤ:

تشير المعادلة المقدرة إلى أن التغير في نسبة إجمالي الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي لها أثر إيجابي ومعنوي على نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأن التغير في إجمالي الادخار إلى الناتج المحلي بنسبة 1% يترتب عليه تغير في المتغير التابع نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.24% تقريباً من معدله القائم. هذا وبافتراض انخفاض الاستهلاك النهائي الكلي بمقدار الإسراف والتبذير المقدر لعام 2018 وهو 821.94 مليار جنيه يرتفع إجمالي الادخار المحلي من 275.2 إلى 1097.14 مليار جنيه أي أنه سوف يزداد بنسبة 298.6% من قيمته، وبذلك ترتفع نسبة إجمالي الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6.2% إلى 24.72% أي بمقدار 18.52% نقطة لذات العام، وبالتعويض عن ذلك في معادلة الانحدار كانت النتائج على النحو التالي:

$$DLI = 0.00296677771329 + 0.123655318749*DLS$$

هذا ويمكن تحويل المعادلة اللوغاريتمية إلى الصورة الأسية لتكون على الشكل التالي:

$$DI = (2.718)^{0.00296677771329} + (DS)^{0.123655318749} \qquad DI = (2.718)^{0.003} + (2.986)^{0.124} = 2.148$$

أي أن معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي كان من المتوقع أن يرتفع بمقدار 214.8% من قيمته، ليرتفع من 16.66% إلى 35.79% أي بمقدار 19.13 نقطة، وذلك إذا ارتفع معدل الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6.2% إلى 18.52% أي بمقدار 298.6% من قيمته، أي بمقدار 12.32 نقطة، وذلك بافتراض زيادة الادخار المحلي بمقدار الإسراف والتبذير المقدر 821.94 مليار جنيه، وهذا ما يجعل الاستثمار المحلي يرتفع من 739.1 مليار جنيه عام 2018 إلى 1587.58 مليار جنيه لذات العام.

$$DI = (2.718)^{0.003} + (22.94)^{0.124} = 2.4777$$

أي أن معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي كان من المتوقع أن يرتفع بمقدار 247.77% من قيمته، ليرتفع من 16.66% إلى 41.27% أي بمقدار 24.61 نقطة، وذلك إذا ارتفع معدل الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6.2% إلى 22.94%،[1] أي بمقدار 298.6% من قيمته، أي بمقدار 18.52 نقطة، وذلك بافتراض زيادة الادخار المحلي بمقدار الإسراف والتبذير المقدر 821.94 مليار جنيه، وهذا ما يجعل الاستثمار المحلي يرتفع من 739.1 مليار جنيه عام 2018 إلى 1831.3 مليار جنيه لذات العام.

ب- **اختبار العلاقة بين الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي:**

يعد الاستثمار العامل الفاعل في تحريك معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن اختبار العلاقة بين الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

- الفرض الصفري: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

هذا وبالاعتماد على البيانات المتوفرة عن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر في الفترة من 1961: 2018م، وبرنامج التحليل الإحصائي (Eviews 10)، واتباع خطوات التحليل كانت خطوات ونتائج التحليل القياسي للعلاقة بين إجمالي الادخار والاستثمار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

1- **الخطوة الأولى: توصيف النموذج وتحديد مؤشرات المتغيرات ومصادر البيانات وتقدير الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج:**

ينطوي هذا النموذج على متغيرين فقط هما **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي** وقد تعددت المؤشرات التي تعبر عنهما في الدراسات التطبيقية غير أنه بعد إجراء العديد من محاولات القياس التجريبية تم التوصل إلى أفضل النتائج في ظل المؤشرات التي تم الاستقرار عليها، وقد كانت المتغيرات والمؤشرات المعبرة عنها ورموزها بالنموذج القياسي على النحو التالي:

- معدل النمو في الناتج المحلي (GDP) تقديرات سنوية وفقاً لبيانات البنك الدولي.
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (I) تقديرات سنوية وفقاً لبيانات البنك الدولي، كمعبر عن الاستثمار المحلي.

هذا وقد تم أخذ الفرق الأول لمتغير معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والرمز له (DGDP) وكذلك الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والرمز له (DI) وذلك للعمل على استقرار البيانات والتكامل المشترك بينها. هذا ومن تم رسم المتغيرات وتقدير الإحصاءات الوصفية للتأكد من عدم وجود مشكلات مبدئية في النموذج وذلك على النحو التالي:

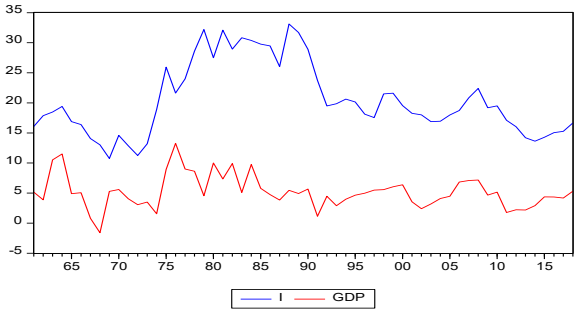

شكل رقم (11) رسم بيانات المتغيرات الداخلة في النموذج

يتضح من الشكل: عدم وجود قيم شاذة أو قيم مفقودة للمتغيرات الداخلة في النموذج.

يلاحظ من الإحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج واستناداً على اختبار Jarque-Bear ومستوى المعنوية له (0.065) للناتج المحلي و(0.09)

(1) تم حساب هذه النسبة بناء على المعادلة التالية: (إجمالي الادخار المحلي عام 2018 + الإسراف والتبذير المقدر لذات العام)/ الناتج المحلي الإجمالي)) – نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017. وذلك للحصول على الفرق الأول للسلسلة الزمنية والتعويض عنه في معادلة الانحدار. (821.94 275.2+)/ 4437.4 = 24.72 – 1.78 = 22.94.

للاستثمار المحلي نجد أنه أكبر من مستوى معنوية 5% ومن ثم فإن سلاسل البيانات لمتغيرات النموذج تأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي في ظل وجود تباين ثابت، حيث يرتبط الاستثمار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي معبراً عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت بعلاقة طردية قوية مع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

2- **الخطوة الثانية: تحديد المنهج القياسي واختبار البيانات:**

حيث أن النموذج يحتوي على متغيرين فقط أي أن المعادلة وحيدة المتغير المستقل فإنه يمكن اختبار العلاقة السببية بين معدل إجمالي الادخار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي معبراً عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي باستخدام أسلوب منهجية «انجل-غراينجر» للمعادلة وحيدة المتغير المستقل التي تقوم على تقدير المعادلة المطلوبة ثم استخراج البواقي لها ثم اختبار السكون وإذا كانت البواقي ساكنة عند المستوى نقول بأن هذه المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة، أما إذا لم تكن ساكنة فلا نستطيع القول إنها متكاملة تكاملاً مشتركاً.

- **اختبار سكون البيانات (جذور الوحدة):**

يتم عمل هذا الاختبار لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار المتغيرات الداخلة في النموذج، ومن ثم درجة التكامل لكل متغير على حدة فضلاً عن تحديد فترات التباطؤ الزمني لمتغيرا النموذج، ومن خلال تحليل البيانات على برنامج (Eviews10) تم تحديد فترة إبطاء واحدة لكل من المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والمتغير المستقل إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (I) وفقاً لمعيار (SC)، هذا ويمكن تلخيص نتائج اختبار جذور الوحدة في الجدول التالي:

جدول رقم (4)
اختبار جذور الوحدة (سكون البيانات الداخلة في النموذج) عند مستوى معنوية 5%

	Level			The first difference			
	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and intercept	Intercept	None	القرار
القيم الحرجة	-3.492149	-2.914517	-1.94764	-3.492149	-2.914517	-1.946764	ساكن
GDP	-3.934818	-3.725862	-1.354322	-9.751754	-9.841021	-9.931969	I(0)
I	-1.694886	-1.642925	-0.498780	-7.633984	-7.661852	-7.732013	I(1)
المتغير العشوائي U	-4.272918	-4.111051	-4.150212	--	--	--	

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات جدول رقم (1) بالملحق باستخدام برنامج (Eviews 10).

جدول رقم (5)
تقدير الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الداخلة في النموذج

	GDP	I
Mean	5.201897	20.48241
Median	4.915	19.04
Maximum	13.28	33.12
Minimum	-1.61	10.75
Std. Dev.	2.739987	6.006751
Skewness	0.618194	0.619468
Kurtosis	3.850783	2.328402
Jarque- Bear	5.443514	4.799517
Probability	0.065759	0.090740
Sum	301.71	1187.98
Sum Sq. Dev.	427.9293	2056.62
Observations	58	58

تقدير علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل

	GDP	I
GDP	1	0.42923605
I	0.42923605	1

معدل التغاير (Covariance) البيانات الأساسية

	GDP	I
GDP	7.37809123	6.94274542
I	6.94274542	35.4589665

يتضح من نتائج اختبار جذور الوحدة الموضحة بالجدول أن السلاسل الزمنية أن المتغير التابع (GDP) ساكن عند المستوى I(0) بينما المتغير المستقل الاستثمار المحلي ساكن عند الفرق الأول I(1) ويوجد بينها تكامل مشترك بينها ومن ثم نستطيع تقدير هذا النموذج باستخدام نموذج ARDL وطريقة تصحيح الخطأ (VECM) من خلال هذا النموذج.

- **اختبار التكامل المشترك:**

حيث أن المعادلة وحيدة المتغير المستقل نختار منهجية انجل – غراينجر، ومن خلال تحليل البيانات على برنامج (EViews10) تم تحديد فترة إبطاء واحدة للمتغير العشوائي، وقد كانت نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغير العشوائي (U) كما هو موضح بالجدول السابق والتي يتضح منها أن المتغير العشوائي ساكن عند المستوى وبذلك نستطيع القول إن المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة تكاملاً مشتركاً. ومن ثم نستطيع تقدير هذا النموذج باستخدام نموذج ARDL وطريقة تصحيح الخطأ (VECM) من خلال هذا النموذج.

يتضح من النموذج أن العلاقة بين المتغير التابع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل الاستثمار المحلي معبراً عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية ومعنوية في الأجل القصير. أي أن التغير نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي له تأثير وذا دلالة إحصائية على المتغير المستقل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر، وأنه يفسر حوالي 58.2% من التغير في المتغير التابع (الناتج المحلي) وذلك في الأجل القصير. وبتطبيق نموذج تصحيح الخطأ (VECM) وإجراء اختبار الحدود لمتغيرات النموذج وذلك لاكتشاف اتجاه العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج كانت نتائج النموذج كالتالي:

Dependent Variable: GDP
Method:ARDL
Date: 0420/28/ Time: 16:51
Sample (adjusted): 1965 2018
Included observations: 54 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): I
Fixed regressors C
Number of models evaluated: 20
Selected Model:ARDL(3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	*.Prob
GDP(-1)	0.018366	0.128675	0.142727	0.8871
GDP(-2)	-0.003299	0.119952	-0.027506	0.9782
GDP(-3)	-0.216284	0.106855	-2.024091	0.0489
I	0.214272	0.094903	2.257814	0.0289
I(-1)	0.272540	0.124451	2.189931	0.0338
I(-2)	-0.027614	0.129882	-0.212607	0.8326
I(-3)	-0.017219	0.128775	-0.133714	0.8942
I(-4)	-0.288275	0.105109	-2.742633	0.0087
C	2.938544	1.011970	2.903786	0.0057
R-squared	0.582332	Mean dependent var		5.011852
Adjusted R-squared	0.508080	S.D. dependent var		2.592280
S.E. of regression	1.818147	Akaike info criterion		4.184524
Sum squared res id	148.7546	Schwarz criterion		4.516021
Log likelihood	-103.9821	Hannan-Quinncriter.		4.312370
F-statistic	7.842650	Durbin-Wats on stat		2.006104
Prob(F-statistic)	0.000002			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 0420/28/ Time: 17:14
Sample: 1961 2018 Included observations: 54

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
D(GDP(-1))	0.219583	0.125012	1.756500	0.0858
D(GDP(-2))	0.216284	0.102595	2.108133	0.0406
D(I)	0.214272	0.090661	2.363435	0.0225
D(I(-1))	0.333108	0.089009	3.742391	0.0005
D(I(-2))	0.305494	0.098220	3.110308	0.0032
D(I(-3))	0.288275	0.101470	2.840984	0.0067
CointEq(-1)*	-1.201218	0.158331	-7.586734	0.0000
R-squared	0.641377	Mean dependent var		-0.114815
Adjusted R-squared	0.595595	S.D. dependent var		2.797550
S.E. of regression	1.779042	Akaike info criterion		4.110450
Sum squared resid	148.7546	Schwarz criterion		4.368281
Log likelihood	-103.9821	Hannan-Quinn criter.		4.209885
Durbin-Watson stat	2.006104			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test **Null Hypothesis: No levels relationship**

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	18.36975	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model:ARDL(3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 0420/28/ Time: 17:00
Sample: 1961 2018 Included observations 54

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	2.938544	1.011970	2.903786	0.0057
GDP(-1)*	-1.201218	0.165026	-7.278964	0.0000
I(-1)	0.153703	0.054506	2.819916	0.0071
D(GDP(-1))	0.219583	0.130610	1.681219	0.0996
D(GDP(-2))	0.216284	0.106855	2.024091	0.0489
D(I)	0.214272	0.094903	2.257814	0.0289
D(I(-1))	0.333108	0.094914	3.509577	0.0010
D(I(-2))	0.305494	0.102692	2.974874	0.0047
D(I(-3))	0.288275	0.105109	2.742633	0.0087

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
I	0.127956	0.038743	3.302729	0.0019
C	2.446305	0.827807	2.955163	0.0050

EC = GDP - (0.1280*I + 2.4463)

F-Bounds Test **Null Hypothesis: No levels relationship**

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	18.36975	%10	3.02	3.51
K	1	%5	3.62	4.16
		%2.5	4.18	4.79
		%1	4.94	5.58
Actual Sample Size	54	Finite Sample: n=55		
		%10	3.143	3.67
		%5	3.79	4.393
		%1	5.377	6.047
		Finite Sample: n=50		
		%10	3.177	3.653
		%5	3.86	4.44
		%1	5.503	6.24

يتضح من النموذج أن العلاقة بين المتغير التابع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل الاستثمار المحلي معبراً عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية ومعنوية. أي أن التغير نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي له تأثير وذا دلالة إحصائية على المتغير المستقل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر، وأنه يفسر حوالي 64.1% من التغير في المتغير التابع (الناتج المحلي). كما يشير معامل تصحيح الخطأ بين المتغيرين في الأجل الطويل CointEq وقيمته (-1.20) وهي سالبة والاحتمالية لها تؤل إلى الصفر، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج، كما أنها تشير النسبة المئوية من أخطاء الزمن القصير التي يمكن تصحيحها في واحدة الزمن، من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، وهو ما يشير إلى أن هناك تصحيح لأخطاء المدى القصير إلى المدى الطويل بسرعة تصل إلى 120%. وبالنظر إلى قيمة (Durbin-Watson) وهي (2.006) نجد أنها قريبة من الرقم (2) ومقارنتها بالقيمة الجدولية المناظرة لعدد المشاهدات وهي (1.428) نجد أنها أكبر منها،(Durbin-Watson, no date: 4) مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، أي أن المعادلة تخلو من وجود أي ارتباط ذاتي، مما يشير صحة اختبار النموذج المقدر والقدرة التفسيرية له.

كما يلاحظ: أن معامل التحديد (R-squared) يساوي 0.64 أي أن المتغير المستقل معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي يفسر ما يقارب 64% من التغير في المتغير التابع (الناتج المحلي)، وأن 36% من التغير في المتغير التابع يرجع إلى عوامل أخرى (المتغير العشوائي).

كما يشير اختبار الحدود كما يشير اختبار الحدود إلى أن قيمة F (18.36) تزيد عن الحد الأقصى I(1) عند مستوى معنوية 1%، 5% وهو (5.58، 4.16) على التوالي مما يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج عند مستوى معنوية 1%، 5%، وأن هناك علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر معدل الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى المتغير التابع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة 1%، 5%.

3- **الخطوة الثالثة: صياغة معادلة الانحدار ونموذج تصحيح الخطأ:**

Estimation Command:
==========
ARDL GDP I @
Estimation Equation:
==========
GDP = C(1)*GDP(-1) + C(2)*GDP(-2) + C(3)*GDP(-3) + C(4)*I + C(5)*I(-1) + C(6)*I(-2) + C(7)*I(-3) + C(8)*I(-4) + C(9)
Substituted Coefficients:
==========
GDP = 0.0183655229323*GDP(-1) - 0.003299350856*GDP(-2) - 0.216283794805*GDP(-3) + 0.214272203929*I + 0.272539503521*I(-1) - 0.0276138720469*I(-2) - 0.0172190673075*I(-3) - 0.288275315283*I(-4) + 2.93854443499
Cointegrating Equation:
D(GDP) = -1.201217622729*(GDP(-1) - (0.12795638*I(-1) + 2.44630480))

4- **الخطوة الرابعة: الكشف عن المشاكل القياسية بالنموذج:**

يمكن الكشف عن المشاكل القياسية في النموذج من خلال ثلاث خطوات هي اختبار المجموع التراكمي، واختلاف التباين، والارتباط الذاتي والتي يمكن إجرائها على النحو التالي:

- اختبار المجموع التراكمي: **يتضح من الشكل** أن القيم التجميعية للنموذج تقع بين خطي حدود الثقة عند مستوى معنوية 5% باستثناء مشاهدة واحدة وهذا ما يعني أن المقدرات ثابته عبر الزمن أو خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة، وهذا يعني أنه لا يوجد مشاكل قياسية في النموذج فهو يمثل علاقة طويلة الأجل ويمكن تصحيح الخطاء في الأجل الطويل.

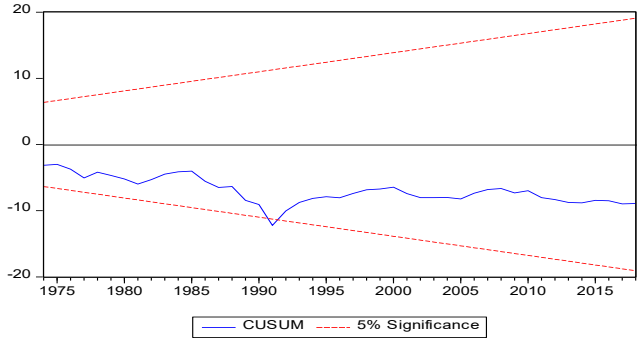

- **اختلاف التباين:** من خلال نتائج اختبار اختلاف التباين لمتغيرات النموذج باستخدام برنامج (EViews10) يتضح أنه لا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ حيث أن مستوى المعنوية في اختبار التباين (0.0635) أكبر من 5% أي أنه يمكن الحكم بعدم وجود مشاكل قياسية.
- **الارتباط الذاتي:** هذا ومن خلال نتائج اختبار الارتباط الذاتي للمتغيرات الداخلة في النموذج نجد أن الاحتمالية لها (0.948) أكبر من 5% أي أنه يمكن الحكم بعدم ارتباط ذاتي أي عدم وجود مشاكل قياسية.

5- **الخطوة الخامسة: التنبؤ:**

تشير المعادلة المقدرة إلى أن التغير في نسبة الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) إلى الناتج المحلي الإجمالي لها أثر إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي، وأن التغير في نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي بنسبة 1% يترتب عليه تغير في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.82% تقريباً من معدله القائم في الأجل القصير، 6.41% من معدله القائم تقريبا في الأجل الطويل. هذا وبافتراض ارتفاع نسبة الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 من 16.66% إلى **35.79% أي بمقدار 19.13 نقطة، وذلك بافتراض زيادة الادخار المحلي بمقدار الإسراف والتبذير المقدر لذات العام كما هو موضح بالنموذج السابق** وبالتعويض عن ذلك في معادلة الانحدار كانت النتائج على النحو التالي:

$$D(GDP) = -1.20*(GDP(-1) - (0.128*I(-1) + 2.446))$$

$$D(GDP) = -1.2 * (1.133 - (0.128 * 20.52 + 2.446)) = 4.73$$

أي أن الفرق بين معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي عام 2017 كان من المتوقع أن يرتفع من (1.133) ليصل إلى (4.73) نقطة ليرتفع معدل النمو في عام 2018 من 5.31% إلى 8.91% أي بمقدار 67.8% من قيمته، وذلك إذا ارتفع معدل الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.66% إلى 35.79% أي بمقدار 214.8% من قيمته، والمترتب على افتراض زيادة الادخار المحلي بمقدار الإسراف والتبذير المقدر 821.94 مليار جنيه.

ولا شك أن هذا الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي سوف يكون له تأثير كبير على مستوى الرفاهية الاقتصادي، وتوفير العديد من فرص العمل، والسلع والخدمات في المجتمع، خاصة مع انخفاض مستويات التضخم وارتفاع مستويات الادخار والاستثمار، وذلك في حالة معالجة الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري.

سادسًا - وسائل معالجة الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري

بعد التعرف على أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على معدلات التضخم والتنمية الاقتصادية، والآثار الإيجابية المترتبة على الالتزام بمعايير الرشد الاقتصادي في السلوك الاستهلاكي، يتجه البحث إلى دراسة الآليات والوسائل التي يمكن استخدامها في معالجة هذا الانحراف، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المهمة ليست يسيرة وأن هذه الظاهرة لا يمكن التحكم فيها أو القضاء عليها على المدى القصير أو المتوسط، ومن ثم فإن الهدف هو التعرف على الآليات والوسائل التي يمكن استخدامها لمعالجة هذا الانحراف أو التأثير عليه بنسب مختلفة في المدى القصير والمتوسط والطويل، وتتمثل اقتراحات البحث في هذا الصدد فيما يلي:

1- ضرورة التوعية من خلال المساجد والمنابر الإعلامية المختلفة بالقيم الإسلامية وضوابط السلوك الاستهلاكي في الإسلام، ووجوب الحفاظ على الأموال والممتلكات واستثمارها وحرمة إهدار المال على أوجه الإسراف والتبذير والاستهلاك التفاخري.
2- فرض ضرائب تعزيرية على السلع الكمالية بنسب مختلفة وفقاً لنوعية هذه السلع ومدى الاحتياج الفعلي لأعضاء المجتمع إليها.
3- حظر استيراد نوعيات عالية المستوى من حيث درجة الكمالية والتي ترى الدولة أنه لا يوجد احتياج فعلي لأعضاء المجتمع إليها، أو فرض مزيد من الضرائب والرسوم الجمركية عليها، وذلك للقضاء على ظاهرة الاستهلاك التفاخري.

4- وضع ضوابط للإعلانات التسويقية للسلع والخدمات في وسائل الإعلام المختلفة تحد من الإفراط الشديد في استخدام وسائل التسويق في إقناع المستهلكين بشراء منتجات هم في الأساس ليسوء في حاجة حقيقية إليها. وهذه الضوابط مثل: الرقابة الإدارية، فرض ضرائب ورسوم على الإعلانات حسب نوعية المنتج الذي يتم تسويقه من حيث درجة الكمالية، وضع ضوابط موضوعية على الإعلانات من حيث درجة المصداقية في وصف المنتج الذي يتم تسويقه ومستوى الجودة.

5- فرض مزيد من الضرائب والرسوم والقيود وتشديد الرقابة على استهلاك المنتجات المحرمة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية والقانون والتي تدخل تحت بند التبذير مثل؛ السجائر، والدخان، والمخدرات، والخمور. وذلك لدفع المستهلكين لها إلى البعد عنها أو التقليل من استهلاكها والإنفاق عليها.

6- إنشاء صناديق ادخارية واستثمارية آمنه ومتوافقة مع العقيدة الدينية والثقافية للمجتمع المصري ومتاحة للجميع مهما صغر حجم المدخرات لتشجيع أعضاء المجتمع على الادخار والاستثمار، ويفضل أن تكون رعاية الدولة وبعيدة عن مخاطر الاستثمار في البورصة لزيادة الأمان والثقة لدى الفئات المدخرة.

7- استحداث صيغ جديدة تحث أعضاء المجتمع على الادخار والتحوط بشأن المستقبل مثل؛ استحداث وثيقة تأمين ضد البطالة باشتراك شهري مدى الحياة أو لمدة معينة، وثيقة استثمار للأطفال وطلاب المدارس .. الخ. وقد تكون هذه الوثائق إلزامية أو غير إلزامية.

النتائج والتوصيات

تم من خلال هذا البحث مناقشة وتحليل واختبار أثر الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري على معدلات التضخم والتنمية الاقتصادية ومن ثم الوصول إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي:

النتائج

1- بمقارنة ضوابط ومعايير السلوك الاستهلاكي الرشيد في النظم الاقتصادية اتضح أن ضوابط ومعايير السلوك الاستهلاكي في الإسلام أعم وأشمل منها في الفكر الوضعي، كما أنها تمتلك من الضوابط والأحكام التي تجعل من تحديد مستوى الاستهلاك الرشيد أكثر تصوراً وتوقعاً في الدراسات الاقتصادية، ومعياراً أنسب للتعرف على مدى الانضباط أو الانحراف في السلوك الاستهلاكي، لذلك اتخذها البحث معياراً لقياس مدى الانحراف في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري.

2- أن ضابط الإسراف والبعد عن مستوى الرشد الاقتصادي والتوسط والاعتدال في السلوك الاستهلاكي وفقاً لضوابط السلوك الاستهلاكي في الإسلام هو متوسط إنفاق الطبقة الاجتماعية، لذلك اتخذ البحث متوسط الاستهلاك والادخار كنسبة إلى الدخل القومي في مصر وشريحة الدول التي تنتمي إليها معياراً في تقدير الإسراف المقدر. كما أن ضابط التبذير هو الإنفاق على المحرمات وهو ما اعتمده البحث في تقدير التبذير المقدر في مصر.

3- يوجد تغير ملحوظ في السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري نحو زيادة الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل للادخار بدأ من عام 1994 واستمر في ذات الاتجاه وبمعدلات أخذه في الارتفاع حتى الوقت الحاضر، وذلك ما يعده البحث انحراف في السلوك الاستهلاكي عن مستوى الاستهلاك الرشيد، ومستوى التوسط والاعتدال وفق ضوابط السلوك الاستهلاكي في الإسلام، ومتوسط معدلات الاستهلاك والادخار كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل التي تنتمي إليها مصر وفقا لتصنيف البنك الدولي.

4- رفض الفرض القائل بعدم وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدلات التغير في الاستهلاك النهائي الكلي في مصر. وقبول الفرض البديل بوجود علاقة ارتباط ذات تأثير طردي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 5% بين معدل التضخم ومعدلات التغير في الاستهلاك النهائي الكلي في مصر. وهو ما يترتب عليه إمكانية تخفيض معدل التضخم من 14.4% عام 2018 إلى 2.08% لذات العام أي بنسبة 85.53% من قيمته وذلك إذا تم خفض الاستهلاك النهائي الكلي بمقدار الإسراف المقدر، وإلى (-0.9%) بنسبة 106.2% من قيمته وذلك إذا تم خفض الاستهلاك النهائي الكلي بمقدار الإسراف والتبذير المقدر.

5- رفض الفرض القائل بعدم وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية بين معدل الادخار المحلي إلى الناتج المحلي

الإجمالي والاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) في مصر. وقبول الفرض البديل بوجود علاقة ارتباط ذات تأثير طردي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 5% بين معدل الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) في مصر. وبافتراض زيادة الادخار المحلي بمقدار الإسراف والتبذير المقدر 821.94 مليار جنيه، وهذا ما يجعل معدل الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي يرتفع من 6.2% إلى 18.52% أي بمقدار 298.6% من قيمته، أي بمقدار 12.32 نقطة، وهذا ما يترتب عليه ارتفاع معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.66% إلى 35.79% أي بمقدار 19.13 نقطة، أي بمقدار 214.8% من قيمته، ليرتفع الاستثمار المحلي يرتفع من 739.1 مليار جنيه عام 2018 إلى 1587.58 مليار جنيه لذات العام.

6- رفض الفرض القائل بعدم وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مصر. وقبول الفرض البديل بوجود علاقة ارتباط ذات تأثير طردي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 5% بين الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مصر. وبافتراض زيادة الادخار المحلي بمقدار الإسراف والتبذير المقدر 821.94 مليار جنيه، فإن معدل الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي يرتفع من 6.2% إلى 18.52%، ومن ثم يرتفع معدل الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.66% إلى 35.79%، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لذات العام من 5.31% إلى 8.91% أي بمقدار 67.8% من قيمته.

7- أن مشكلة الانحراف في السلوك الاستهلاكي ليست وليدة اللحظة لذلك فإن علاجها لا يمكن أن يأتي دفعة واحدة وإنما بالتدرج على المدى الطويل نسبياً، وذلك من خلال الإقناع الأدبي لأعضاء المجتمع وسياسات مباشرة وغير مباشرة تعمل على ضبط السلوك الاستهلاكي للمجتمع في إطار السلوك الرشيد.

التوصيات

1- ضرورة العمل على ضبط السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري في ضوء الاستهلاك الرشيد وعدم الانجراف وراء النزعة الاستهلاكية والاستهلاك التفاخري، وذلك حتى يتخلص المجتمع من معدلات التضخم المرتفعة، ويتمكن من توفير المدخرات اللازمة لزيادة حجم الاستثمارات وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

2- أهمية تبني الدولة لسياسات اقتصادية وإعلامية تدفع المجتمع نحو السلوك الاستهلاكي الرشيد.

3- أهمية القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث حول السلوك الاستهلاكي للمجتمع المصري والعوامل المؤثرة فيه وأثره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومدى إمكانية التأثير والتحكم فيه.

المراجع

أولًا - مراجعُ باللغة العربية:

- القرآن الكريم.
- ابن عساكر. (د. ت). **تاريخ مدينة دمشق**. ج ٤، دمشق- سوريا: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن منظور. (2003). **لسان العرب**. ج 6. بيروت- لبنان: دار صادر.
- أبو زهرة، محمد. (1959). **محاضرات في الوقف**. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (1399هـ). **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**. ج 5. بيروت – لبنان: المكتب الإسلامي.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (1407هـ). **صحيح سنن ابن ماجه**. الرياض – المملكة العربية السعودية: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (1408هـ). **صحيح الجامع الصغير وزيادته**. تحقيق: زهير الشاويش. ط 3. بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (1408هـ). **صحيح سنن الترمذي**. تحقيق: زهير الشاويش. الرياض – المملكة العربية السعودية: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (1409هـ). **صحيح سنن أبي داود**. الرياض – المملكة العربية السعودية: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (1421هـ). **صحيح الترغيب والترهيب للمنذري**. الرياض – المملكة العربية السعودية: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (1400هـ). **صحيح البخاري**. تحقيق: محب الدين الخطيب. القاهرة: المكتبة السلفية.
- البستاني، بطرس . (د. ت). **محيط المحيط**. ج 4. بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية.
- البستي، محمد بن حبان. (1414هـ). **صحيح ابن حبان بترتيب إبن بلبان**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط 2. بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة.
- البَلَاذُري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود. (1988م). **فتوح البلدان**. بيروت- لبنان: دار ومكتبة الهلال.
- البوطي، محمد سعيد رمضان. (د. ت). **ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية**. بيروت- لبنان. مؤسسة الرسالة.
- البيهقي، أبو بكر. (1408هـ/ 1988). **الآداب للبيهقي**. تحقيق: أبو عبد الله السعيد المندوه. بيروت-لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية.
- البيهقي، أبو بكر. (1423هـ/ 2003). **شعب الإيمان**. تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد حامد، ومختار أحمد الندوي. ج5. الرياض – المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. (د. ت). **الجامع الصحيح - سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد بن محمد شاكر. بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية.
- الجاحظ، عمرو بن بحر. (1935). **التبصر بالتجارة**. تحقيق: حسن حسني عبدالوهاب التونسي. القاهرة: دار الكتب المصرية، مكتبة الخانجي.
- الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن على. (1310هـ). **الإشارة إلى محاسن التجارة**. مخطوطة: جامعة الملك سعود. الرياض – المملكة العربية السعودية: متاح شبكة المعلومات الدولية.
- الرماني، زيد بن محمد. (2001م). **الرؤية الاسلامية لسلوك المستهلك**. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض – المملكة العربية السعودية: دار طويق للنشر والتوزيع.

- الصغير، حميد. (د. ت). **المقاصد الشرعية لحماية المستهلك في الفقه الإسلامي**. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول. وجدة - المملكة المغربية: شبكة الألوكة الثقافية.
- المقدسي، ابن قدامة. (1968م). **المغني لابن قدامة**. ج 4. د ط، القاهرة – مصر: مكتبة القاهرة.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري. (1374هـ). **صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي**. القاهرة- مصر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الوادعي، مقبل بن هادي. (1411هـ). **الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين**. صنعاء – اليمن: مكتبة دار القدس.
- بن باز ، عبدالعزيز بن عبدالله. (د. ت). **مجموع فتاوى ومقالات متنوعة**، ج 25. ط 19. الرياض – المملكة العربية السعودية: دار القاسم.
- حماد، نزيه. (2008م). **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**. دمشق - سوريا: دار القلم.
- دنيا، شوقي أحمد. (2007م). **نظريات اقتصادية في القرآن الكريم**. جدة ـ المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- رشاد، سعيد على محمد؛ وحسن، السيد. (د. ت). **ترشيد استهلاك القمح وإمكانية سد الفجوة الغذائية القمحية**. كلية الزراعة بمشتهر، جامعة بنها – مصر: متاح شبكة المعلومات الدولية.
- كينز، جون ماينارد. (2010). **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**. ترجمة: إلهام عيداروس. أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.
- أونيس، عبدالمجيد؛ وعكوش، عقيلة. (2017م). «سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي»، **المجلة العالمية للتسويق الإسلامي**، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، لندن – بريطانيا، م 6، ع 1.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2016). «أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2015»، **تقارير دورية**. القاهرة - مصر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2016). «ظاهرة التدخين وخصائص المدخنين في مصر 2015»، **الدراسات التحليلية لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2016**، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.
- الحاج، محي الدين. (2005م). «دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني»، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية**، دمشق سوريا، المجلد 21، العدد 1.
- الصياد، إيمان محمد. (2016). «تغير ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري دراسة مقارنة بين الأسر الحضرية والريفية بالتطبيق على محافظة الدقهلية»، **حولية كلية الآداب- جامعة عين شمس**، القاهرة، مجلد 44، 2016.
- غانم، حسين. (1983م). **سلوك المستهلك بين الإسلام والفكر الوضعي**. قاعدة بيانات دار المنظومة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، ع 32.
- كاظم، حسين رمزي. (2016). سيكولوجية المستهلك المصري وتصرفاته الشرائية. قاعدة بيانات دار المنظومة، بحوث ومقالات، مجلد 9، عدد 3،
- منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة. (د. ت). **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، جدة - المملكة العربية السعودية، ع9.
- نجا، على عبدالوهاب. (2015). «العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1970: 2012»، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية - مصر، م 52، ع2.
- دبات، أمنية. (2015). «السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر»، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية. الجزائر.
- ضيف، أحمد. (2015). «أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989: 2012)»، **رسالة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- عمران، سليمان. (2016). «دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة 1991: 2014»، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

- ميدني، نجاح. (2008). «آليات حماية المستهلك في الاقتصاد الإسلامي». **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر.
- يوسف، يوسف إبراهيم. (2010). **إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق، دورة تدريبية حول المنهجية الإسلامية الاقتصاد نموذجاً**، مركز صالح عبدالله كامل بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية، جامعة الأزهر، القاهرة.
- البنك الدولي. (2020). **مؤشرات التنمية العالمية**، تاريخ الاطلاع 2020/3/30، لينك: https://data. albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.KD?locations=EG-XN-XP&view=chart
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2018). **إحصاء مصر**، تاريخ الاطلاع: 2018/1/22، لينك: http:// www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6131&ind_id=2288
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2018). **نشرة التجارة الخارجية**، تاريخ الاطلاع: 2018/2/7م، لينك: http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6131&ind_id=2288
- الدرر السنية. (2017). **موسوعة الأخلاق، الأخلاق المذمومة، اللؤم**، تاريخ الاطلاع: 26/ 12/ 2017، لينك: https://dorar.net/akhlaq/2744
- السواعى، خالد. (2020). **القاعدة الذهبية للتحليل القياسي – خارطة طريق التحليل القياسي**، متاح، تاريخ النشر 2018/6/18، تاريخ الاطلاع: 2020/4/13م، لينك: https://www.youtube.com/ watch?v=Cnn52zqabrI
- حميد، محمد. (2016). **خريطة تجارة المخدرات في مصر**، البوابة نيوز، 17/ 3/ 2016، لينك: http://www. albawabhnews.com/1829237
- علام، عبدالوهاب. (2017). «رئيس مجلس المحاصيل السكرية بوزارة الزراعة، كيف تحولت مصر من الاكتفاء الذاتي من السكر إلى فجوة في إنتاجه»، تحقيق صحفي، **جريدة اليوم السابع**، 11/ 3/ 2017، لينك: http://m. 11/3/youm7.com/story/2017
- فوزي، سامح. (2016). «ماذا فعلت ثقافة الاستهلاك بالمجتمع المصري، قضايا وآراء»، **جريدة الأهرام**، بتاريخ: 2016/4/30، العدد: 47262، لينك: www.ahram.org.eg/news

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Alrasheedy, Abdulelah & Alaidarous, Hamed. (2018). **The Relationship between Saving and Investment: The Case of Saudi Arabia**. Saudi Arabian Monetary Authority. SAMA Working Paper, Economic Research Department/ Financial Sector Development.
- Palley, Thomas I. (1996). **The Saving-Investment Nexus: Why it Matters and how it Works**. Center for Economic Policy Analysis. CEPA Working Paper Series II, Economic Policy Analysis, Working Paper No.1.
- Durbin-Watson Significance Tables, Table A-1, Models with an Intercept (from Savin and White), Durbin-Watson Statistic: 1 Per Cent Significance Points of dL and dU.
- Karmakar, Diptimai. (2020). "The Harrod-Domar Economic Growth Model (With Assumptions)", Joint Article, **The Journal of Economy Discussion Site**, Last Visit: 3/5/2020, Link:
- http://www.economicsdiscussion.net/harrod-domar-model/the-harrod-domar-economic-growth-model-with-assumptions/14789
- Trading Economics, last visit, 19/ 12 /2019, link: https://ar.tradingeconomics.com/egypt/consumer-credit

ملحق (1) جدول

نسبة إجمالي الادخار إلى الدخل القومي لمصر وشرائح الدول التي تنتمي إلى نفس شريحة الدخل، ونسبة إجمالي الادخار إلى الدخل القومي لمصر إلى شرائح الدول في الفترة 1991: 2018م

	جمهورية مصر العربية EYG	الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل LMC	شريحة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل LMY	شريحة البلدان منخفضة الدخل LIC	العالم WLD	معدل الادخار في مصر نسبة إلى الدخل القومي/ معدل الادخار لدول الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	معدل الادخار في مصر نسبة إلى الدخل القومي/ معدل الادخار لشريحة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل	معدل الادخار في مصر نسبة إلى الدخل القومي/ معدل الادخار لشريحة البلدان منخفضة الدخل	معدل الادخار في مصر نسبة إلى الدخل القومي/ معدل الادخار العالمي
1991	%35	%25	%24		%21	%141	%147		%164
1992	%35.3	%24.8	%23.8		%20.7	%143	%148		%171
1993	%31.5	%24.9	%24.8		%20.6	%127	%127		%153
1994	%23.8	%26.1	%26.1		%21.6	%91	%91		%110
1995	%22.1	%25.2	%25.3		%22.3	%88	%88		%99
1996	%18.6	%24.6	%25.1		%24.0	%76	%74		%78
1997	%17.6	%25.1	%24.8		%24.2	%70	%71		%73
1998	%18.8	%24.0	%24.3		%23.9	%78	%77		%79
1999	%18.8	%24.2	%24.9		%23.7	%78	%76		%79
2000	%17.5	%27.2	%26.3		%24.1	%64	%67		%73
2001	%18.0	%26.6	%26.2		%23.2	%68	%68		%77
2002	%18.8	%27.0	%27.5		%22.7	%69	%68		%83
2003	%19.1	%27.7	%28.7		%22.7	%69	%67		%84
2004	%21.9	%29.8	%30.7		%23.6	%73	%71		%92
2005	%21.9	%31.0	%31.5	%16.5	%24.2	%71	%70	%133	%90
2006	%22.9	%33.0	%33.3	%18.1	%25.4	%69	%69	%126	%90
2007	%23.3	%31.1	%33.7	%19.9	%25.6	%75	%69	%117	%91
2008	%23.4	%30.9	%34.6	%17.3	%25.2	%76	%68	%135	%93
2009	%16.8	%29.3	%32.7	%16.5	%23.1	%57	%51	%102	%73
2010	%18.3	%31.4	%34.3	%18.1	%24.9	%58	%53	%101	%74
2011	%17.3	%30.7	%34.4	%19.4	%25.8	%56	%50	%89	%67
2012	%13.2	%30.5	%34.2	%19.5	%26.2	%43	%39	%68	%50
2013	%14.0	%28.2	%33.2	%20.0	%26.1	%50	%42	%70	%54
2014	%12.2	%28.5	%33.5	%21.1	%26.5	%43	%36	%58	%46
2015	%9.7	%27.3	%33.7	%20.0	%26.5	%36	%29	%49	%37
2016	%9.8	%27.3	%33.2	%20.9	%26.0	%36	%30	%47	%38
2017	%10.6	%27.8	%33.9	%23.8	%26.7	%38	%31	%44	%40
2018	%14.2	%28.3	%35.0		%27.1	%50	%41		%52

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية.

ملحق (2) جدول

نسبة إجمالي الادخار إلى الدخل القومي لمصر وشرائح الدول التي تنتمي إلى نفس شريحة الدخل، ونسبة وإجمالي الإسراف والتبذير المقدر في مصر

	نسبة إجمالي الادخار إلى الدخل القومي الإجمالي في مصر	نسبة إجمالي الادخار إلى الدخل القومي للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	إجمالي الادخار إلى الدخل القومي في مصر	الإسراف المقدر كنسبة إلى الدخل القومي لمصر	إجمالي الادخار إلى الدخل القومي للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	الإسراف والتبذير المقدر كنسبة إلى الدخل القومي لمصر	الإسراف المقدر مليار جنيه	إجمالي الإسراف والتبذير المقدر مليار جنيه
1981	%24	%36						
1982	%23.58	%33.01						
1983	%29.84	%29.04						
1984	%29.44	%24.66						
1985	%24.95	%22.71						
1986	%22.32	%21.17						
1987	%26.33	%22.04						

	نسبة إجمالي الادخار إلى الدخل القومي الإجمالي في مصر	نسبة إجمالي الادخار إلى الدخل القومي للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	إجمالي الادخار إلى الدخل القومي في مصر	إجمالي الادخار إلى الدخل القومي للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	الإسراف المقدر كنسبة إلى الدخل القومي لمصر	الإسراف والتبذير المقدر كنسبة إلى الدخل القومي لمصر	الإسراف المقدر مليار جنيه	إجمالي الإسراف والتبذير المقدر مليار جنيه
1988	%27.53	%22.02						
1989	%26.70	%24.03						
1990	%32.52	%24.68						
1991	%34.70	%24.61						
1992	%35.30	%24.76						
1993	%31.47	%24.85						
1994	%23.83	%26.14	%23.83	%26.14	%2.31		4.06	
1995	%22.12	%25.17	%22.12	%25.17	%3.05		6.25	
1996	%18.63	%24.58	%18.63	%24.58	%5.95		13.73	
1997	%17.62	%25.09	%17.62	%25.09	%7.47		19.99	
1998	%18.77	%23.96	%18.77	%23.96	%5.19		15.07	
1999	%18.79	%24.18	%18.79	%24.18	%5.39		16.67	
2000	%17.50	%27.22	%17.50	%27.22	%9.72		33.21	
2001	%17.96	%26.55	%17.96	%26.55	%8.59		31	
2002	%18.76	%27.04	%18.76	%27.04	%8.28		31.61	
2003	%19.08	%27.67	%19.08	%27.67	%8.59		36.04	
2004	%21.85	%29.84	%21.85	%29.84	%7.99		39	
2005	%21.90	%31.00	%21.90	%31.00	%9.10		48.88	
2006	%22.86	%33.04	%22.86	%33.04	%10.18		63.2	
2007	%23.34	%31.14	%23.34	%31.14	%7.80		58.62	
2008	%23.43	%30.88	%23.43	%30.88	%7.45		67.31	
2009	%16.83	%29.33	%16.83	%29.33	%12.50		130.38	
2010	%18.32	%31.36	%18.32	%31.36	%13.05		154.27	
2011	%17.31	%30.65	%17.31	%30.65	%13.34	%17.04	178.24	227.67
2012	%13.18	%30.45	%13.18	%30.45	%17.27	%21.17	282.48	346.28
2013	%14.04	%28.19	%14.04	%28.19	%14.15	%18.25	256.48	330.8
2014	%12.18	%28.53	%12.18	%28.53	%16.35	%20.65	339.97	429.39
2015	%9.72	%27.30	%9.72	%27.30	%17.58	%22.28	422.31	535.21
2016	%9.84	%27.34	%9.84	%27.34	%17.50	%22.30	467.86	596.16
2017	%10.57	%27.78	%10.57	%27.78	%17.21	%22.11	585.51	752.24
2018	%14.21	%28.31	%14.21	%28.31	%14.10	%19.00	609.95	821.94

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية.

ملحق (3) جدول

معدلات التضخم والتغير في الاستهلاك الكلي والخاص ومعدل التغير في الواردات من السلع والخدمات في مصر، وإجمالي الادخار والإسراف والتبذير المقدر كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي	معدل التغير في الاستهلاك النهائي الخاص	معدل التغير في الواردات من السلع والخدمات	إجمالي الادخار (% من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الادخار+ الإسراف والتبذير المقدر (% من إجمالي الناتج المحلي)
1984	%17.04	%19.60	%20.0	%11.00		
1985	%12.11	%16.41	%16.43	%2.97		
1986	%23.86	%16.78	%17.43	%5.77-		
1987	%19.69	%24.43	%26.86	%19.39		
1988	%17.66	%20.55	%21.45	%85.47		
1989	%21.26	%22.22	%24.08	%14.75		
1990	%16.76	%25.08	%27.36	%25.30	%31.68	
1991	%19.75	%18.67	%19.30	%27.56	%34.93	
1992	%13.64	%21.96	%22.87	%8.04	%35.48	
1993	%12.09	%13.42	%13.86	%8.60	%31.63	

	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي	معدل التغير في الاستهلاك النهائي الخاص	معدل التغير في الواردات من السلع والخدمات	إجمالي الادخار (% من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الادخار+ الإسراف والتبذير المقدر (% من إجمالي الناتج المحلي)
1994	%8.15	%13.36	%13.48	%5.14	%23.93	%26.25
1995	%15.74	%16.77	%16.40	%15.07	%22.24	%25.31
1996	%7.19	%15.51	%16.19	%6.37	%18.75	%24.74
1997	%4.63	%17.47	%16.26	%10.15	%17.74	%25.26
1998	%3.87	%7.48	%7.41	%11.63	%18.96	%24.20
1999	%3.08	%5.38	%4.72	%2.98-	%18.90	%24.31
2000	%2.68	%11.11	%11.79	%8.23	%17.58	%27.35
2001	%2.27	%4.90	%4.65	%3.22	%18.07	%26.71
2002	%2.74	%5.34	%3.52	%7.24	%18.90	%27.25
2003	%4.51	%9.35	%9.09	%18.51	%19.19	%27.82
2004	%11.27	%14.51	%14.07	%41.06	%21.99	%30.03
2005	%4.87	%10.79	%10.78	%22.28	%21.84	%30.91
2006	%7.64	%12.80	%13.18	%11.05	%22.97	%33.20
2007	%9.32	%21.80	%23.64	%33.03	%23.55	%31.42
2008	%18.32	%19.48	%20.10	%33.38	%23.62	%31.14
2009	%11.76	%22.32	%22.47	%4.83-	%16.84	%29.35
2010	%11.27	%13.51	%13.45	%2.58-	%17.95	%30.74
2011	%10.05	%15.33	%15.15	%5.52	%16.87	%33.47
2012	%7.12	%28.98	%30.46	%20.30	%12.87	%33.55
2013	%9.42	%11.37	%11.17	%6.70	%13.68	%31.46
2014	%10.15	%17.80	%17.56	%11.16	%11.89	%32.05
2015	%10.36	%14.01	%14.03	%9.61	%9.56	%31.46
2016	%13.81	%11.25	%11.75	%1.85	%9.70	%31.71
2017	%29.50	%33.09	%35.83	%88.61	%10.37	%32.05
2018	%14.40	%22.13	%23.99	%28.13	%13.86	%32.38

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات: البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية؛ ووزارة التخطيط القومي.

ملحق (3) جدول
بيانات نماذج الاختبار الإحصائي

	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي	إجمالي الادخار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1960	--	--	%13.48	%15.44	--
1961	--	--	%13.97	%16.07	%5.16
1962	--	--	%13.40	%17.86	%3.88
1963	--	--	%12.64	%18.47	%10.52
1964	--	--	%12.93	%19.40	%11.51
1965	--	--	%13.88	%16.88	%4.91
1966	--	--	%12.24	%16.39	%5.05
1967	--	--	%11.78	%14.07	%0.81
1968	--	--	%7.35	%13.01	%1.61-
1969	--	--	%7.67	%10.75	%5.28
1970	--	--	%11.08	%14.60	%5.60
1971	--	--	%8.32	%12.87	%4.06
1972	--	--	%6.59	%11.25	%3.06
1973	--	--	%8.57	%13.20	%3.51
1974	--	--	%7.96	%18.89	%1.56
1975	--	--	%8.57	%25.95	%8.94
1976	--	--	%10.88	%21.63	%13.28
1977	--	--	%14.21	%23.99	%9.00
1978	--	--	%14.57	%28.60	%8.63
1979	--	--	%15.71	%32.19	%4.55
1980	--	--	%15.16	%27.50	%10.01
1981	--	--	%19.56	%32.10	%7.35
1982	--	--	%19.54	%28.95	%9.91
1983	--	--	%19.55	%30.83	%5.09

	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	معدل التغير في الاستهلاك النهائي الكلي	إجمالي الادخار المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1984	%17.04	%19.60	%18.99	%30.38	%9.75
1985	%12.11	%16.41	%20.11	%29.76	%5.79
1986	%23.86	%16.78	%21.09	%29.48	%4.74
1987	%19.69	%24.43	%15.92	%26.02	%3.83
1988	%17.66	%20.55	%15.26	%33.12	%5.46
1989	%21.26	%22.22	%17.14	%31.69	%4.92
1990	%16.76	%25.08	%16.70	%28.91	%5.67
1991	%19.75	%18.67	%15.82	%23.73	%1.13
1992	%13.64	%21.96	%16.97	%19.48	%4.47
1993	%12.09	%13.42	%15.59	%19.85	%2.90
1994	%8.15	%13.36	%15.14	%20.63	%3.97
1995	%15.74	%16.77	%15.00	%20.15	%4.64
1996	%7.19	%15.51	%12.69	%18.13	%4.99
1997	%4.63	%17.47	%11.51	%17.56	%5.49
1998	%3.87	%7.48	%12.00	%21.50	%5.58
1999	%3.08	%5.38	%13.36	%21.62	%6.05
2000	%2.68	%11.11	%12.94	%19.55	%6.37
2001	%2.27	%4.90	%13.41	%18.26	%3.54
2002	%2.74	%5.34	%13.64	%18.00	%2.39
2003	%4.51	%9.35	%14.30	%16.89	%3.19
2004	%11.27	%14.51	%15.58	%16.94	%4.09
2005	%4.87	%10.79	%15.71	%17.98	%4.47
2006	%7.64	%12.80	%17.11	%18.73	%6.84
2007	%9.32	%21.80	%16.27	%20.85	%7.09
2008	%18.32	%19.48	%16.80	%22.39	%7.16
2009	%11.76	%22.32	%12.55	%19.19	%4.67
2010	%11.27	%13.51	%14.26	%19.50	%5.15
2011	%10.05	%15.33	%12.98	%17.10	%1.76
2012	%7.12	%28.98	%8.11	%16.03	%2.23
2013	%9.42	%11.37	%7.87	%14.21	%2.19
2014	%10.15	%17.80	%5.21	%13.64	%2.92
2015	%10.36	%14.01	%5.81	%14.29	%4.37
2016	%13.81	%11.25	%5.48	%15.04	%4.35
2017	%29.50	%33.09	%1.78	%15.27	%4.18
2018	%14.40	%22.13	%6.20	%16.66	%5.31

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات: البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية؛ ووزارة التخطيط القومي.

Deviation in Consumer Behavior and its Impact on Inflation Rates and Indicators of Economic Development in Egypt

Dr. Alaa Basuony Abdel Raouf Mohamed
Lecturer of Economics
Faculty of Commerce (for boys) - Al-Azhar University
Arab republic of Egypt

ABSTRACT

This research was interested in studying and analyzing the consumer behavior of the Egyptian society and the extent of the deviation in it from the level of rational consumption, and the effect of that on inflation rates and economic development. The research has settled on the selection of controls and standards of consumer behavior in Islam as a criterion for measuring the extent of the deviation in the consumption behavior of the Egyptian society. The research found that there is a noticeable change in the consumption behavior of the Egyptian society towards increasing the MPC at the expense of the MPS from 1994 and continued in the same direction and at rates of increasing until 2018. By examining the relationship between the inflation rate in Egypt as a dependent variable and the rates of change in total final consumption, a correlation relationship with direct and significant effect was found at a level of significance less than 5%. It was predicted that the inflation rate could have been reduced from 14.4% in 2018 to 2.08%, -0.9% for the same year if the final consumption was reduced the total is by the estimated extravagance, and the estimated extravagance and squandering, respectively.

Also, by examining the relationship between local savings rates and local investment in relation to GDP, and testing the relationship between local investment as a ratio to GDP and the rate of growth in GDP in Egypt, it became clear that there is a correlation relationship with a direct and significant effect between them at a level of significance less than 5%. Assuming that domestic savings increase by the amount of extravagance and squandering estimated, the rate of domestic savings to GDP increases from 6.2% to 18.52%, and then the rate of domestic investment to GDP increases from 16.66% to 35.79%, which leads to a higher rate of GDP growth For the same year, from 5.31% to 8.91%, or 67.8% of its value. This proves the effect of the deviation in the consumption behavior of the Egyptian society on inflation, savings, investment, the rate of economic growth and economic development.

This research has exposed to means of addressing the deviation in the consumer behavior of Egyptian society, starting from the fact that this phenomenon is not a result of the moment and that its treatment can't come at once, but rather gradually over the long term, through moral persuasion of members of society and direct and indirect economic policies that work To control the consumption behavior of society within the framework of rational behavior.

Keywords: *Rational Consumption - Regulations of Consumer Behavior - Egypt - Inflation - Economic Development - Extravagance - Squandering - Savings - Investment - Gdp - Economic Growth.*